

المركز الديمقراطي العربي

# مسيحيو لبنان الأرثوذكس من الاحتلال حتى الجلاء

## ١٩١٨-١٩٤٦

الأستاذ المساعد الدكتور

حسين عبد الحسين عباس الزهيري

2023

# الــنـــــــــــاشـــــــــر:

**المركز الديمقراطي العربي**

**للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية**

**ألمانيا/برلين**

**Democratic Arab Center**

**For Strategic, Political & Economic Studies**

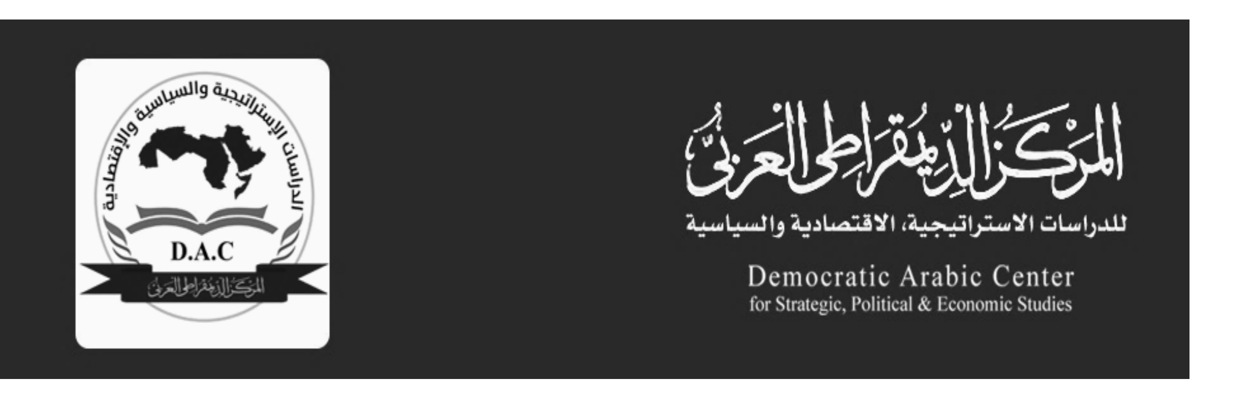
**Berlin / Germany**



المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسيةوالاقتصاديةألمانيا/برلين

البريدالإلكتروني*book@democraticac.de*




الكتاب : مسيحيو لبنان الأرثوذكس من الاحتلال حتى الجلاء 1918 – 1946

تأليف : الأستاذ المساعد الدكتور : حسين عبد الحسين عباس الزهيري

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

مدير النشر: د. ربيعة تمار

تنسيق : د. ليلى شيباني

رقم تسجيل الكتاب: VR . 3383 – 6763. B

الطبعة الأولى

2023م

# مسيحيو لبنان الأرثوذكس

# من الاحتلال حتى الجلاء 1918 - 1946

# Orthodox Christians Lebanon: A study of their political positions unitil 1918 – 1946

الأستاذ المساعد الدكتور

حسين عبد الحسين عباس الزهيري

2023م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلاً ﴾

صدق الله العلي العظيم

الاسراء: 85

# الإهــداء

## إلى... الحضن الذي اشتاق له كل يوم

## إلى... أمي رحمها الله

**رحم الله من أهدى لها قراءة سورة الفاتحة**

المؤلف

**الأستاذ المساعد الدكتور**

**حسين عبد الحسين عباس الزهيري**

# المحتويات

# المقدمـــــة

## المقدمة

يعد موضوع كتابنا (صفحات من التاريخ اللبناني الحديث والمعاصر) من الكتب التي تسلط الضوء على تاريخ الحياة السياسية والاجتماعية في لبنان، من خلال دراسة الشخصيات والأحداث السياسية، وهذا الكتاب سيكون من عشرة أجزاء وسنتناول موضوع (مسيحيو لبنان الأرثوذكس من الاحتلال حتى الجلاء1918-1946)، إذ تعد لبنان من البلدان التي إنمازت بكثرة التعدد الطائفي والمذهبي فيها، الأمر الذي انعكست أثاره على مجمل الحياة السياسية، وهو ما جعلها غير مستقرة من الناحية الاجتماعية؛ نتيجة للصراع بين تلك الطوائف والمذاهب عبر العصور، ومن بين الطوائف هم المسيحيون الأرثوذكس الذين أصبحوا جزءاً لا يتجزأ من الواقع الاجتماعي اللبناني، بل وأن يكون لهم تأثير لا يستهان به في رسم الخارطة السياسية، لاسيما بعد انهيار الدولة العثمانية وسقوطها، والاحتلال الفرنسي للبنان عام(1918)، وتأسيس الدولة اللبنانية المعاصرة في الأول من أيلول عام(1920) من قبل فرنسا، التي صبغتها بالصبغة الطائفية المقيتة بالاعتماد على المسيحيين من دون سواهم، ومحاولة إبعاد بقية الطوائف الأخرى، وجعل دورها ثانوياً في لبنان، الأمر الذي أفاد منه الأرثوذكس كثيراً في بداية تأسيس الدولة اللبنانية، وسيطرتهم على أغلب المناصب العليا في البلاد؛ بسبب المقبولية التي يتمتعون بها بين بقية الطوائف والمذاهب اللبنانية، لاسيما خلال المدة (1918-1946).

إن سبب اختيار الباحث عام(1918) بداية للبحث ؛ بوصفه العام الذي سقطت فيه الدولة العثمانية ودخلت لبنان تحت السيطرة الفرنسية. أما اختيار عام(1946) ؛ كونه العام الذي أُعلن فيه انسحاب القوات الأجنبية عن لبنان.

قسم هذا الكتاب إلى هذه المقدمة وستة فصول وخاتمة، تناول الفصل الأول منها تواجد الأرثوذكس في لبنان حتى عام(1918)، وكان الفصل الثاني معنوناً بالأرثوذكس والتطورات السياسية والدستورية في لبنان(1918-1925)، أما الفصل الثالث هو نشاط الأرثوذكس في وضع الدستور اللبناني(1926)، في حين أخذ الفصل الرابع التشكيلات الحكومية والمشاركة الأرثوذكسية فيها (1926-1946)، وتطرق الفصل الخامس إلى النواب الأرثوذكس ودورهم في المجلس النيابي(1926-1946)، وناقش الفصل السادس موقف الأرثوذكس من التطورات السياسية اللبنانية (1943-1946).

أجاب هذا الكتاب عن مجموعة من الافتراضات والاستفهامات منها متى ظهرت الطائفة الأرثوذكسية في لبنان؟ ، وما موقفها من الاحتلال الفرنسي للبنان؟ ، وهل انقسم أبنائها من التواجد الفرنسي أم لا؟ ، وكيف توحد الأرثوذكس تجاه قضايا لبنان المختلفة؟، وهل كانوا مخلصين للبنان ام لا؟.

اعتمد هذا الكتاب على مجموعة من المصادر، التي تقف في مقدمتها الوثائق المنشورة، ومنها محاضر مجلس النواب اللبناني التي اختصرت بـ(م.م.ن)، لما لها من أهمية في بيان المواقف السياسية داخل المجلس النيابي، تجاه المواقف المختلفة من القضايا المصيرية التي حدثت في لبنان طوال مدة الدراسة، فضلاً عن بعض الوثائق الفرنسية التي ظهرت فيها إشارات للمواقف السياسية.

كان للرسائل والاطاريح الجامعية نصيبا في الدراسة ومنها أطروحة الدكتوراه المعنونة بـ(دور الطوائف في النظام السياسي اللبناني "النشأة والتطور والآفاق")، للباحث حسان الأشمر، فضلاً عن رسالة الماجستير(الأزمة السياسية اللبنانية عام1943 والموقف الدولي منها)، للباحث محمد رضيوي فجر محمد الحميداوي، وكذلك أطروحة

الدكتوراه الموسومة (موقف اللبنانيين من إعلان دولة لبنان الكبير والجمهورية اللبنانية 1920-1946)، للباحثة بشرى إبراهيم سلمان العنزي،

استسقى الباحث من الكتب العربية والمعربة الكثير من المعلومات عن الأرثوذكس ويأتي في مقدمتها الكتب العربية والمعربة، لاسيما كتاب (الطوائف في الدولة اللبنانية)، لمؤلفه بيير روندو، وكتاب (الاتجاهات الطائفية في لبنان 1918-1943 بحث وثائقي لفهم المشكلات اللبنانية المعاصرة)، لمؤلفه حسان حلاق، وكتاب(الانتخابات النيابية في تاريخ لبنان)، لمؤلفه لحد خاطر، فضلا عن الدراسات والبحوث والصحف والمجلات التي يمكن الرجوع لقائمة المصادر للاطلاع عليها.

وفي الختام أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من أسهم وساعد في إخراج هذا الكتاب لاسيما الزميلة المدرس الدكتورة (أفراح كاظم ياسر) التي نقحته لغوياً، وأدعو الباري أن يكون هذا الكتاب قيمة علمية يخدم المكتبتين العراقية والعربية.

# الفصل الأول

## تواجد الأرثوذكس في لبنان حتى عام1918

## الفصل الأول

## تواجد الأرثوذكس في لبنان حتى عام1918

كان المسيحيون موحدين خلال القرون الثلاثة الأولى بعد انتشار الديانة المسيحية، لاسيما تجاه اليهود أو الوثنيين، واتخذوا لهم كنيسة واحدة يرجعون إليها، إلا أن الانقسامات ظهرت بين المسيحيين في القرن الرابع الميلادي[1]، ونشأ أصل الخلاف حول طبيعية السيد المسيح عيسى(عليه السلام)، فتشكل أول مذهب فيها وهو المذهب الآريوسي Arianism نسبة إلى مؤسسه آريوس Larios (280-336م)، وكانت أبرز مرتكزاته بأن المسيح (عليه السلام) هو بشر(الطبيعة البشرية)، ولمدة محددة وليس أزلياً يبقى لنهاية الحياة[2]، الأمر الذي دفع المسيحيين إلى عقد مجمع علمي في نيقية في20 أيار-18 حزيران عام325م، انتهى بتكفير الآريوسيين ورفض آرائهم[3].

ظهر قبال ذلك المذهب الآخر، وهو النسطوريprofliganda Nestoriana نسبة إلى مؤسسه نسطوريوم Nstorim، وذهب هذا المذهب إلى أن في السيد المسيح طبيعتي إحداهما إلهية والأخرى بشرية، وهما متعادلتان، فعقد مجمع علمي كبير في عام(431م) في القسطنطينية كفرهم أيضاً ورفض طروحاتهم[4]؛ ونتيجة لذلك عقد ما يسمى بالمجمع الخليقدوني في عام(451م)، وانتهى إلى أن السيد المسيح (عليه السلام) يملك في وحدة شخصيته الطبيعتان الإلهية والبشرية كاملتين، وهذا أصل المذهب الكاثوليكي[5].

انقسم المسيحيون فيما بينهم مرة أخرى، لما أنشأ المسيحيون الأرمن في الشرق كنيسة تابعة إلى القسطنطينية، وجعلوا مدينة شامبازين Champazin مقراً لها من دون الرجوع إلى روما، وهو ما أدى لنشوء كنيسة أرثوذكسية (الإيمان المستقيم أو الرأي القويم) في الشرق، وكنيسة كاثوليكية في الغرب[6]، لا سيما بعد أن اعتقد

---

(1) حارث يوسف غنيمة، البروتستانت والانجيليون في العراق، بغداد، 1998، ص15–16. للمزيد من التفاصيل عن نشأة الكنيسة وانشقاقاتها وتطوراتها العقائدية ينظر:–يوحنا لورنس فإن موسهيم، تاريخ الكنيسة المسيحية القديمة والحديثة في ست كتب، الكتاب الأول، المطبعة الاميركانية، بيروت، 1875؛ شارل جنيبير، المسيحية نشأتها وتطورها، ترجمة عبد الحليم محمود، بيروت، د.ت.

(2) ميشيل يتيم واغناطيوس ديك، تاريخ الكنيسة الشرقية، بيروت،1999، ص92–93.

(3) للمزيد عن هذا الموضوع ينظر:– اسطفإن الدويهي، تاريخ الطائفة المارونية، بيروت، 1890.

(4) ماهر يونان عبد الله، الطوائف المسيحية في مصر والعالم، تقديم جرجس صبحي، المركز المصري، القاهرة، 2000، ص45–46.

(5) فيليب حتي، تاريخ لبنان وسوريا وفلسطين، ج1، بيروت، 1957، ص365–367 ؛ سمير عبده، الطوائف المسيحية في سوريا نشأتها تطورها تعدادها، دار حسن ملص، دمشق، 2003، ص15–16.

(6)خليل ارزوني، الطوائف والطائفية متى، لماذا، وكيف؟ دراسة في تاريخ لبنان الاجتماعي، الدار الانسانية، بيروت، 2012، ص44–45.

رجال الدين الغربيون بانبثاق الروح القدس من الأب والابن معاً[7]، في حين حصر الشرقيون هذا الانبعاث بالأب وحده في عام(863م)، وابتداءً من القرن الحادي عشر أطلقت لفظة كاثوليكي على أتباع الكنيسة اللاتينية في الغرب، ولفظة أرثوذكسي على أتباع الكنيسة البيزنطية في الشرق، ومنها ظهر المذهب الأرثوذكسي[8]، أخذ جميع المسيحيين في الشرق إتباع الكنيسة الشرقية ما عدا الموارنة[9] الذين تمسكوا بإتباع كنيسة روما[10].

اشترك المسيحيون العرب في حركة الصراع الديني التي انتابت تلك البلدان، لا سيما الانقسام الذي ظهر بين الكنيستين الشرقية والغربية، التي أدت في كثير من الأحيان إلى إبادة كاملة لأتباع هذه الكنيسة أو تلك، ومن بينها بلاد الشام، التي انتشرت فيها عمليات القتل والتهجير والإبادة الجماعية، ومن أبرز ما حصل مع الطائفة المارونية في سورية وإخضاعها بالكامل إلى الكنيسة الشرقية الأرثوذكسية، الأمر الذي دفع بها للانتقال إلى جبل لبنان، والاستقرار به؛ كونه بعيد عن ذلك الصراع وقربه على الساحل مما جعله مكاناً آمناً لعمليات الهروب إذا ما اقتضت الظروف[11].

يبدو أن جميع المسيحيين في بلاد الشام، يتبعون المذهب الأرثوذكسي والكنيسة الشرقية أو البيزنطينية بما فيها لبنان، ولها كنيستان رئيسيتان في بلاد الشام، الأولى: في مدينة أنطاكية، والثانية: في القدس[12]، وعندما خضعت بلاد الشام إلى الحكم الإسلامي المباشر، تعامل المسلمون معهم وفقاً لمبدأ حرية الأديان، ولم يخضعوهم للديانة الإسلامية جبراً أو كرهاً، لا سيما خلال العصور المختلفة للدول العربية الإسلامية: الأموية (41-132هـ/662 - 750م)، والعباسية (132-656هـ/750-1258م)، حتى مجيء الدولة العثمانية (1453-1918م)[13]. شكل سقوط القسطنطينية

---

(7) للمزيد عن التطور في العقيدة المسيحية للطوائف المسيحية والانشقاقات بينها. ينظر:- فرج الله صالح ديب، المسيحية والمسيحيون العرب واحوال الموارنة، بيروت، 1966.

(8) خليل ارزوني، المصدر السابق، ص45–46.

(9) الموارنة: وهي احدى الطوائف التي تحتل المرتبة الأولى بين الطوائف المسيحية في لبنان، ظهرت عام410م، بعد وفاة القديس مار مارون، وينتشرون في مختلف أنحاء البلاد، وعرفوا بذلك الاسم نسبة إلى القديس مارون الذي ينتسب إليه أبناء تلك الطائفة ومعنى كلمة الموارنة (السيد الصغير). محمد رضيوي فجر محمد الحميداوي، الموارنة ودورهم في الحياة السياسية اللبنانية 1919–1958، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2015.

(10) بيير روندو، الطوائف في الدولة اللبنانية، تعريب مفيد ابو مراد، دار الكتاب الحديث، بيروت، 1984، ص32–33 .

(11) خليل ارزوني، المصدر السابق، ص46.

(12) كوركيس متي، تاريخ الكنيسة المسيحية، ج1، د.ت، د.م ، ص13–15.

(13) حسان الاشمر، دور الطوائف في النظام السياسي اللبناني "النشأة والتطور والافاق"، اطروحة دكتوراه غير منشورة، المعهد العالي للدكتوراه في الحقوق والعلوم السياسية والادارية والاقتصادية، الجامعة اللبنانية، بيروت، 2011، ص24.

على يد القوات العثمانية عام(1453م)، نقطة فارقة للأرثوذكس، إذ جعلهم المسؤولون عن تنظيم شؤون هذه الكنيسة وأتباعها الذين أصبحوا رعايا الدولة العثمانية حتى عام(1918)، وأطلقت عليهم تسمية الروم الأرثوذكس، لا سيما أولئك الذين تركزوا في مناطق الكورة، وطرابلس[14]، وعكار، وبيروت[15]، والبترون[16]. إن الأرثوذكس في لبنان على الرغم من خضوعهم على مدى السنين للحكام في المقاطعات اللبنانية، إلا أنهم كانوا يعدون القيصر الروسي، هو المسؤول عنهم والذي يرتبطون به عن طريق القنصل الروسي في لبنان[17].

أدت الأوضاع الداخلية المضطربة التي مرت بها لبنان إبان سيطرة الأسرتين المعنية[18]، والشهابية[19]، إلى بروز الانشقاقات الطائفية بصورة كبيرة جداً، الأمر الذي دفع بالأرثوذكس إلى اتخاذ جانب المسيحيين الموارنة، في تلك الأحداث، خوفاً على وجودهم في لبنان[20]، بناءً على توجيهات القنصل الروسي قسطنطين بازيلي Константин

---

[14] طرابلس: تعرف بطرابلس الشام تقع على البحر المتوسط وتعني المدن الثلاث . نهدي صبحي الحمصي، تاريخ طرابلس من خلال وثائق المحكمة الشرعية في النصف الثاني من القرن السابع عشر الميلادي ، دار الايمان للطباعة ، طرابلس، 1986 ، ص25–26.

[15] بيروت: تقع في منطقة الوسط على الساحل اللبناني الممتد من الشواطئ الشرقية للبحر المتوسط وتبعد عن الحدود السورية 118كم، في الشمال، و110كم، عن حدود فلسطين في الجنوب. علي فاعور، بيروت 1975–1990، بيروت، 1990، ص37.

[16] بيير روندو، المصدر السابق، ص69.

[17] ماجد حمدان بهير، متصرفية جبل لبنان 1861–1914، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2006، ص25–26.

[18] الاسرة المعنية: حكمت هذه الاسرة بعد ان سيطر العثمانيون على بلاد الشام1516 واستمرت في الحكم حتى1697. للمزيد عن هذه الاسرة ينظر:– عبد الرحيم ابو حسين، لبنان والامارة الدرزية في العهد العثماني، بيروت، 2005، ص57–128 ؛ اسراء شريف الكعود، الامير فخر الدين المعني الثاني ودوره في تاريخ لبنان الحديث(1590–1635)، كلية التربية للبنات (مجلة)، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، مج24، العدد1، 2013.

[19] الأسرة الشهابية: حكمت هذه الأسرة بعد الأسرة المعنية، واستمرت في الحكم للمدة (1697–1842). حاول أفراد هذه الأسرة السيطرة على جميع المناطق اللبنانية. للمزيد عن هذه الاسرة ينظر:– سليم حسن هشي، تاريخ الأمراء الشهابيين بقلم أحد أمرائهم، بيروت، 1971، ص29–30 ؛ منير اسماعيل، التحولات السياسية في مجتمع الامارة الشهابية1697–1842، الحداثة (مجلة)، بيروت، العددان7–8، 1995، ص119–130.

[20] ماجد حمدان بهير، المصدر السابق، ص26.

Базиль، فكانت أحداث عامي (1840-1843) بين طائفتي الموارنة، الدروز[21]، دفع الدولة العثمانية وبتدخل مباشر من الدول الكبرى بإجراء مجموعة من الإصلاحات الإدارية التي قام بها شكيب أفندي وزير الخارجية العثماني وتشكيله نظام القائممقاميتين[22] بين عامي(1843-1860)، وأصبح للروم الأرثوذكس بعد عام(1845) قاضٍ ومستشار في مجلس القائمقامية الدرزية-المارونية[23]، اللذين يعينهما زعيم الطائفة الأرثوذكسية حصراً، واستمروا إلى أن سقط نظام القائممقاميتين، وأنشأ بدلاً منه نظام المتصرفية[24] بين عامي(1861-1915) على أثر الأحداث التي مرت بها لبنان بين الدروز والموارنة[25].

كان أبرز من مثّل الأرثوذكس في مجلسها: خليل الجاويش، ونجم إلياس الأسود، حتى عام(1864)، وخليل الجاويش، وشديد عيسى حتى عام(1868)، وأسعد طالب، ونجم إلياس الأسود عام(1873)، وأسعد طالب، وأسعد الخوري الأسود حتى عام(1883)، وإلياس الملكي، وإبراهيم الأسود حتى عام(1892)، وجرجيس العازار، وطانيوس غصن حتى عام (1902)، وجرجيس العازار، ونجم الأسود حتى عام(1907)، وجرجي تامر وإلياس الشويري حتى

---

[21] الدروز: نشأت هذه الطائفة في القرن الحادي عشر الميلادي، إذ جاء تكشين الدرزي، إلى سورية في 411هـ/1020م، وأستقر في أسفل جبل حرمون، وبشر بمذهبه، يدور حول فكرة أن الخليفة الحاكم بأمر الله، إمام ذو صفة فوق الطبيعة. للمزيد ينظر:–محمد حسين زبون الساعدي، الدروز والتطورات السياسية في لبنان1943–1989، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2006.

[22] نظام القائممقاميتين: شكل هذا النظام بتدخل الدول الكبرى وبالاتفاق مع الدولة العثمانية، إذ تم بموجبه تقسيم جبل لبنان إلى قائممقاميتين(وحدتين إداريتين)، يتولى إحداهما أمير ماروني، والأخرى أمير درزي، ويكون الاثنان تحت إشراف والي صيدا. للمزيد ينظر:–إسكندر بن يعقوب ابكاريوس، نوادر الزمان في وقائع جبل لبنان، بيروت، 1987، ص39–40.

[23] احمد طربين، ازمة الحكم في لبنان منذ سقوط الاسرة الشهابية حتى ابتداء عهد المتصرفية (1842–1861) دراسة في التاريخ السياسي والاجتماعي، دمشق، 1966، ص87–88.

[24] نظام المتصرفية: ابتدع هذا النظام بعد التدخل الدولي. بعد ان نشبت حرب كبيرة بين الموارنة والدروز ذهب ضحيتها الالاف.للمزيد ينظر:–ماجد حمدان بهير، المصدر السابق، ص34–35 ؛ علي معطي، تاريخ لبنان السياسي والاجتماعي دراسة في العلاقات العربية التركية 1908–1918، بيروت، 1992، ص11–12.

[25] منير اسماعيل، مجلس الادارة الكبير في عهد المتصرفية اول تجربة انتخابية وادارية في تاريخ العرب الحديث، الحياة النيابية (مجلة)، بيروت، مج47، 2003، ص75.

عام(1912)، ونقولا غصن[26] وإلياس الشويري حتى حزيران عام (1915)، وزخور العازار، وإبراهيم الأسود حتى أيلول عام(1915)[27].

عارض المسيحيون الأرثوذكس الإجراءات التعسفية التي أتخذها جمال باشا (1915-1918) طيلة تواجده في لبنان، من إعدام العشرات من الشخصيات اللبنانية وعلى اختلاف مذاهبهم؛ بحجة التعاون مع أعداء الدولة العثمانية من بريطانيين أو فرنسيين، ونصب المشانق في بيروت بعد أن أصدر عليهم قرارات الإعدام في مقر أقامته في عالية[28] ؛ لذا فقد توجه الأرثوذكس إلى الحصول على المزيد من الامتيازات في لبنان لا سيما بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وسيطرة الفرنسيين على لبنان في عام(1918).

---

[26] نقولا غصن: ولد في الكورة 1883، عين مديرا للكورة 1910، وعضوا في مجلس المتصرفية 1913، عينه الفرنسيون في اللجنة الادارية والمجلس النيابي حتى1946. توفي1955. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم النيابي اللبناني1861–2006، بيروت، 2007، ص389–390.

[27] لحد خاطر، الانتخابات النيابية في تاريخ لبنان، تقديم وتحقيق عبد الله الملاح، بيروت، 1996، ص79–105.

[28] أصدر العثمانيون أوامرهم بإلقاء القبض على أعداد كبيرة من اللبنانيين، الذين تم عرضهم على مجلس عالية في جبل لبنان، ليصدر الحكم بالإعدام على(13) منهم حضورياً، وعلى(45) غيابياً، فضلاً عن عدد كبير من الأحكام، التي صدرت بالسجن مدى الحياة، أو بالنفي. ريمون هاشم، جوانب من تاريخ جبل لبنان بين عامي1918–1920، ج2، بيروت، 2007، ص56– 58 ; Nicola A. Ziadeh ، Syria and Lebanon، Lebanon، 1965، p.47.

# الفصل الثاني

## الأرثوذكس والتطورات السياسية والدستورية في لبنان1918-1925

## الفصل الثاني

## الأرثوذكس والتطورات السياسية والدستورية في لبنان1918-1925

انعكست التطورات السياسية التي مرت بها الدولة العثمانية على الأرثوذكس في لبنان، لا سيما وإن انهيار هذه الدولة جعل جميع الأطراف اللبنانيين ينقسمون فيما بينهم حيال النظام السياسي الذي أقامه الأمير فيصل بن الحسين[29] ؛ إذ حكم باسم والده الشريف حسين في بلاد الشام، وتشكيله الحكومة العربية في دمشق[30]، والتي أرسلت إليها التأييدات من جميع المناطق اللبنانية، وإعلان تبعية المناطق اللبنانية في الأول من تشرين الأول عام1918 إلى دمشق، بعد أن أرسل الأمير فيصل مبعوثه الخاص شكري باشا الأيوبي[31].

أعلنت في الأول من تشرين الاول1918 كلاً من: طرابلس، وبيروت، وصيدا[32]، وصور[33]، وجبل عامل[34] انضمامهم للحكومة العربية في دمشق[35]. اختلف الاثوذكس فيما بينهم حيال الانضمام إلى الحكومة العربية من

(29) فيصل بن الحسين: ولد في مكة عام1883، تلقى تعليمة في مدارس إسطنبول، انتخب عضوا في مجلس المبعوثان العثماني، كانت له صلات وثيقة مع القوميين العرب، مثل العرب في مؤتمر باريس، اصبح ملكا على العراق عام1921، توفي في سويسرا عام1933. عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج4، الموسوعة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، 1985، ص680.

(30) للمزيد من التفاصيل عن ينظر:–خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق، ط2، بيروت، 1982.

(31) شكري باشا الايوبي: ولد في دمشق عام1851، درس في المدرسة الحربية في إسطنبول، تولى بعض المناصب الحكومية واصبح من كبار الموظفين العثمانيين، كان من بين الأعضاء المؤسسين الى جمعية الاتحاد والترقي، توفي عام1922. عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ج3، ص487.

(32) صيدا: وهي ثالث اكبر المدن اللبنانية واكبر مدن محافظة الجنوب اللبناني. تقع على ساحل البحر المتوسط شمال مدينة صور مسافة اربعين كم، وتبعد جنوب العاصمة بيروت مسافة خمسين كم. عبد العزيز سالم، تاريخ مدينة صيدا في العصر الاسلامي، الاسكندرية، 1986.

(33)صور: مدينة بحرية لبنانية، مركز قضاء صور، تقع على شاطيء البحر الأبيض المتوسط، وتعد من مدن لبنان الفينيقية من أشهر حواضر العالم عبر التاريخ للدور التي لعبته في الحقبة الفينيقية ان كان من ناحية سيطرتها على التجارة البحرية، انشائها المستوطنات التجارية حول المتوسط، نشر الديانات في العالم القديم، انشائها مستوطنة قرطاجة التي قارعت الدولة الرومانية، أو مقاومتها لزحف الإسكندر المقدوني، أغلبية سكان صور هم من المسلمين الشيعة. ar.wikipedia.or

(34) جبل عامل: تبلغ مساحته ربع مساحة لبنان تقريبا. وتبدأ من النهر الاولي شمالا حتى جبال صفد في الجنوب ومن البحر المتوسط حتى وادي التيم شرقا. سمي باسماء عديدة منها بلاد بشارة نسبة الى اسرة ال بشارة التي حكمته وبلاد جبل عاملة وجبل الخليل وجبل الجليل. للمزيد من التفاصيل ينظر:–محمد كاظم مكي، الحركة الفكرية والأدبية في جبل عامل،

عدمه، فمنهم من أعلنوا تمسكهم بالحماية الفرنسية، ورفض الالتحاق بالحكومة العربية، وهؤلاء تربطهم علاقات طيبة مع الفرنسيين منذ عام1860[36].

سارع الانفصاليون الأرثوذكس إلى استغلال انعقاد مؤتمر الصلح[37] في باريس في 18 كانون الثاني عام1919 لبيان موقفهم الصريح، لا سيما بعد أن أرسلت البلاد العربية وفودها للمشاركة في اجتماعاته، إذ أعلن مجموعة من

---

بيروت، 1963 ؛ علي ابراهيم درويش، جبل عامل بين1516-1697 الحياة السياسية والثقافية، بيروت، 1993 ؛ سليمان ظاهر، جبل عامل وقلعة الشقيف(ج2)، العرفان (مجلة)، صيدا، مج6، ج3-4، 1920.

[35] اصبح عمر الداعوق ممثلا للحكومة العربية في بيروت، وعبد الحميد كرامي في طرابلس، ورياض الصلح في صيدا، وعبد الله يحيى خليل في صور، محمود الفضل في النبطية. وكان هؤلاء جميعهم  تابعين الى سعيد الجزائري الحاكم العام في الحكومة العربية في سورية على لبنان. حسن محمد سعد، جبل عامل بين الاتراك والفرنسيين1914-1920، بيروت، 1980، ص52 ؛ محمد جابر ال صفا، تاريخ جبل عامل، بيروت، 2004، ص223.

[36] بشرى ابراهيم سلمان العنزي، موقف اللبنانيين من إعلان دولة لبنان الكبير والجمهورية اللبنانية 1920-1946، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2017، ص41.

(37) مؤتمر الصلح: عقد مؤتمر الصلح في فرساي  عام 1919 وقد حضره ممثلو ثلاث وعشرين دولة . كان الهدف منه المؤتمر تسوية الخلافات الناجمة عن الحرب والنظر في خريطة أوروبا بعد الحرب وحل المشاكل من اجل السلام في المستقبل. يعد صلح فرساي صلحا خاصا بألمانيا. هناك عدت قرارات فرضت من أجل تحديد قوة ألمانيا العسكرية، منها تحديد الجيش الألماني بمائة ألف جندي بما في ذلك الضباط وإلغاء التجنيد الإلزامي، وتقليص قوة الأسطول الألماني  ومنع وجود غواصات فيه، فضلا عن تمنع ألمانيا من صناعة دبابات أو استيرادها وفرض رقابة على الصناعة العسكرية الألمانية، الى جانب اعتبار ألمانيا مسؤولة عن الحرب، وعليها دفع تعويضات مالية كتعويض عن الخسائر التي لحقت بدول الحلفاء من جراء هذه الحرب، أيضا تسلم ألمانيا أسطولها البحري والجوي ومعظم قطع أسطولها التجاري إلى الحلفاء، كذلك أعاده منطقتي الالزاس واللورين إلى فرنسا، كما تحصل فرنسا على ملكية وادي السار تحت إشراف عصبة الأمم كتعويض عن منجمها في الشمال التي دمرت خلال الحرب، وضرورة ان لا تتضمن القوات المسلحة الألمانية قوات جوية، وأخيرا تمنع ألمانيا من إقامة أو إبقاء أي تحصينات على الضفة الغربية لنهر الرأيين أو على ضفته الشرقية. للمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع ينظر:- رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين، بيروت، د.ت ؛ محمد محمد صالح واخرون، الدول الكبرى بين الحربين العالميتين 1914-1945، الموصل ، 1984 ؛ صباح كريم رياح الفتلاوي وايمان نصيف جاسم، مقررات مؤتمر الصلح للامبراطورية الألمانية عام1919 دراسة تحليلية، مركز دراسات الكوفة (مجلة)، مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، مج1، العدد6، 2007، ص267-279.

الأرثوذكس موافقتهم على الانضمام إلى جبل لبنان[38] والاتحاد مع الموارنة في دولة واحدة، وهو ما جعل الأرثوذكس يؤيدون الوفود اللبنانية الثلاث[39] التي طالبت جميعها بالانفصال عن سورية. أما الوحدويون الأرثوذكس فقد أعلنوا تأييدهم للأمير فيصل بن الحسين؛ ليكون ممثل عنهم في مؤتمر الصلح بباريس[40].

التقى في 7 حزيران عام1919 مجموعة من الأرثوذكس ومنهم بتروطراد[41] ممثلين عن طائفتهم في جبل لبنان، مع البطريرك الماروني إلياس الحويك[42]، للالتحاق بدولة لبنان الكبير، المزمع إقامتها بعد توسيع حدود جبل لبنان تحت الحماية الفرنسية، إلا أن البطريرك الماروني إلياس الحويك أجابهم بضرورة الاتفاق مع بقية الطوائف الأخرى للانضمام للدولة الجديدة[43]، ومن جانب آخر رفض الوحدويون الأرثوذكس كل ما قام به الانفصاليون وأرسلوا برقيات إلى الأمير فيصل اظهروا فيها تأييدهم الكامل له[44].

---

(38) جبل لبنان: من المراكز الاقتصادية في لبنان، وتستقر مدنه على المنحدرات الغربية لسلسلة الغربية لجبال لبنان، التي تحيط ببيروت من الجهات الثلاث (جنوب وشرق وشمال). وتتلامس حدها الغربي شواطئ البحر المتوسط، وتنتشر في ربوعه أهم بلدات الاصطياف. للمزيد ينظر:- تشالز تشرشل، جبل لبنان عشر سنوات اقامة1842-1852، ترجمة فندي الشعار، دار المروج، بيروت، 1985.

[39] ضمت الوفود الثلاثة كل من: داود عمون، نجيب عبد الملك، عبد الله خوري، اميل اده، عبد الحليم الحجار (الوفد الاول). اما الياس الحويك، اغناطوس مبارك، المطران بطرس فغالي، الخوري اسطفإن الدويهي، لاون الحويك، المطران كيرللس مغبغب، المطران شكر الله خوري(الوفد الثاني). في حين كان كل من: المطران عبد الله الخوري، توفيق ارسلان، يوسف الجميل، اميل اده، المطران كيرللس مغبغب (الوفد الثالث). محمد رضيوي فجر محمد الحميداوي، المصدر السابق، ص51-71 .

[40] بشرى ابراهيم سلمان العنزي، المصدر السابق، ص41-42.

[41] بترو طراد: ولد في بيروت1876، درس الحقوق في باريس، من المطالبين بالحماية الفرنسية على لبنان، انتخب نائبا من1920-1947، شارك في ازمة1943، توفي1947. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المصدر السابق، ص328-329.

[42] الياس الحويك: ولد في البترون1843 ، دخلَ مدرسة مار يوحنا مارون1851، انتُخِبَ بطريركاً على الكرسي الأنطاكي في لبنان1899، توفي1931. للمزيد ينظر:- اديب أمين فرج، دور البطريرك الحويك في الاستقلال اللبناني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، الجامعة اللبنانية، 1970.

[43] بشرى ابراهيم سلمان العنزي، المصدر السابق، ص39.

[44] المصدر نفسه، ص41-42.

أرسل مجموعة من المسيحيين الأرثوذكس في جبل لبنان بينهم أسعد طالب، ونسيم طالب، وسليم العازار، وأسعد كرم، وإبراهيم وهب، وأسطفإن طالب، وحنا إبراهيم، وميخائيل صوايا، وميخائيل ملحم، برقية إلى مؤتمر الصلح في باريس في 15 تموز عام 1919 احتجوا فيها على عدم شمولهم بزيارات لجنة كنج-كراين[45] King-Crane التي زارت الأراضي اللبنانية[46]، وعدم الاستماع إلى مطالبهم المتمثلة باستقلال جبل لبنان بحدوده الطبيعية وانفصاله عن سورية، وخالفهم في ذلك أهل منطقة راشيا[47] الذين أرسلوا برقية طالبوا فيها الانضمام إلى سورية تحت حكم الأمير فيصل[48].

أرسل الزعيم الروحي للطائفة الأرثوذكسية الخوري أسبر أبو معروف ببرقية في 29 تموز عام1919، إلى الأمير فيصل في سورية، أظهر فيها رغبة أبناء طائفته بالانضمام إلى دولة لبنان الكبير، وعدم الالتحاق بسورية، الأمر الذي دفع جمعية القديس نيقولاس الأرثوذكسية في راشيا إلى إرسال عريضة إلى القنصل الفرنسي في سورية جورج بيكوGoerge Bickeo، طالبوه فيها بالانضمام إلى دولة لبنان الكبير على أن تكون هذه الدولة تحت الحماية الفرنسية، كما تابعها في ذلك جمعية الشبان الأرثوذكس وفي المضمون ذاته[49].

أعلن الفرنسيون انتدابهم على لبنان في 25 نيسان عام1920، وبقي الانقسام الأرثوذكسي من ذلك متماشياً مع طبيعة توجهاتهم، فالمطالبون بالوحدة مع سورية رفضوا إعلان الانتداب الفرنسي عليهم، وطالبوا بالوقوف ضد التوجهات الفرنسية وخرجوا بتظاهرات عمت المدن اللبنانية المختلفة، أما المطالبون بالانضمام إلى جبل لبنان فقد أيدوا ذلك وعبروا عن ارتياحهم الكامل له، عن طريق إرسال البرقيات والمذكرات الرسمية[50].

---

[45] لجنة كينج – كراين: تشكلت تلك اللجنة بطلب من الرئيس الأمريكي ويلسون وعين تشارلز كراين وهنري كنغ عضوين فيها كما ضمت مستشاران فنيان وملحقان، وزارت جميع المناطق اللبنانية. للمزيد ينظر:–حسان حلاق، الأزمة اللبنانية بين مؤتمر فرساي ولجنة التحقيق الدولية 1919، تاريخ العرب والعالم (مجلة)، بيروت، العدد184، 1984.

[46] خيرية قاسمية، المصدر السابق، ص100.

[47] راشيا: هي إحدى القرى اللبنانية من قرى قضاء راشيا في محافظة البقاع ، تبعد بلدة راشيا الوادي مسافة خمسين كلم عن زحلة وعن بيروت خمس وثمانين كلم، ويرقى إنشاء بلديتها إلى عام 1860، استوطنها الرومان والصليبيين وكانت معقلا للشهابيين، وتشتهر بقلعتها التي سجن فيها آباء استقلال لبنان، غالبية سكانها من الدروز إلى جانب أقلية مسيحيَّة. https://ar.wikipedia.org

[48] بشرى ابراهيم سلمان العنزي، المصدر السابق، ص40.

[49] المصدر نفسه.

[50] بشرى ابراهيم سلمان العنزي، المصدر السابق، ص41–42.

ومما تجدر الإشارة إليه، إن الأرثوذكس انقسموا بينهم حيال إعلان دولة لبنان الكبير، إذ وقف غالبية المسيحيين الأرثوذكس إلى جانب إعلان دولة لبنان الكبير التي أعلنها المفوض السامي الفرنسي الجنرال هنري غورو[51] Henri Joseph Eugene Gouraud في الأول من أيلول عام1920[52]. اما الوحدويون الأرثوذكس فقد رفضوا إعلان دولة لبنان الكبير، وطالبوا بإعلان الوحدة السورية الشاملة، وعللّوا ذلك بأنهم تابعون إلى الكرسي الانطاكي الذي يرجع إليه الأرثوذكس في سورية أيضاً من جهة، ومن جهة أخرى كانت تجارتهم وأعمالهم مرتبطة بالعمق السوري أكثر من العمق في جبل لبنان، وقد مثل هذا الاتجاه غالبية التجار والعائلات الاستقراطية الأرثوذكس[53].

شكل الأرثوذكس قوة بشرية في لبنان الكبير اتضحت بعد أن أجريت عمليات الإحصاء السكاني في 17 كانون الثاني عام1922 وظهر بأنهم يشكلون الطائفة الثانية من بين الطوائف المسيحية في العدد بعد الموارنة، والطائفة الرابعة في لبنان بعد الموارنة والسنة والشيعة، فقد بلغ عدد أبنائها ما يقرب (81,409) نسمة من المسيحيين البالغ عددهم (327,697) شخصاً مجموع السكان الكلي(609,069) نسمة. أي أن نسبتهم من المسيحيين كانت (24,8) ومن مجموع اللبنانيين (13,3) [54].

كانت أولى نتائج الإحصاء توزيع المناصب العليا في لبنان بين الطوائف، وحسب حجمها السكاني، من قبل المفوضية الفرنسية في بيروت، فتم منح الأرثوذكس في السلطة التنفيذية كثيراً من المناصب الحكومية ؛ إذ كان المفوضون الساميون هم من يمتلكون وحدهم السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، لا سيما الجنرال جورج بيكو (1919-1920) والجنرال هنري غورو(1920-1923)، ومن بعدهما الجنرال مكسيم ويغان[55] Maxim

---

[51] هنري غورو: ولد في باريس عام1867، تخرج من كلية سان سير العسكرية برتبة ضابط في الجيش الفرنسي عام1891. أصبح مفوضاً سامياً على سورية ولبنان في عام1919. استخدم أسلوب القسوة تجاه اللبنانيين. وحدثت في عهده اعلان دولة لبنان الكبير في أيلول عام1920، ونفذ سياسة بلاده الانتدابية في المشرق العربي بقسوة كبيرة. عين حاكما عاما لباريس للمدة (1926–1937). توفي عام 1947. للمزيد ينظر:– رائد عباس فاضل الشمري، السياسة الفرنسية تجاه سورية ولبنان1920–1946، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2006، ص38–55.

[52] بشرى ابراهيم سلمان العنزي، المصدر السابق، ص105.

[53] المصدر نفسه.

[54] مسعود ضاهر، تاريخ لبنان الاجتماعي1914–1926، دار الفارابي، بيروت، 1974، ص55–61.

[55] مكسيم ويغان: ولد في بروكسل عام1867. شغل منصب رئيس أركان الجيش الفرنسي في بداية الحرب العالمية الأولى عام1914. منح رتبة جنرال عام1916. توفي في باريس عام1965. ينظر:– عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، معجم حكام لبنان والرؤساء 1840–2008، بيروت،2012، ص81–83 ؛ العرفان، المندوب السامي، مج10، ج5، 1924، ص638.

Wigand (1923-1924)، والجنرال موريس بول إمانويل ساراي[56] Maurice Paul Emmanuel Sarrail (1924-1925)، والدبلوماسي هنري دي جوفنيل[57] Henri De Jotivenel (1925-1926)[58]. الذين يعينون الحاكم العام للبنان الكبير وكان أولهم[59]: الجنرال جورج ترابو George Trappo(1920-1923)، الجنرال بريفا اوبوار Priva Oboir (1923-1924)، الجنرال ليون هنري دي كايلا[60] Leon Henri Charles Cayla (1924-1925)، والجنرال فإندنبرغ Vendenbrag (1925-1926)[61]، وتولى حكام لبنان الكبير تعيين أمين سر عام لدولة لبنان الكبير، تبوأه شخصان طيلة المدة (1920-1926) وهما أوغست أديب[62] (20 أيلول-13 كانون الثاني1925)، وحبيب السعد[63] (13كانون الثاني1925-23

---

[56] موريس بول إمانويل ساراي: ولد عام1865.أصبح مفوضاً سامياً على سورية ولبنان في تشرين الثاني عام1923. ولم يبقَ في منصبه إلا بضعة أشهر. كان علمانياً، واجه نفوذ رجال الدين في لبنان، ولم يقربهم إليه. وأطلق حرية الصحافة.عمد الى استخدام التفرقة الطائفية بين المكونات اللبنانية، حل = =المجلس التمثيلي اللبناني. اندلعت في عهده الثورة السورية الكبرى. توفي عام 1929. وثائق البطريرك الحويك السياسية، المصدر السابق، ص301 ؛ عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ج3، ص78.

M.A.E، Levant 40، Vol.378 CNF، Rapport du comite Libanais de Paris presente ، a monsieur le president du conseil minister des affairs etrangurs a monsieur le general Sarrail haut–commissairede la republiaue Francaise en Syrie et an Grand Liban ، 27 December 1924، p.46.

[57] هنري دو جوفنيل: عضو مجلس الشيوخ الفرنسي وأحد ممثلي فرنسا في عصبة الأمم. حاول التفاهم مع اللبنانيين بالطرق السلمية. وفي عهده صدر الدستور اللبناني وأعلنت الجمهورية عام1926. توفي بباريس عام 1935. وثائق البطريرك الحويك السياسية، المصدر السابق، ص297–298 ؛ عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، معجم حكام، ص87–89.

[58] ناجي كريم الحلو، حكام لبنان1920–1980، بيروت، 1980، ص11.

[59] المصدر نفسه.

[60] ليون هنري شارل دي كايلا: ولد عام1881. عسكري فرنسي. عرف بنزعته الاستعمارية المقيتة. عين مديراً لمكتب الحاكم العام لجزيرة مدغشقر، ومستشاراً لحاكم الاسكندرونة عام1910، وبعدهما حاكما لجبل العلويين في سورية عام 1920، فحاكماً عاماً للبنان الكبير. توفي عام1965. ينظر:–وثائق الحويك السياسية، المصدر السابق، ص296.

[61]ناجي كريم الحلو، المصدر السابق، ص11.

[62] أوغست أديب: ولد في استانبول عام1859. ترأس حزب الاتحاد اللبناني عام1917. عُيِّن مديراً لوزارة المالية في دولة لبنان الكبير، وبعد إعلان الدستور والجمهورية عين رئيساً للوزراء مع توليه وزارة المالية في عام 1926. توفي عام1936.

أيار1926[64]، وقد مثّل الأرثوذكس في هذه الحكومات شارل دباس[65] الذي أصبح مديراً للعدلية والأوقاف العامة[66].

حصل الأرثوذكس في السلطة التشريعية على ثلاثة مقاعد في اللجنة الإدارية للبنان الكبير، التي شكلت في 2 تشرين الأول عام1920، ونال داود عمون[67] الرئاسة فيها[68]، ومثّل الأرثوذكس كلاً من: بتروطراد، ونقولا غصن، وإبراهيم الصراف[69]، وقد أصبح بترودطراد سكرتير للجنة[70].

---

ينظر:– عصام كمال خليفة، شخصيات بارزة في تاريخ لبنان المعاصر، ج2، بيروت، 2002، ص132–134 ؛ عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم الوزاري اللبناني سيرة وتراجم وزراء لبنان1922–2008، بيروت، 2008، ص35 .

[63] حبيب السعد: ولد في ناحية الشوف عام1866. مسيحي من الطائفة المارونية. أصبح مديراً ناحية الجرد 1884. أصبح رئيسا لأول مجلس نيابي عام1922. ثم عين رئيساً للوزارة عام 1928، وأصبح رئيساً للجمهورية عام1934، واستقال عام1936. نهاد حشيشو، حبيب باشا السعد، معلومات (مجلة)، بيروت، العدد67، 2009، ص20–22 .

[64] ناجي كريم الحلو، المصدر السابق، ص11.

[65] شارل دباس: ولد في بيروت عام1884. درس الحقوق في باريس. حكم عليه بالإعدام بعد أن طالب بفصل جبل لبنان عن الدولة العثمانية، أصبح مديراً للعدلية بين عامي1920– 1926ورئيساً للجمهورية عام1926، وأعيد انتخابه عام1929. أقاله المفوض السامي هنري بونسو في عام 1933. توفي في عام1935. انظر:–اياد ابراهيم عبد الله، شارل دباس ودوره السياسي والاداري في لبنان 1885–1935، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة ديالى، 2014، اسكندر الرياشي، رؤساء لبنان كما عرفتهم، بيروت، 1961 ؛ جورج عارج سعادة، تاريخ الانتخابات في لبنان، بيروت،1964، ص5 ؛ لجنة الدراسات الارثوذكسية ، أعلام أرثوذكس في لبنان، إشراف هنري أبو = =فاضل ولولو صيبعة، بيروت، 1995، ص55 ؛ نهاد حشيشو، شارل دباس: فرنسي الهوى...نزيه ومثقف، معلومات، العدد 67، 2009، ص39–42.

[66] ناجي كريم الحلو، المصدر السابق، ص11.

[67] داود عمون: ولد في دير القمر عام1867، سافر الى تونس وفرنسا ومصر، عمل في القاهرة وانضم الى حزب الاتحاد اللبناني، ترأس الوفد اللبنانيالاول الى مؤتمر الصلح بباريس عام1919، توفي عام 1922. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم النيابي، ص372–373.

[68] اللجنة الادارية، العقد العادي الاول 1920، الجلسة الاولى، 1920/10/4.

[69] ابراهيم الصراف: ولد في عكار1890، نفاه العثمانيون 1915 إلى اسطنبول، عينه الفرنسيون عضوا في اللجنة الادارية، توفي1952. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم النيابي، ص304–305.

أخذ الأرثوذكس في المجلس التمثيلي الأول بين عامي (1922-1924) أربعة مقاعد تبوأها كلاً من : نخلة تويني[71] عن بيروت، وشبل دموس[72] عن البقاع، وإبراهيم المنذر[73] عن جبل لبنان، ويعقوب النحاس[74] عن لبنان الشمالي، وأصبح الأخير سكرتيراً للمجلس، وأما المجلس التمثيلي الثاني(1924-1925) كان النواب الأرثوذكس هم: بتروطراد عن بيروت، ونقولا غصن من لبنان الشمالي، وإبراهيم المنذر، وشبل دموس، وأصبح الأخير سكرتيراً للمجلس بدلاً عن يعقوب النحاس[75].

شهدت جلسة اللجنة الإدارية المنعقدة في 3 أيار عام1921، المخصصة لمناقشة ميزانية وزارة العدلية نقاش جدي، إذ استوضح الممثل بتروطراد من ممثل المفوضية الفرنسية في اللجنة الجنرال بتيPete عن مسؤولية إدارة شرطة البلدية **"هل تكون على الحكومة، أو على البلدية"**[76].

أجاب الجنرال بتي بأن جميع المشاريع المطروحة للمناقشة لم توضع موضع العمل، وإنما مطروحة للدراسة والمناقشة على أن المراقبة العليا، لا بد أن تكون للحكومة المركزية حسب الظروف، أما تنظيم التجوال في المدينة، وتسعير الحاجيات، فيرجع إلى البلدية، أما الأمن العام هو من صلاحيات الإدارة المركزية، التي تكون تابعة للقيادة المركزية وهذا النظام هو نفسه موجود في فرنسا[77].

تداخل بترود طراد مع ممثل الطائفة السنية حسن بيهم حول مسألة الراتب الخاص بمدير الشرطة العامة، فأستوضح بيهم هل من صلاحيات البلدية أو المفوضية الفرنسية؟ وأصر بأن يكون الراتب الخاص لهذا المنصب

---

(70) اللجنة الادارية، العقد العادي الاول 1920، الجلسة الثانية، 1920/10/5.

(71) نخلة تويني: ولد في بيروت1855، من الموالين لفرنسا، عين في المجلس التمثيلي 1922–1925. توفي1929. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم النيابي، ص108.

(72) شبل دموس: ولد في زحلة 1871، اسس في امريكا صحيفة الايام، والاصلاح1898، توفي1938. المصدر نفسه، ص224–225.

(73) ابراهيم المنذر: ولد في المتن1875، عين عضوا في محكمة كسروان، اسهم في تاسيس المجمع العلمي اللبناني، توفي1950. المصدر نفسه، ص496.

(74) يعقوب النحاس: ولد في طرابلس1880، من كبار ملاكي الاراضي، توفي1939. المصدر نفسه، ص509.

(75) لحد خاطر، المصدر السابق، ص120–121.

(76) اللجنة الادارية، العقد العادي الاول 1921، الجلسة الثامنة، 3 /5/1921.

(77) اللجنة الادارية، الجلسة الثامنة، 3 /5/1921.

مساوياً لمدير الشرطة الفرنسي وليس أقل منه، فأجاب بترو طراد أن هذه مسائل فردية داخلية لا شأن للجنة الإدارية فيها. وأما تعيين الرواتب الفردية وتنسيقها فمرجعه الحكومة الإدارية [78].

طلب إبراهيم الصراف في جلسة 7 أيار عام1921 بأن تولى بلاد عكار اهتماماً أكبر مما هو موجود حالياً؛ لأن فيها الكثير من الطرقات التي بحاجة إلى رصفها جيداً، لاسيما أن فيها أكثر من (166) قرية، مما دفع ذلك ممثل الحكومة ألفرد نقاش[79] بالإجابة على طلبه: **"إنه يصيب بلاد عكار قسم من المبالغ المخصصة للإنشاءات الجديدة. فإن طريق البحر تنتفع منها عكار، كما تنتفع من طريق أعالي الجبل التي ستمر بها"**[80].

عرض الممثل بتروطراد في جلسة اللجنة الإدارية في 12 أيار عام1921 تقريره لمناقشة ميزانية وزارة العدلية، وذكر جميع العيوب التي وردت فيه، ومنها إن الميزانية لم تذكر محكمة التمييز، وذكرت محكمة استئناف واحدة مركزها بيروت، مقسمة إلى دائرة حقوقية، ودائرة جنائية، وهي مرجع سائر محاكم لبنان الكبير، أما المحاكم الابتدائية المذكورة فيها فهي: واحدة من الصنف الأول في بيروت، لديها محكمة تجارة ابتدائية تنظر أيضاً في الدعاوي المختلطة، ومحكمة من الصنف الثاني في طرابلس، وسبع محاكم من الصنف الثالث وهي: محاكم صيدا، المتن، زحلة، الشوف، كسروان، الكورة، البترون، صور، وأربع محاكم من الصنف الرابع: عكار، مرجعيون، بعلبك، راشيا. ولدى كل منها ممثل للنيابة العمومية، وعشر محاكم صلحية: بيروت، طرابلس، الكورة، البترون، المتن، كسروان، دير القمر، الهرمل، جزين، حاصبيا[81].

أجاب ممثل المفوضية الفرنسية على ذلك، وأشار إلى أن هذه الإدارة تنزع إلى تطبيق ثلاثة مبادئ أساسية في تشكيلاتها وهي:

1-أن لا يعين في القضاء إلا خريجو المكاتب الحقوقية الحائزون على شهاداتها.

2-أن لا ينظر في التعيين إلا إلى كفاءة المأمور العدلي واستقامته.

3-أن لا يقلد أحد وظيفة في نفس بلدته قدر المستطاع، لئلا يجعل عرضة لتأثير محيطه عليه[82].

---

(78) المصدر نفسه.

(79) الفرد نقاش: ولد في بيروت1888، درس في مدرسة القديس يوسف للآباء اليسوعيين1904، ونال شهادة الحقوق من جامعة السوربون1909، عينه المندوب السامي رئيساً للدولة عام1941 واستقال منه 1943، توفي في عام197. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم النيابي، ص518–519 ؛ ناجي كريم الحلو، المصدر السابق، ص51.

(80) اللجنة الادارية، العقد العادي الاول 1921، الجلسة التاسعة، 7 /1921/5.

(81) اللجنة الادارية، العقد العادي الاول 1921، الجلسة الخامسة عشرة، 1922/3/6.

(82) المصدر نفسه.

شدد ممثل المفوضية الفرنسية على أن تعزز رواتب رجال القضاء، ليصيروا بمأمن من كل تأثير خارجي، ثم ذكر الرواتب التي وردت في الميزانية، فبين أنها غير كافية، كما أنهُ يجب أن يوجد تفاوت بين رواتب رؤساء المحاكم في الألوية، ورواتبهم في العاصمة، وطلب ممثل الحكومة أن تعين اللجنة المبلغ الذي يجب تخصيصه لزيادة رواتب رجال القضاء، فتوزعه مديرية العدلية[83]، الأمر الذي عارضه بتروطراد جملة وتفصيلاً، وطالب بأن الحكومة هي من تضع المبالغ التي تراها مناسبة، فوافق ممثل المفوضية على ذلك[84].

عقدت اللجنة الإدارية جلستها في 6 آذار عام1922 فاقتصرت على مناقشة ميزانية العدلية، وكان من بين أعضاء اللجنة الممثلين للأرثوذكس الممثل بتروطراد، توصلت اللجنة إلى وجوب المساواة في رواتب حكام الصلح، وإعادة النظر في الفروقات بين مرتبات رؤساء وأعضاء المحاكم، مع أنهم من درجة واحدة، وإنشاء دائرة تفتيش للعدلية، مع حفظ استقلال القضاء من التأثير الإداري، بإنشاء لجنة للعدلية، والتشديد على إلغاء محكمة التمييز والاستعاضة عنها بمحكمة الاستئناف كونها ستوفر (20) ألف ليرة فضلاً عن زيادة مأموري النيابة العامة[85].

ناقش الممثل الأرثوذكسي إبراهيم المنذر في جلسة 6 آذار عام1923 المقترح المقدم إلى المجلس المتعلق بالآثار من قبل الممثل فؤاد أرسلان[86] الذي طالب فيه بوضع قائمة بالآثار التي وجدت في لبنان الكبير، وإنشاء دائرة من الوطنيين ذوي الخبرة لا يقل عدد مأموريها عن (3) أشخاص، الأول للمحافظة على الآثار، والثاني للقيد، والثالث للاشتراك مع متولجي الحفريات[87].

تكلم إبراهيم المنذر قائلاً: **"كثيراً ما نستعمل في مباحثاتنا كلمة الحكومة بدلاً من كلمة المفوضية إن لدينا قراراً من المفوضية العليا يقضي بمنع الحفريات بدون الاستئذان من دائرة الآثار التي تتعلق بالمفوضية رأساً. أنا لا أنكر أن الآثار هي ملكنا وتراث من آبائنا وأجدادنا ولكنني أرى أن نبدأ بطلب إلغاء القرار المتعلق بها واستبداله بسواه قبل الدخول في هذا البحث. ثم تلا في الجريدة الرسمية القرار المتعلق بالحفريات. وطلب أن تلتحق إدارة الآثار بلبنان الكبير فلا يكون للمفوضية إلا حق الإشراف عليها شأنها في كل الإدارات"**. وأشار إلى ضرورة أن تلتحق مصلحة الآثار بالحكومة اللبنانية[88].

---

[83] اللجنة الادارية، الجلسة الخامسة عشرة، 1922/3/6.

[84] المصدر نفسه.

[85] المصدر نفسه.

[86] فؤاد أرسلان: ولد في الشويفات 1873، نفته السلطات العثمانية مع عائلته الى اسكي 1915، ايد الانتداب الفرنسي ثم انقلب على الفرنسيين، دخل في الدورة الأولى1920، توفي1930. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم النيابي، ص36.

[87] اللجنة الادارية، العقد العادي الاول 1921، الجلسة الخامسة، 1923/3/6.

[88] المصدر نفسه.

تداخل معه الممثل شبل دموس موضحاً إن الحفريات تستدعي مصاريف طائلة لا قبل للحكومة بتحملها، فإذا لم نتمكن من إيجاد هذا المال، تبقى كنوزنا مدفونة إلى أن يرث الله الأرض وما عليها، فطلب أن يحال هذا المشروع إلى لجنة تدرسه على أن تشترك حكومة لبنان بالعمل لا أن تستقل به[89].

دفع ذلك الرد إبراهيم المنذر إلى إبداء اعترضه على الاشتراك، وأبان بأنه لا يجوز للمفوضية أن تشترك معنا بشيء، بل لها أن تراقب أعمالنا، وطلب أن تكون هذه الإدارة لبنانية محضة، وأكد على أن تضع حكومة لبنان يدها على الآثار[90].

تقدم الممثلون الأرثوذكس في 16 تموز عام1925مع مجموعة من الممثلين الآخرين، باقتراح إلى رئاسة المجلس، تضمن توجيه شكر وامتنان إلى الحكومة الفرنسية، لما قدمته مع مفوضيتها من مساندة ومساعدة للحكومة اللبنانية، ومما جاء فيه: **"المجلس النيابي في اجتماعه الاول يؤكد تمسكه باستقلال لبنان الكبير مع الانتداب الافرنسي ويشكر لفخامة المفوض السامي الرغبة التي أبداها عند وصوله لهذه البلاد بإعطائه ممثلي الأمة حق انتخاب حاكم الدولة فالمجلس مع تسجيله هذا القرار يرجو من فخامة المفوض السامي أن يرجىء انتخاب الحاكم إلى أن يكون قد نشر القانون الاساسي وتحددت بموجبه صلاحية كل سلطة من السلطات وتقرر به بنصوص خاصة تاريخ انتخاب الحاكم وشروط هذا الانتخاب"**، وقد تمت الموافقة عليه وإرساله إلى المعنيين[91]. وهكذا فقد استطاع الأرثوذكس أن يظهروا انفسهم في المجلس التمثيلي الثاني بتمسكهم بلبنان الكبير، عن طريق المطالبة باجراء الاصلاحات، الأمر الذي دفعهم لأن يسهمون بصورة مباشرة في وضع الدستور اللبناني عام1926.

---

[89] اللجنة الادارية، الجلسة الخامسة، 1923/3/6.

[90] المصدر نفسه.

[91] المجلس النيابي اللبناني، العقد الثاني، الدورة الاستثنائية الاولى، الجلسة الاولى، 1925/7/16.

# الفصل الثالث

## نشاط الأرثوذكس في وضع الدستور اللبناني عام1926

## الفصل الثالث

## نشاط الأرثوذكس في وضع الدستور اللبناني عام1926

أوجبت عصبة الأمم على الحكومة الفرنسية أن تضع قانوناً أساسياً لدولة لبنان الكبير، في موعد أقصاه 29 أيلول عام1923[92]، على أن يأخذ هذا القانون بعين الاعتبار، حقوق الشعب اللبناني وأمانيه ورغباته ومصالحه بطوائفه ومكوناته كافة[93]، الأمر الذي جعل المفوض السامي الفرنسي الجنرال ساراي أن يرسل في تموز عام 1925، مشروعاً للدستور اللبناني إلى حكومته في باريس، مع تضمنه القواعد الأساسية للسياسة الفرنسية المزمع تطبيقها في لبنان[94].

قررت الحكومة الفرنسية دراسة المشروع المقدم من مفوضها السامي في بيروت، وألّفت في آب من العام نفسه، لجنة نيابية للنظر في المشروع الدستوري المقترح برئاسة جوزيف بول بونكور[95] Jusaph Paul Bancour[96]،

[92] M.A.E, Levant 40, Vol.224 CNF, le president du conseil minister des affairs etrangurs a monsieur le general Sarrail haut-commissairede la republiaue Francaise en Syrie et an Grand Liban, 25 Janvier 1926, p,.92 ;

المعرض (مجلة)، بيروت، مهمة المسيو برونو، العدد12، 1925، ص5.

[93] ادمون رباط، التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري، ج2، ترجمة حسن قبيسي، دائرة منشورات في الجامعة اللبنانية، بيروت، 2002، ص590-595.

[94]وثائق البطريرك الحويك السياسية، جمعت من قبل الخوري اسطفان ابراهيم الخوري، تقديم الخور اسقف سعيد الياس سعيد، بيروت، 2013، الوثيقة رقم100، الملف35، ص221-222 ؛ محسن خليل النظم السياسية والدستور اللبناني، بيروت، 1979، ص555.

M.A.E, Levant 40, Vol.224 CNF, le president du conseil minister des affairs etrangurs a monsieur le general Sarrail haut-commissairede la republiaue Francaise en Syrie et an Grand Liban, 3 Juillet 1926 , p,.124.

[95] جوزيف بول بونكور: ولد في باريس1873. أصبح نائباً في البرلمان الفرنسي 1909-1914. أسس1919 حزب الاتحاد الاشتراكي الفرنسي، وبقى زعيماً له حتى1931. أصبح رئيساً للجمهورية الفرنسية1932-1933. تولى منصب المستشارية لرئاسة الجمهورية الفرنسية1946-1948. للمزيد ينظر:-وثائق البطريرك الحويك السياسية، المصدر السابق، ص295-296.

[96] M.A.E, Levant 40, Vol.224 CNF, le president du conseil minister des affairs etrangurs a monsieur le general Sarrail haut-commissairede la republiaue Francaise en Syrie et an Grand Liban, 3 Juillet 1926, p,.124.

ومن جانب آخر شكلت لجنة من أعضاء المجلس التمثيلي اللبناني، مكونة من ثلاثة أعضاء ضمت كلاً من ميشال شيحا[97] وموسى نمور[98] وشبل دموس، أوكل المجلس إليهم مهمة قراءة، ومراجعة مسودة القانون الأساسي اللبناني[99]، والعمل والاتفاق مع المفوض السامي الفرنسي بهذا الصدد والاستفادة من توجيهاته[100].

تم انتخاب لجنة خاصة[101] مؤلفة من (12) عضواً[102]، سميت بلجنة القانون الأساسي، فتحول المجلس التمثيلي اللبناني منذ ذلك الوقت إلى مجلس تأسيسي[103]، وأُضيف إلى اللجنة الأخيرة الممثل موسى نمور، ليكون رئيس لها، لذلك عُرفت بلجنة الثلاثة عشرة، التي كان نصيب الأرثوذكس فيها مقعدا تبؤهما شبل دموس وبتروطراد[104]، اللذان فازا بعد التصويت عليهما في جلسة اختيار عضوية اللجنة، في 10 كانون الأول عام1925، إذ حصل شبل دموس على (23) صوتاً داخل المجلس، وجاء بعده بتروطراد (20) صوتاً، أما إبراهيم المنذر فقد حصل على (3) أصوات، في حين تغيب نقولا غصن عن حضور الجلسة[105].

توجه جميع الأعضاء الأرثوذكس في أثناء انعقاد جلسات المجلس التمثيلي الثاني، الخاصة بمناقشة مواد الدستور، خلال المدة بين 19-22 أيار عام1926، بآرائهم إلى رئيس المجلس، لا سيما فيما يخص المادة الأولى التي

---

[97] ميشال شيحا: مسيحي كاثوليكي المذهب. ولد في قضاء عالية في جبل لبنان1891. درس في مدرسة الأباء اليسوعيين، وتعلم اللغة الإنكليزية1906. كان من الداعين إلى التعاون مع الانتداب الفرنسي، للحفاظ على الكيان اللبناني، ومن أنصار الفرنسيين. توفي1954. ينظر:–فواز طرابلسي، صلات بلا وصل ميشال شيحا والأيديولوجية اللبنانية، بيروت، 1999.

[98] موسى نمور: مسيحي من الطائفة المارونية، ولد في زحلة1881، درس في مدرسة الآباء اليسوعيين، أصبح عضواً في بلدية زحلة1920، عين عضواً في المجلس التمثيلي الاول1922، أصبح نائباً لرئيس مجلس الوزراء1942، توفي في عام1946. ينظر:– نهاد حشيشو، موسى نمور: حيادي بين كتلتين، معلومات، العدد67، 2009، ص32–34.

[99]المجلس النيابي النيابي، الدورة الثانية، العقد النيابي الثاني، الدورة الثانية–الجلسة الاولى، 12/10/ 1925.

[100] ملحم قربان، تاريخ لبنان السياسي الحديث،ج1، بيروت، 1981، ص193 ؛ خليل حسين، الدستور ونظام الحكم في لبنان: دراسة مقارنة لعهدي الجمهوريتين، بيروت، مج8، 1993، ص142–143.

[101] تألفت هذه اللجنة من شبل دموس وعمر الداعوق وفؤاد ارسلان وميشال شيحا ويوسف سالم وجورج زوين وبترو طراد ورركز أبو ناضر وصبحي حيدر وعبود عبد الرزاق وجورج ثابت ويوسف الزين إتفقوا على أن يتولى رئاستها رئيس المجلس موسى نمور. العرفان، أهم الاخبار والاراء: المجلس النيابي والقانون الأساسي، مج11، ج4، صيدا، 1925، ص444.

[102] Fawwaz Traboulsi, A history of Modern Lebanon, Pluto Press, London, 2007, p,.87.

[103] احمد سرحال، النظم السياسية والدستورية في لبنان والدول العربية، دار الفكر العربي، بيروت، 1990، ص89.

[104] فيغان العلم، المجالس التمثيلية في دولة لبنان الكبير1920–1926 تركيبتها، أدوارها والتوازنات(دولة لبنان الكبير1920–1996 75 سنة من التاريخ والمنجزات)، بيروت، 1999، ص88.

[105] أحمد الزين(إعداد)، محاضر مناقشات الدستور اللبناني وتعديلاته 1926–1990، المجلس النيابي اللبناني، بيروت، 1993، ص14.

نصت على أن: **"لبنان الكبير دولة مستقلة ذات وحدة لا تتجزأ. اما حدوده فهي المعترف له بها رسمياً من قبل حكومة الجمهورية الفرنسية"**[106].

اعترض إبراهيم المنذر على إدراج كلمة كبير في نص المادة ؛ بوصفها تتعارض مع أحكام المادة (100) التي نصت على: **"ابتداء من أول أيلول تدعى دولة لبنان الكبير "جمهورية لبنان" دون أي تبديل أو تعديل"**[107]، وطالب بحذف كلمة كبير من نص المادة الأولى، أو أن يستغنى عن المادة مائة، وأصر بأن ذلك يولد تناقضاً في الدستور[108]، الأمر الذي دفع زميله شبل دموس إلى الرد عليه وأوضح بأن المادة ذكرت بعد الأول من أيلول عام1926[109].

أشار بتروطراد إلى أن الاعتراف الدولي جاء على نص المادة الأولى، ورفض إبراهيم المنذر، ورود عبارة: **"المعترف له بها رسمياً من قبل حكومة الجمهورية الفرنسوية"** في نص المادة وطالب بأن تكون **"من قبل جمعية الأمم"** فقط كون فرنسا جزء من عصبة الأمم[110]، إلا أن بتروطراد سارع بالرد عليه وأجابه بأنه: **"لا يوجد بيننا وبين عصبة الأمم من واسطة إلا الدولة المنتدبة"**، وعدّ نص المادة متماسكاً جداً ولا يحتاج إلى تعديل، وعند التصويت على المادة الأولى، أصر إبراهيم المنذر على حذف كلمة كبير منها، إلا أنه لم يؤخذ برأيه، واعترض على ورود كلمة كبير في المادتين الثالثة والرابعة[111].

أبدى إبراهيم المنذر اعتراضه على نص المادة (5) المتضمنة على: **"العلم اللبناني أزرق فأبيض فأحمر أقساما عمودية متساوية تمثل الأرزة في القسم الأبيض منه"**، إذ أشار المنذر إلى أن من وضع الأرزة في المثلث الألوان اعترافاً بالجميل للدولة التي ساعدت لبنان للوصول إلى استقلاله، واقترح بأن يوضع العلم الفرنسي في إحدى زواياه[112]، مما دفع بزميله شبل دموس بإيضاح المقصود من ألوان العلم، وأبان بأن الألوان المستخدمة تستخدمها جميع دول العالم، وأن وضع الأرزة في المنتصف هو تمييز للدولة اللبنانية: **"الدنانير في الدول واحدة بشكلها وذهبها، ولكنها تميز عن بعضها بالطبع المنقوش عليها"**، وعند التصويت عليها رفض إبراهيم المنذر التصويت[113].

رفض بتروطراد عند مناقشة المادة (6) الخاصة بالجنسية بأن تذكر في نص خاص بالدستور، بل طالب بأن تشرع في قانون خاص لها، معللاً ذلك بأن: **"الدساتير لا تشير للتابعية مطلقا"**[114]، وقد أوضح شبل دموس بأن المشّرع قد وضع هذا النص، من أجل وضع قانون آخر للجنسية، يميز فيه بين اللبناني في الأصل، واللبناني الذي

---

(106) راجع النصوص كاملة للدستور اللبناني في: سمير صباغ، المصدر السابق، ص321–389.

(107) احمد الزين، المصدر السابق، ص18–19.

(108) المجلس النيابي النيابي، العقد الثاني، الدورة الاستثنائية الثانية، الجلسة الأولى، 1926/5/19.

(109) احمد الزين، المصدر السابق، ص19–20.

(110) المجلس النيابي النيابي، الجلسة الأولى، 1926/5/19.

(111) احمد الزين، المصدر السابق، ص20–21.

(112) المجلس النيابي النيابي، الجلسة الأولى، 1926/5/19.

(113) المجلس النيابي النيابي، العقد الثاني، الدورة الاستثنائية الثانية، الجلسة الثانية، 1926/5/20.

(114) احمد الزين، المصدر السابق، ص21–22.

يكتسب الجنسية، وأقترح تعديل المادة (7) التي نصت على: **"كل اللبنانيين سواء لدى القانون... دون ما فرق بينهم من جهة الجنس أو من جهة الدين"**، بعد أن رفض كلمتي الجنس والدين[115].

استمر الأعضاء في مناقشات المواد الدستورية ومنها المادة (11)، التي خصصت بأن اللغتين العربية والفرنسية رسميتان للدولة، فاعترض شبل دموس عليها، وأقترح تعديلها بأن يكون قانوناً خاصاً للغة الفرنسية، فاشتد الخلاف بين الأعضاء على المادة، ممّا دفع رئيس المجلس إلى رفع الجلسة (5) دقائق، وبعد انتظام الجلسة وجّه شبل دموس كلمته إلى ممثل المفوضية الفرنسية شوسيه Caucet : **"أوجه كلمتي إلى حضرة المندوب وأرجو ترجمتها له. إذا ظلت الافرنسية رسمية كالعربية تماما قضي على العربية بلا جدال. والبرهان محسوس عرفناه في السنين الست التي مضت. قيل ان الحاكم كان افرنسيا، ومتى أصبح عربيا. تتغير. ذلك غير صحيح. فإن رؤساء الدوائر اذا جاءتهم عريضة يسيرون بترجمتها وفي بعض الدوائر يجبرون على ذلك. الكتاب يعرفون الافرنسية ويجهلون العربية ودفاترهم وقيودهم كلها بالافرنسية. هذا الذي دعانا إلى هذا الصراخ كي نفهم الدولة ومندوبها"**[116].

أشار بعدها إلى أن: **"يؤلمني، لا شك اكثر من أي شخص آخر أن تموت اللغة العربية. لأنها رأسمالي الوحيد. أنا لا أعرف الافرنسية، ولكني لدرجة محدودة أحسن اللغة العربية"**، ولم يكتف بذلك بل بيّن في كلمته: **"ولكن أميالي امر والحقيقة أمر آخر. صك الانتداب، وهذا لحسن الحظ أو سوئه، يقول في المادة 16 بأن اللغتين العربية والافرنسية تعتبران رسميتين في لبنان وسوريا. وقد تكلم الخازن وأفاض في الموضوع، فأبان له مندوب المفوضية انه اذا تقدم رجل من سكان لبنان لمدير لا يفهم الافرنسية بعريضة بها، فقد توجب على المدير قبولها لأن الصك أوجب ذلك. اذن نحن أمام أمر واقع، بقي ما يخشاه الزميل المنذر من أن ذلك يقضي على العربية. أنا لست من رأيه الا اذا كانت البلاد تريد أن تقضي على لغتها"**[117].

أكد شبل دموس بأن: **"الدستور يقول العربية لغة رسمية. لذلك أصبح بيد الأهلين أن يحافظوا على لغتهم. عليهم ان لا يتقدموا ولا يتظلموا ولا يرافعوا الا بها، لأن الدستور والصك يساعدانهم. على ذلك. أما اذا رفض الأهلون أن يحافظوا عليها، فالتبعة على رؤوسهم وهم الخاسرون.أنا اطلب أن تبقى المادة واطلب إلى الأمة أن تحافظ على لغتها"**[118].

أيّد شبل دموس وبتروطراد عند مناقشة المادة (18)، الخاصة بأن يكون اقتراح القوانين، من الحكومة والمجلس النيابي حصراً من دون مجلس الشيوخ؛ كونه يعمل على اختصار الوقت كثيراً، وقد رفض شبل دموس التصويت عليها[119]، كما رفض إبراهيم المنذر المادة (22) التي نصت على: **"يؤلف مجلس الشيوخ من ستة عشر عضوا، يعين رئيس الحكومة سبعة منهم بعد أستطلاع رأي الوزراء، وينتخب الباقون. وتكون مدة ولاية عضو مجلس الشيوخ 6 سنوات. ويمكن أن يعاد انتخاب الشيوخ الذين انتهت مدة ولايتهم وأن يجدد تعيينهم على التوالي"**، واشار إلى أن مجلس الشيوخ بحسب الصلاحية المعطاة له بهذا الدستور **"أصبح بيده تقريبا مقدرات الدولة... ويضم فريقا كبيرا من أصحاب الأدمغة المفكرة الذين يتمكنون من القيام بأعمال خطيرة، وعلى الخصوص ان جلساته لا تعد نظامية الا بالنصف وبزيادة واحد. فلو قدرنا أن تلك الأكثرية اجتمعت فقط وهي**

---

(115) المجلس النيابي النيابي، الجلسة الثانية، 1926/5/20.

(116) احمد الزين، المصدر السابق، ص24–25.

(117) المجلس النيابي النيابي، العقد الثاني، الدورة الاستثنائية الثانية، الجلسة الثالثة، 1926/5/20.

(118) احمد الزين، المصدر السابق، ص27–28.

(119) المجلس النيابي النيابي، الجلسة الثالثة، 1926/5/20.

**تسعة منها الرئيس وامتنع وخالف البعض كانت الأكثرية الباقية 4 فقط. لهم أن يصدقوا أو يرفضوا قانونا اجمع المجلس النيابي والحكومة على وضعه... لذلك أرى، اذا زدنا العدد، يكون أفضل وافضل فائدة للبلاد، واقترح أن يكون 24: 10 بالتعيين والباقون بالانتحاب. ويوزعون طائفيا كما يلي: 8 موارنة 4 سنة 4 شيعة 3 أرثوذكس 2 دروز 2 كاثوليك 1 أقليات"**، الا أن مقترحه لم يؤخذ به[120].

استمر شبل دموس في مداخلته الخاصة بأعضاء مجلس الشيوخ ومنها المادة (23)؛ إذ خاطب النواب قائلاً: **"إن اللجنة عندما اختارت هذا السن فعلت ذلك بعد تروي وتدقيق، لأنها رغبت أن يكون الشيخ مختمرا في الأيام، وفي الوقت نفسه فيه همة الشباب، فيخدم بلاده. بفكر صاف.لا اقصد أن أقول ان من تجاوز خمس وثلاثين أسقط في يده، ولكن لماذا تبخلون على الشبيبة الناهضة بخمس سنين؟ ولا يستطيع أحد أن يقول أن ابن 35 لم يبلغ كمال فكرته، ان ابن 35 له ما لابن الاربعين، وتفضيله أن في عروقه دم حار. ولذلك أطلب ان لا يحرم الشباب من ذلك... لأجل ذلك اطلب أن يدقق ويصدق على المادة التي وضعتها اللجنة لا عن اعتباط بل عن درس عميق"**[121].

رد عليه زميله إبراهيم المنذر قائلاً: **"لو صحت نظرية دموس لوجب أن يتسع المجال لابن 30 و 20، والدوائر مملوءة من هؤلاء، ولكن البحث الآن في الشيوخ، ومجلس يحتاج إلى فئة نضجت اختباراتهم. لم نحتقر الشبيبة، ولكن قلنا يحسن أن يكون الشيخ ابن اربعين سنة"**[122].

أجابه شبل دموس مطولاً: **"لهذا السبب وفي مصلحة الأمة أريد أن اتكلم... ان يكون لها مجلسان بدلا من مجلس واحد، فعلت ذلك لغرض جوهري كي لا يقتل التشريع، ولا يكون المجلسان مجلسا واحدا وتحت تأثير واحد...لأجل ذلك وجدوا دواء شافيا وهو ايجاد محل آخر منتخب على طريقة تخالف طريقة انتخاب المجلس الآخر، فكان مجلسه الشيوخ رادعا لأنه يمثل الأمة مجموعة...فالنائب يشعر بشعور المنطقة والشيخ بشعور الأمة مجموعة، فاذا ما جاء نائب يقر شريعة وكانت بمصلحة منطقته يجد من يجاريه من النواب بواحدة على سبيل المقابلة بالمثل... فيأتي مجلس الشيوخ ويقول: هذا لا يوافق مجموع الأمة. بهذه الطريقة وحدها تسلم القوانين...وقلنا أن يكون عدد النواب ستين بدلا من30"**[123]، ثم اكمل قائلاً: **"في الدرجة الأولى لو كنا أمة واسعة الاطراف لاستطعنا أن نقسم البلاد إلى مناطق، ولكن نحن لا نملأ كف الرجل، وفي الخريطة العمومية للعالم ليس لهذه البلاد موطن ذبانة. في الولايات المتحدة التي هي أساس كل جمهورية، هناك 48 دولة، كل دولة لها مجالس اشتراع، ولكنها ترسل لمجلس النواب نوابا عن المناطق وللشيوخ اثنان عن الولاية بكاملها"**[124].

رفض النائب بتروطراد أثناء مناقشة المادة (37) ما جاءت به، وأشار إلى ذلك قائلاً: **"أتأسف وأنا أحد المقررين أن اعبر عن فكر يخالف المادة، وقد قررتها اللجنة. أن مسألة الثقة حيوية للبلاد، ونرى في بلاد اعرق منا في الأنظمة البرلمانية، ان كثرة تغيير الوزارات عرضة للانتقاد والاختلافات. فنحن دولة فتية صغيرة، والأجدر بنا ان نتروى ولا نسمح بوقوع حوادث كهذه تشكو منها البلاد العريقة في الحكم الدستوري. البعض طلبوا أن لا يكون اقتراع الثقة الا بطلب من النواب. أرجوكم التروي. لا أقصد الدفاع عن الوزراء او حرمان المجلس حقا من**

[120] احمد الزين، المصدر السابق، ص35-36.

[121] المجلس النيابي النيابي، العقد الثاني، الدورة الاستثنائية الثانية، الجلسة الرابعة، 1926/5/20.

[122] احمد الزين، المصدر السابق، ص37-39.

[123] المجلس النيابي النيابي، الجلسة الرابعة، 1926/5/20.

[124] احمد الزين، المصدر السابق، ص37-39.

**حقوقه. ولكن تصوروا ماذا يكون لو أبحنا ذلك لطلب عضو واحد. هب بيني وبين وزير خصومة شخصية، ولا أنزه نفسي عن الشخصيات. فأطلب الثقة واشغل بها المجلس على غير جدوى.اما اذا قيدنا ذلك بتوقيع(5) فيكون به شيء من الوقاية"**[125]، ورد عليه شبل دموس بأن رفض اللجنة لمقترحه ؛ لأن الوزير عمل تحت طائلة القانون وليس خارجه[126].

تقدم أعضاء المجلس النيابي في 20 أيار عام1926 بعد انتهاء الجلسة الرابعة، بما فيهم المثلون الأرثوذكس، بشكر وتقدير كبيرين إلى حاكم لبنان الكبير دي كايلا، بعد أن أنهى عمله، وأرسلوا له مذكرة بذلك رفعوها إلى المفوض السامي جاء فيها:"**لما كانت معرفة الجميل في جملة الفضائل التي يتحلى بها اللبنانيون، وكانت حكومة لبنان في عهد دولة الحاكم المسيو كايلا قد تقدمت تقدما محسوسا في معرفة الأصول والتقيد بواجبات الوظيفة. وكان دولته بذاته مثالا للنشاط والتجرد في القيام بكل ما عهد إليه من قضايا المصلحة العامة. فإن هذا المجلس يقرر ما يأتي:**

**1- ان المجلس النيابي هذا يشكر للمسيو كايلا قيامه في خدمة المصلحة العامة خير قيام مدة توليه الحاكمية خدمة منزهة عن الهوى مجردة عن الغرض الشخصي.**

**2- يكلف هذا المجلس عطوفة رئيسه بأن يبلغ فخامة المفوض السامي والحاكم المسيو كايلا صورة عن هذا القرار"**[127].

استمر أعضاء المجلس التمثيلي في عقد جلساتهم في 21 أيار عام 1926 وذلك لمتابعة مناقشاتهم تجاه فقرات الدستور، ومن ضمنهم الممثلون الأرثوذكس الاربعة، وقد أحتدم النقاش بينهم وبين الأعضاء الآخرين، لاسيما بخصوص المادة (49) الخاصة بانتخاب رئيس الجمهورية والتي نصت على:"**ينتخب رئيس الجمهورية، بالاقتراع السري، بغالبية الثلثين من مجموع اصوات الشيوخ والنواب ملتئمين في مجمع، ويكتفى بالغالبية المطلقة في دورات الاقتراع التي تلي، وتدوم رئاسته خمس سنوات، ولا يجوز اعادة انتخابه الا بعد خمس سنوات لانقضاء مدة ولايته"**[128].

كان أول المتكلمين إبراهيم المنذر، الذي اقترح أن تكون مدة الرئاسة (3) سنوات ويعاد انتخابه لمرة واحدة، وأن لا ينتخب في (3) السنوات التالية، وقد رفضه بقية النواب[129]، ومنهم زميله شبل دموس الذي أجابه قائلاً: "**لم يأت في اقتراح الزملاء الا انهم استحسنوا هذه الطريقة. ولكن يجب أن يعطونا الاسباب لنقتنع. اللجنة عينت الخمس سنوات لأسباب جوهرية. منها أن مدة النيابة 4 سنين فيكون أن المجلس ينتخب حاكمين اذا كانت المدة 3 سنوات، ولذلك فالحاكم يبقى العوبة في يد هذا المجلس... اذا قام هذا الحاكم بواجباته فالأمة تحفظ له ذلك وبعد خمس سنين تمضي على انقضاء ولايته تعيد له الحاكمية... والغرض من الدستور، ليس لتولية رجل ثم**

---

(125) المجلس النيابي النيابي، الجلسة الرابعة، 1926/5/20.

(126) احمد الزين، المصدر السابق، ص41-42.

(127) المجلس النيابي النيابي، الجلسة الرابعة، 1926/5/20.

(128) المجلس النيابي النيابي، العقد الثاني، الدورة الاستثنائية الثانية، الجلسة الخامسة، 1926/5/21.

(129) احمد الزين، المصدر السابق، ص46-54.

**خلعه ثم توليته، بل ليسير الاصلاح سيرا مطردا. ثم لماذا تطرحون البلاد مرة كل ثلاث سنوات في مأزق الانتخابات الحاكمية ثم بعد سنة يحملونها على اعادة الانتخابات النيابية. ان البلاد العريقة في المدنية ترى في هذه الخطة التي اختطتها اللجنة حكمة وتعقلا"**[130].

وأيده في ذلك أيضاً النائب بتروطراد الذي أخذ برأي اللجنة المكلفة بوضع الدستور: **"ان المقررين واللجنة افتكروا مليا في هذا الأمر. المقصد هو جعل التوازن حقيقة في الأمة ما بين الحاكم والبرلمان. للأسباب التي سردها الأستاذ دموس، نحن أمة ليس لنا من سوابقنا عوائد تثبت حسن الادارة. لا يتسنى لادارة أن تبقى حسنة ولا يتسنى لرجل أن يعمل عملا كبيرا لمدة قصيرة...ولا يضع أمام عينيه الا خدمة الأمة. فيقول الحاكم في نفسه: اترك بعدي ذكرا حسنا. لا يمكن أن يوجد في بلادنا رجل أنفع لبلاده من واشنطن. انتخب أولا وثانيا ثم قرر أن لا ينتخب ثلاثا...هذه هي الأسباب التي حدت باللجنة أن لا تجعل المهلة أقل من خمس سنوات، ولا يجدد الانتخاب مرتين متواليتين"**[131].

عاد إبراهيم المنذر ودافع عن رأيه موضحاً فيه: **"نحن رائدنا خدمة الأمة. لذلك تهيبنا الموقف لم نعتد الحكم الجمهوري فلا يمكن اذن أن نجعل الرئاسة خمس سنوات، فثلاثة تكفي. سنة للاختبار وسنتان للعمل. فاذا أحسن الرئيس يكون جديرا بانتخابه ثانية فلا يجوز أن تحرم البلاد منافعه، واذا اخفق فنكون تخلصنا منه بوقت قريب"**[132]، واستمرت الآراء بين النواب محتدمة بصورة كبيرة، وأكد المنذر بضرورة أن لا يترك الباب مفتوحاً أمام أي شخص لتولي رئاسة الجمهورية، وإنما أن يكون لبنانياً وطنياً، وأشار بتروطراد بترك حرية الاختيار للمجالس المقبلة لاختيار الرئيس، إلا أن ذلك لا يعني مطلقاً بأن لا يكون وطنياً ولا محدداً بطائفة معينة[133].

رد عليه شبل دموس بضرورة أن: **"يعين بالوصف التام من هو اللبناني؟"**[134]، وعندما لم يتوصل جميع الأعضاء إلى نتيجة، طرح رئيس المجلس المادة للتصويت، فاجيزت بالأغلبية، ورفضها كل من بتروطراد ونقولا غصن وشبل دموس ووافق عليها إبراهيم المنذر فقط من بينهم[135].

أبان شبل دموس رأيه حيال المادة (81) الخاصة بفرض الضرائب، الذي أكد فيه بضرورة أن تكون عمليات فرض وجباية الضرائب بالتساوي بين جميع اللبنانيين من دون استثناء، كما أعاب على المادة عدم وضعها التوقيتات اللازمة لتنفيذ تلك الضرائب بشكل متساو بين الجميع، كما رفض النائبان بتروطراد وإبراهيم المنذر المادة (95)؛ بوصفها مادة طائفية وليست وطنية[136]، واستهجن شبل دموس ما ذكره زميلاه، فأشار إلى أن الطوائف في لبنان

---

(130) المجلس النيابي النيابي، الجلسة الخامسة، 1926/5/21.

(131) احمد الزين، المصدر السابق، ص46–54.

(132) المجلس النيابي النيابي، الجلسة الخامسة، 1926/5/21.

(133) احمد الزين، المصدر السابق، ص46–54.

(134) المجلس النيابي النيابي، العقد الثاني، الدورة الاستثنائية الثانية، الجلسة السادسة، 1926/5/21.

(135) احمد الزين، المصدر السابق، ص66–70.

(136) المجلس النيابي النيابي، العقد الثاني، الدورة الاستثنائية الثانية، الجلسة السابعة، 1926/5/22.

قديمة جداً، حتى إنها تتزاوج فيما بينها: **"على ما يبدو لي ان العلم، لن يقدر أن يجمع بالزواج فتاة من طائفة برجل من طائفة أخرى. اعدوا الأرض الصالحة أولا، ولا تتجاوزوا الواقع لئلا تسقطوا. لا يجوز لأي كان أن يكتسب شعبية على حساب الأمة. ان أحدكم يقول: احتقر الطائفية. ولكن، في قرارة نفسه، هل هو مطمئن؟ سينشأ مجلس شيوخ. فإنظروا منذ الآن كيف تتدافع الطوائف بعضها ضد بعض"** [137]، وقد رد عليه إبراهيم المنذر قائلاً: **" قال زميلي: انه يحتقر الروح الطائفية، ولكنه يتشبث بها. إن هذه الروحية مضرة، وهي التي تقتلنا. ومع ذلك نرجع إليها ونضعها في دستورنا. فلنفعل ما يبدو لنا حسنا، ولنوزع كما يحلو لنا، ولكن فلنحاذر أن نكرس في دستورنا مبدأ لم تتنبه أمة من الأمم"** [138].

وممّا تقدم اتضح بأن النواب الأرثوذكس استطاعوا في أثناء مناقشة الفقرات الدستورية من أن يثبتوا أنفسهم في العملية السياسية اللبنانية كضامن أساس لها، لا سيما أن أبرز أعضاء لجنة وضع الدستور هو شبل دموس. ومن جانب آخر ما تم ملاحظته هو التنافس الكبير بينهم النواب الأرثوذكس القادمون من منطقة جبل لبنان، وبين أبناء المناطق الأخرى، ومنهم إبراهيم المنذر النائب عن منطقة عكار. أي أن الخلافات كانت كبيرة بينهم وهو ما ظهر جلي في أثناء المناقشات، واصرار شبل دموس على آرائه على العكس من البقية. إلا أن ذلك لم يمنعهم من الاستمرار في العمل السياسي والمشاركة بصورة كبيرة في الحكومات اللبنانية المختلفة حتى عام1947.

---

[137] احمد الزين، المصدر السابق، ص68.

[138] المجلس النيابي النيابي، الجلسة السابعة، 1926/5/22.

# الفصل الرابع

## التشكيلات الحكومية والمشاركة الأرثوذكسية فيها 1926-1947

# الفصل الرابع

## التشكيلات الحكومية والمشاركة الأرثوذكسية فيها 1926-1947

أكد نص المادة (49) من الدستور على أن عملية انتخاب رئيس الجمهورية غير ممكنة، إلا من خلال مشاركة أعضاء المجمع النيابي[139]، أي بعد التئام مجلسي الشيوخ والنواب اللبنانيين، كما حصل في 26 أيار عام1926 في انتخاب النائب المسيحي شارل الدباس، وبتأثير مباشر من قبل المفوض السامي هنري دو جوفنيل، ليكون رئيساً للجمهورية[140].

كان الدباس أحد أعضاء الجمعية المركزية السورية التي تعمل لصالح فرنسا والانتداب الفرنسي في لبنان، فضلاً عن أن زوجته مرسيل بروتغار Brugarh Marseal فرنسية الأصل[141]، إذ كان هذا الانتخاب صورياً؛ لأن الفرنسيين هم من عينوه؛ بوصفه لاقى قبولاً واسعاً من مختلف الطوائف اللبنانية[142]، ومن جانب آخر فإن تعيينه ساعد على التخفيف من حالة الرفض المنتشرة ضد الطائفة المارونية، من بقية الطوائف المسيحية، والعمل على امتصاص رفض الطوائف الأخرى للكيان اللبناني[143]. كما إنه يمتلك حساً وثقافة وتوجهات فرنسية[144].

حصل الأرثوذكس على منصب وزارة المعارف التي استوزرها نجيب اميوني من الجنوب، في حكومة أوغست أديب باشا الأولى، في 30 أيار عام1926، ووزارة الزراعة في حكومة بشارة الخوري[145] الأولى، في 5 أيار عام1927، ولم

---

[139] نصت هذه المادة على: "ينتخب رئيس الجمهورية، بالاقتراع السري، بغالبية الثلثين من مجموع اصوات الشيوخ والنواب ملتئمين في مجمع، ويكتفي بالغالبية المطلقة في دورات الاقتراع التي تلي، وتدوم رئاسته 5 سنوات، ولا يجوز اعادة انتخابه الا بعد 5 سنوات لانقضاء مدة ولايته". احمد زين، المصدر السابق، ص46.

[140] سمير الصباغ، الدستور اللبناني من التعديل إلى التبديل، بيروت، 2000، ص233 .

[141] احمد زين الدين، أصول الفساد وجذوره في لبنان (1840–2010)، معلومات، بيروت، العدد111، 2013، ص103.

[142] Charles Winslow , Charles Winslow , Lebanon war and politics in A fragmented Soceity , Routledge , London and New York , 1996,.p.63

[143] علي حسين نعيم الوائلي، مجلس النواب اللبناني وموقفه من التطورات السياسية في لبنان1958–1975، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2014، ص26.

[144] بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج1، بيروت، 1960، ص135 ؛ كاظم ياسين العاملي، تاريخ علاقات الموارنة بجيرانهم من الفتح الإسلامي إلى الحرب الاهلية، بيروت، 1994، ص113.

[145] بشارة الخوري: مسيحي من الطائفة المارونية. ولد في برشميا في العاشر من اب عام1890. درس في مدرسة الأباء اليسوعيين ببيروت. انتخب نقيباً للمحامين اللبنانيين عام1930.أسس الكتلة الدستورية عام 1932. شغل منصب رئيس الوزراء لثلاث مرات. انتخب رئيساً للجمهورية بين عامي(1943–1952). توفي عام1964.انظر:–عدنان اسكندر انطوان، الشيخ بشارة الخوري ودوره في تاريخ لبنان حتى عام1952، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، 2005؛ موسوعة أحداث وأعلام، مج1، ج1، بيروت، 1981، ص37–38.

يحصل الأرثوذكس على أي وزارة في حكومات بشارة الخوري الثانية، في 5 كانون الثاني عام 1928، وحكومة حبيب باشا السعد، في 10 آب عام 1928، وحكومة بشارة الخوري الثالثة، في 10 أيار عام1929، وحكومة إميل إدة، في 12 تشرين الأول عام1929، ولكنهم حصلوا على وزارة المعارف العامة التي نالها جبران ثويني، في حكومة أوغست أديب باشا الثانية، في 25 آذار عام1930[146]. ولعل حرمان الأرثوذكس من الوزارات التي تشكلت بسبب حصولهم على منصب رئاسة الجمهورية.

أخذت الأوضاع السياسية في لبنان توجهات أخرى بعد أن تم إجراء الإحصاء السكاني الثاني، في 30 كانون الثاني عام1932، إذ أظهرت النتائج نسبة الأرثوذكس بـ(77,312) نسمة، من أصل(383,013) مسيحياً في لبنان، من المجموع الكلي للسكان البالغ عددهم(769,482) لبنانياً. أي أن نسبة الأرثوذكس بالنسبة للمسيحيين كانت (%20,18)، أما بالنسبة إلى المجموع العام للسكان بلغت(9.88%) فقط[147]. وفيما يبدو أن سبب نسبة انخفاض المسيحيين الأرثوذكس في الإحصاء الثاني؛ نتيجة للمشاركة الكبيرة التي قام بها المسلمون وبقية الطوائف الأخرى، مما انعكس ذلك على نسبة الأرثوذكس في لبنان، ونزلت نسبتهم من (13,13%) في الإحصاء لعام1922، إلى (9,88%) في الإحصاء الثاني، مقابل ارتفاع نسبة الموارنة، فضلاً عن ذلك فإن الفرنسيين عمدوا إلى دعم الموارنة بصورة كبيرة لمنحهم مكانة خاصة في لبنان تمكنهم من السيطرة على مقدرات البلاد، عن طريق زيادة نسبتهم في الإحصاء العام.

استغلت جميع الأطراف اللبنانية انتهاء مدة رئيس الجمهورية شارل دباس للوصول إلى سدة الحكم، لا سيما أبناء الطائفة السنية، الذين أسرعوا في ترشيح رئيس مجلس الشيوخ السابق محمد الجسر[148] لرئاسة الجمهورية، وعلى الرغم من الدستور لم يمنع من ترشيح أي شخص، ومن أي طائفة لرئاسة الجمهورية، إلا أن سلطات الانتداب الفرنسي وقفت بوجه ذلك الترشيح؛ كونه لم يكن مقبولاً أن يتولى شخص مسلم رئاسة الجمهورية اللبنانية[149].

قابل محمد الجسر في 9 أيار عام1932 نائب المفوض السامي ريكلو Reclou حاملاً معه نسخة من الدستور اللبناني، ليؤكد له بعدم وجود أي خلاف قانوني، أو دستوري يحول دون ترشيحه أو غيره من أيّ طائفة أخرى،

---

[146] راجع التشكيلات الحكومية في: ماجد خليل ماجد، تاريخ الحكومات اللبنانية1926–1996 التاليف –الثقة– الاستقالة، بيروت، 1997، ص15–26.

[147] الجريدة الرسمية للجمهورية اللبناني، بيروت، العدد2718 ، 1932/10/5. لمعرفة اعداد الطوائف ينظر:– سمير صباغ، المصدر السابق، ص226.

[148] محمد الجسر: ولد في طرابلس1881، انتخب عضواً في مجلس المبعوثان العثماني1913–1915، كان من الرافضين للوحدة السورية، اعترف بالكيان اللبناني الذي أنشأه الفرنسيون. أصبح رئيساً لمجلس الشيوخ1926، توفي عام1934. ينظر:–نهاد حشيشو، محمد الجسر: رئيس مجلسي النواب والشيوخ ومرشح لرئاسة الجمهورية، معلومات، العدد67، بيروت، 2009، ص35–38 ؛ قحطان حميد كاظم وعبد الخالق محمد عبد، الشيخ محمد الجسر نشأته الاجتماعية ودوره في مجلس الشيوخ اللبناني 1881–1927م، ديالى (مجلة)، جامعة ديالى، العدد 75، 2018، ص57–80.

[149] عمار خالد رمضان الربيعي، الانقسام الوطني اللبناني في عهد الانتداب الفرنسي1920–1943، دراسات تاريخية (مجلة)، كلية الاداب، جامعة البصرة، العدد16، 2014، ص234–236.

لرئاسة الجمهورية[150]، إلا أن ريكلو سلّم محمد الجسر، قراراً صادراً في اليوم نفسه، من المفوض السامي هنري بونسو[151] Henri Ponsot ذي الرقم (55 ل.ر) الذي أوقف فيه العمل بالدستور، وحل المجلس النيابي، والحكومة المشكلة، وتعيين شارل دباس رئيساً للدولة لمدة عام كامل[152]، ويعاونه مجلس مديرين[153]. وبذلك تحول مجلس الوزراء إلى مجلس المديرين تحت إشراف المفوضية الفرنسية في بيروت، وبقى مجلس المديرين حتى 5 كانون الثاني عام1937، بعد أن تم تمديد عمله أكثر من مرة[154]، وأصبح الممثل الأرثوذكسي نقولا فياض[155] الوحيد من بين المديرين الخمسة، الذي تولى منصب مدير البرق والبريد، على وفق القرار (56 ل.ر)، الصادر في 9 أيار عام 1932 إلى الأول من كانون الثاني عام1934، ثم قدم شارل دباس استقالته ليتولى حبيب باشا السعد رئاسة الجمهورية لمدة سنة واحدة ثم مدد له سنة ثانية على وفق القرار (300 ل.ر) الصادر في 31 كانون الثاني عام1934، وأصبح بريفا أوبوار رئيساً للحكومة في 2 شباط عام1934، وشكل عبد الله بيهم[156] الذي أصبح أميناً للسر وفقاً للقرار (52) الصادر

---

[150] عدنان اسكندر انطوان، المصدر السابق، ص40-44 ؛ باسم الجسر، ميثاق 1943... لماذا كان وهل سقط؟، بيروت، 1973، ص58-59 .

[151]هنري بونسو: ولد في بولونيا1877، درس الحقوق، وحاز على شهادة الدكتوراه فيها، عين من قبل الحكومة الفرنسية مفوضاً سامياً على سورية ولبنان1926، أسهم في تعديل الدستور اللبناني1927، عطل الدستور اللبناني1932، توفي في1963. وثائق البطريرك الحويك السياسية، المصدر السابق، ص300.

[152] علي محمد الاغا، الاتجاهات السياسية في لبنان1920-1982، بيروت، 1991، ص84-85 ؛ ميشال زكور، تعطيل الدستور وحل المجلس، المعرض، العدد36، بيروت، 1932، ص4 .

[153] بلغ عدد مجلس المديرين والمستشارين لهم اثنان وعشرون شخصاً من الفرنسيين، ويرجع هؤلاء في كل صغيرة وكبيرة إلى المفوض السامي الفرنسي. ميشال زكور، المسؤولية الضائعة، المعرض، العدد37، بيروت، 1934، ص6.

[154] جوزيف صقر، قصة وتاريخ الحضارات العربية، بيروت، 1998، ص42-43 .

[155] نقولا فياض: ولد في بيروت عام1873، درس الطب في الجامعة اليسوعية وتخرج فيها عام1899، سافر الى باريس عام1906، انتقل الى مصر وسكن فيها 23 سنة ثم عاد الى لبنانوعين نائبا عن بيروت عام1930، توفي عام1958. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم النيابي، ص417.

[156] عبد الله بيهم: ولد في بيروت1879، مسلم من الطائفة السنية، درس في مدارس المقاصد، عين شيخاً في مجلس الشيوخ1926، وعين مرة أخرى1929.نال منصب أمين سر الدولة1934، و1939، و1943، توفي في كانون الأول1962. للمزيد ينظر:-حسان حلاق، موسوعة العائلات البيروتية، بيروت،2010، ص211-215.

في 29 كانون الثاني عام 1934 لغاية 30 كانون الثاني عام1936 وأصبح جميل شهاب[157] مديراً للمالية، وجاء بعده البروتستانتي أيوب ثابت[158] بموجب المرسوم رقم (1) لغاية 30 كانون الثاني عام1937[159].

برّر المفوض السامي هنري بونسو إقالته للحكومة في 9 أيار عام 1932، بأنه راجع إلى اشتداد الأزمة الاقتصادية العالمية، التي انعكست أثارها، وأضرارها على لبنان[160] وهو ما دعا إلى تقليص النفقات الحكومية[161]، فضلاً عن توفير النفقات للخزانة العامة، إلا أن السبب الحقيقي لتلك الأعمال، كان من أجل منع وصول شخص مسلم إلى رئاسة الجمهورية بعد أن كان نصيب محمد الجسر كبيراً فيها[162].

أجريت الانتخابات على منصب رئاسة الجمهورية، وفاز بها إميل إدة، الذي استمر بمنصبه حتى 4 نيسان عام1941، فكلف خير الدين الأحدب[163] في 5 كانون الثاني عام 1937 بتشكيل الوزارة التي ألفها من (4) وزراء[164]، كانت حصة الأرثوذكس فيها وزارة التربية الوطنية والصحة والإسعاف العام، التي استوزرها حبيب أبو شهلا[165] من

---

[157] جميل شهاب: ولد في بيروت1895، عين مدرسا 1914، انتقل1923 إلى وزارة المالية واصبح مديرا لها 1938، وأصبح مديرا للكمارك 1946، توفي1961. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم الوزاري اللبناني سيرة وتراجم وزراء لبنان1922–2008، بيروت، 2008، ص227–228.

[158] أيوب ثابت: ولد في بحمدون1874، مسيحي من المذهب البروتستانتي، تخرج فيها1893، انتمى إلى جمعية بيروت الاصلاحية، عينه المفوض السامي ممثلاً عن الأقليات في المجلس التمثيلي 1922، وشيخاً1926، وممثلاً عن الاقليات1934–1947، توفي1947. ينظر:–شادي خليل ابو عيسى، رؤساء الجمهورية اللبنانية: خفايا، وقائع، وثائق، صور، بيروت، 2008، ص45–47 .

[159] ماجد خليل ماجد، المصدر السابق، ص27.

[160] لم يكن تأثير الازمة الأزمة الاقتصادية العالمية على لبنان كما وصفها المفوض السامي. ينظر:– المعرض، بيروت، الازمة المالية وطرق معالجتها، العدد39، بيروت، 1934، ص15–16.

[161] ميشال زكور، حول تجديد الرئاسة، المعرض، العدد40، بيروت، 1934، ص3.

[162] محمد رضيوي فجر الحميداوي، المصدر السابق، ص127–128.

[163] خير الدين الاحدب: ولد في طرابلس عام1894، وفي عام1925 أسس جريدة العهد الجديد، انتخب عن بيروت عام1934، وأصبح رئيساً للوزراء عام1937، توفي في باريس عام1941، وأحضرت رفاته إلى لبنان عام1947. ينظر:– عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم النيابي، ص28 ؛ عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، معجم حكام، ص272–274.

[164] تكونت هذه الوزارة من خير الدين الأحدب رئيساً للوزراء، وخليل أبي اللمع وزيراً للمالية والبرق والبريد، وابراهيم حيدر وزيراً للاشغال العامة والزراعة، وحبيب ابو شهلا. ينظر:–الياس الديري، من يصنع الرئيس؟، بيروت، 1982، ص99.

[165] حبيب ابو شهلا: مسيحي من الطائفة الارثوذكسية. ولد في بيروت عام1898. سافر إلى باريس وحصل على شهادة الحقوق، ثم عاد إلى لبنان وفتح مكتباً للمحاماة عام1925. أنتخب عضواً في بلدية بيروت عام 1930. أصبح عضواً في المجلس النيابي للدورات(1937–1951). عُين وزيراً للداخلية عام1937، وعام 1943. توفي عام1957. ينظر:– عدنان

بيروت، وبقي فيها حتى 14 آذار عام1937[166]، وعند تشكيل حكومة الرئيس خير الدين الأحدب الثانية التي استمرت حتى 10 تموز من العام نفسه، مثّل حبيب ابو شهلا الطائفة الأرثوذكسية فيها بمنصبه السابق، ثم تولى وزارة الداخلية، في وزارة خير الدين الأحدب الثالثة، التي تشكلت حتى 30 تشرين الأول عام1937[167].

استقالت وزارة خير الدين الأحدب الثالثة، وعَهِد إليه رئيس الجمهورية إميل إدة بتشكيل الوزارة من جديد، فألفها في اليوم نفسه، وكان من بين الوزراء الأرثوذكسي الوحيد هو حبيب أبو شهلا، الذي استوزر وزارة الداخلية[168]، ولكن هذه الوزارة لم تستمر في العمل طويلاً[169]، إذ سرعان ما استقالت في 13 كانون الثاني عام1938، ثم كلف رئيس الجمهورية خير الدين الأحدب، بتأليف الوزارة مجدداً (الخامسة) فألفها في اليوم نفسه، واستمرت حتى 21 آذار من العام نفسه، وكان خليل كسيب[170] من بيروت ممثلاً عن الأرثوذكس فيها بتوليه وزارة التربية الوطنية والاقتصاد الوطني[171].

كلف رئيس الجمهورية إميل إدة في 21 آذار عام 1938 النائب خالد شهاب[172]، بتأليف الوزارة خلفاً لرئيس الوزراء خير الدين الأحدب، إذ شكلت في اليوم نفسه، واستمرت حتى الأول من تشرين الثاني عام 1938، وكان خليل كسيب، وزير للتربية الوطنية والاقتصاد الوطني، ممثلاً للطائفة الأرثوذكسية فيها[173].

---

محسن ضاهر ورياض غنام، معجم حكام، ص238–241 ؛ صقر يوسف صقر، حبيب أبو شهلا: هاجسه الاستقلال وقضية فلسطين، معلومات، العدد67، بيروت، 2009، ص69–72 ؛ حسين عبد الحسين عباس الزهيري، حبيب أبو شهلا دراسة في مواقفه السياسية في لبنان1937–1957، كلية التربية(مجلة)، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة واسط، مج46، العدد1، 2022، ص263–278.

[166] لبيب عبد الساتر، تاريخ لبنان المعاصر، ط4، بيروت، 1986، ص212 ؛ ناجي كريم الحلو، المصدر السابق، ص46.

[167] الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية، بيروت، تشكيل الحكومة اللبنانية، العدد3462، 1937/7/14؛ عاطف الموسوي، النخبة السياسية الشيعية في لبنان خلال القرن العشرين، بيروت، 2013، ص343.

[168] الياس الديري، المصدر السابق، ص100 ؛ عاطف الموسوي، المصدر السابق، ص343.

[169] للمزيد عن اسباب تشكيل الحكومات واستقالاتها ينظر :- شادي خليل ابو عيسى، المصدر السابق.

[170] خليل كسيب: ولد في بيروت 1873،سافر الى البرازيل ودرس فيها المحاماة وعاد الى لبنان1910، اصدر مجلة الخليل 1913، عين مديرا للامن العام1926، ونائبا عن بيروت1937، ثم وزيرا للاقتصاد، توفي عام1949. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم النيابي، ص439.

[171] المجلس النيابي اللبناني، الدور التشريعي الرابع، العقد الاستثنائي الاول، الجلسة الثانية، 18/1/ 1938 ؛ الياس الديري، المصدر السابق، ص100 ؛ عاطف الموسوي، المصدر السابق، ص344.

[172] خالد شهاب: ولد في حاصبيا1890، مسلم من الطائفة السنية، درس في المدرسة الرشدية في فلسطين1914، دعم حكومة فيصل في سورية وحكم عليه الفرنسيون غيابيا وشمل بالعفو، انتخب = =1922–1937 في المجلس النيابي، ثم اصبح وزيرا في العديد من الحكومات، توفي1978. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم الوزاري، ص228–229.

توجه رئيس الجمهورية إميل إدة بعد أن استقالة الوزارة السابقة إلى النائب عبد الله اليافي[174] لتشكيل الوزارة الجديدة، فشكلها الأخير في الأول من تشرين الثاني عام 1938، واستمرت حتى 22 كانون الثاني عام1939، وأصبح الوزير السابق خليل كسيب وزير للداخلية والدفاع الوطني[175].

ألف عبد الله اليافي وزارته الثانية، في 22 كانون الثاني عام 1939، ونال فيها حبيب أبو شهلا منصب وزارة الداخلية والدفاع الوطني والشؤون الخارجية ؛ بوصفه ممثلاً للأرثوذكس، وبقي فيها حتى إقالة الحكومة في 21 أيلول من العام نفسه، وفقاً للقرار المرقم (2460) الذي أصدره المفوض السامي غبريال بيو، فأوكل فيه إدارة شؤون البلاد إلى مجلس المديرين[176] من جديد ، للضرورات العسكرية والاقتصادية التي فرضتها ظروف الحرب العالمية الثانية[177].

أصدرت السلطات الفرنسية في اليوم الذي استقالت فيه حكومة عبد الله اليافي الثانية، القرار (248 ل.ر)، الذي أبقى الرئيس إميل إدة بمنصبه من دون ممارسة لصلاحياته، مع تكليف عبد الله بيهم، بمنصب أمين سر الدولة، يعاونه المستشار الفرنسي شوفلر Showfler حتى 4 نيسان عام1941[178].

وقع المندوب السامي الجديد هنري دانتز[179] Henery Deintz الذي خلف غبريال بيو، في 9 نيسان عام1941، قرارين: الأول ذي الرقم (80 ل.ر)، والثاني ذي الرقم (81 ل.ر)[180]، اللذين بموجبهما شكل مجلس وكلاء أمانة سر للدولة، وعيّن فيهما الفرد نقاش، رئيساً للجمهورية، ورئيساً للحكومة في آن واحد[181].

---

(173) المجلس النيابي اللبناني، الدور التشريعي الرابع، العقد العادي الاول، الجلسة الاولى، 1938/3/25؛ علي راغب حيدر احمد، المسلمون الشيعة في كسروان وجبيل: سياسيا– تاريخيا– اجتماعيا بالوثائق والصور 1842–2002، بيروت، 2007، ص129.

(174) عبد الله اليافي: مسلم من الطائفة السنية، ولد في بيروت1901، درس في معهد الحقوق في مدرسة الآباء اليسوعيين، نال شهادة الدكتوراه في الحقوق1926، أصبح رئيساً للوزراء1938، انتخب عن بيروت بالمجلس النيابي1943ودورات الخمسينات أجمعها، توفي1986. صقر يوسف صقر، عبد الله اليافي: رئيس نظيف الكف عف اللسان لم تمتد يده إلى المال العام ومات فقيراً، معلومات، بيروت، العدد61، ص36–40.

(175) وليد عوض، أصحاب الفخامة رؤساء لبنان، بيروت، 1977، ص241 ؛ الياس الديري، المصدر السابق، ص100.

(176) بشارة الخوري، المصدر السابق، ص336 ؛ الرائد (جريدة)، بيروت، العدد176، 1939/9/21.

(177) ناجي كريم الحلو، المصدر السابق، ص49 ؛ الرائد، العدد176، 1939/9/21.

(178) ماجد خليل ماجد، المصدر السابق، ص39–40 ؛ ناجي كريم الحلو، المصدر السابق، ص49.

(179) جنرال دانتز: فرنسي اصبح قائد كتيبة في الحرب العالمية الاولى، واصبح مديراً للمخابرات في الجيش الفرنسي والخاص بشؤون الشرق حتى عام 1923، ثم شغل منصب الحاكم العسكري في باريس ثم مندوباً سامياً على سوريا ولبنان من قبل حكومة فيشي. محمد رضيوي فجر الحميداوي، المصدر السابق، ص162.

تألف مجلس وكلاء أمانة سر الدولة من (4) شخصيات[182]، كان من بينهم الأرثوذكسي فيليب بولس[183]، الذي أصبح وكيلاً لأمانة سر الدولة للمالية والإعاشة، حتى استقلال المجلس في الأول من كانون الأول عام1941[184].

كلف الرئيس الفرد نقاش، في الأول من كانون الأول عام 1941، أحمد الداعوق[185] بتشكيل الوزارة، فألفها في اليوم نفسه من (10) وزراء، نال الأرثوذكس فيها منصبين مهمين هما منصب نائب رئيس مجلس الوزراء، ووزارة العدلية، اللذين تبوأها الدايب بولس، وبقيت هذه الوزارة حتى 27 تموز عام1942[186].

شكلت حكومة سامي الصلح[187] الأولى، في 27 تموز عام 1942، إذ مثّل الأرثوذكس فيها فيليب بولس، الذي استوزر وزارة الشؤون الخارجية والأشغال العامة[188]، وجاءت بعدها حكومة أيوب تابت في 28 آذار عام1943، ولم

---

(180) للمزيد من التفاصيل عن هذين المرسومين ينظر:-حسين عبد الحسين عباس الزهيري، الشيعة ودورهم السياسي في لبنان1920-1958، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة واسط، 2016، ص211-212.

(181) احمد ناجي وعلي حسين نعيم الوائلي، الحياة النيابية اللبنانية (1943-1958)، جامعة كربلاء العلمية (مجلة)، جامعة كربلاء، مج12، العدد4، 2014، ص153. اشتدت الخلافات بين المندوب = =السامي دانتز، وبيّن رئيس الجمهورية إميل إدة، على اثر القرارات التي اتخذها المندوب السامي من دون الرجوع إلى إميل إدة مما أثار حفيظته تجاه السلطات الفرنسية. للمزيد من التفاصيل عن الموضوع ينظر:-محمد رضيوي فجر محمد الحميداوي، المصدر السابق، ص159.

(182) وسام اللحام، المبسط في الدستور اللبناني، بيروت، 2010، ص41 ؛ بيروت (جريدة)، بيروت، العدد 1283، 1941/4/10.

(183) فيليب بولس: ولد في الكورة1902، درس الحقوق في الجامعة اليسوعية 1923، عين حافظا لبيروت1960، عين وزيرا لاكثر من 4 مرات، توفي1979. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم الوزاري، ص68-69.

(184) ناجي نعمان، استقلال العالم العربي، بيروت، 1996، ص82 ؛ ناجي كريم الحلو، المصدر السابق، ص52-53 ؛ منير الخوري، صيدا عبر حقب التاريخ: من 2800ق.ب إلى 1966م، بيروت، 1966، ص335.

(185) احمد الداعوق: ولد في بيروت1892، أكمل دراسة الهندسة في باريس1915، عاد إلى لبنان1920، عين مستشاراً هندسياً لبلدية بيروت(1927-1940)، عين رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للمالية في1941، و1960. توفي1979. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم الوزاري، ص166-167 ؛ نهاد حشيشو، احمد الداعوق: رجل الاعمال ذو المكانة الاجتماعية والوطنية الذي انجز أنزه انتخابات في تاريخ لبنان، معلومات، العدد61، بيروت، 2008، ص57-59.

(186) لحد خاطر، المصدر السابق، ص154-155 ؛ الياس الديري، المصدر السابق، ص101 ؛ ناجي كريم الحلو، المصدر السابق، ص53 ؛ العرفان، خلاصة الانباء، مج31، ج3-4، صيدا، 1942، ص197.

(187) سامي الصلح: مسلم من الطائفة السنية، ولد في عكا1887، تمت محاكمته في عالية1915 ونفي إلى استانبول، انتخب نائباً للدورات(1943-1964)، توفي1968. صقر يوسف صقر، عائلات حكمت لبنان، بيروت، 2008، ص87

ينل الأرثوذكس فيها أي مقعد وزاري[189]، تبعها بعد ذلك تكليف الأرثوذكسي بترو طراد، وفقاً للقرار المرقم (29 أف.أس) بمهام رئيس الجمهورية، يعاونه عبد الله بيهم أمين لسر الدولة في 21 تموز – 21 أيلول عام1943[190].

تمت عملية التصويت لرئاسة الجمهورية داخل المجلس النيابي اللبناني، وانتهت بانتخاب النائب بشارة الخوري بأغلبية (44) صوتاً، من أصل (55)[191]، وقد استمر الرئيس بشارة الخوري في حكم لبنان، طيلة المدة الواقعة بين 21 أيلول عام 1943-18 أيلول عام1952[192].

تشكلت في عهده (15) حكومة، كانت أولها حكومة رياض الصلح في 25 أيلول عام1943[193]، وكانت من (6) وزراء بينهم وزيراً أرثوذكسياً واحداً هو حبيب أبو شهلا، الذي أصبح وزيراً للعدلية والتربية ونائباً لرئيس مجلس الوزراء[194]. وبعد أن قدم الصلح استقالة حكومته، كلفه الخوري بتشكيل الحكومة من جديد، فألف وزارته الثانية في 3 تموز عام1944، وبقي الوزير الأرثوذكسي في منصبه السابق من دون تغيير[195].

قدمت وزارة رياض الصلح استقالتها في 9 كانون الثاني عام1945، فكلف الرئيس بشارة الخوري النائب عبد الحميد كرامي[196] بتشكيل الوزارة فألفها الأخير في اليوم نفسه، وكان من بين أعضائها أرثوذكسي واحد، هو نقولا

---

؛ صقر يوسف صقر، سامي الصلح أول رئيس حكومة رفض أن يكون باشكاتب عند أي رئيس جمهورية، معلومات، بيروت، العدد61، 2008، ص22–28.

(188) لحد خاطر، المصدر السابق، ص155 ؛ عاطف الموسوي، المصدر السابق، ص344.

[189] ماجد خليل ماجد، المصدر السابق، ص47–48 ؛ علي راغب حيدر احمد، المصدر السابق، ص129.

[190] علي حسين نعيم الوائلي، المصدر السابق، ص39.

[191] كان بشارة الخوري قد انتخب من قبل أعضاء كتلته في بيته ببيروت في20 أيلول1943، أي قبل يوم واحد من إجراء الانتخابات الرسمية في المجلس النيابي. حسان حلاق، الاتجاهات الطائفية في لبنان 1918–1943 بحث وثائقي لفهم المشكلات اللبنانية المعاصرة ، بيروت، 1979، ص87. ولم يذكر أي من الباحثين هذه الانتخابات سوى حسان حلاق، وهل كانت من ضمن المنافسة الداخلية للكتلة البرلمانية ؟ أم هو مفروض على الأعضاء قبل التوجه للبرلمان؟ وهل هو نوع من أنواع التوافق السياسي أم ماذا ؟، ولاسيما وإن هذا الانتخاب كان الأول من نوعه أي لم نجد له سابقة في الوزارات التي تشكلت مطلقاً.

[192] حسين عبد الحسين عباس الزهيري، المصدر السابق، ص213.

[193] ناجي كريم الحلو، المصدر السابق، ص74–75.

[194] عاطف الموسوي، المصدر السابق، ص356 ؛ الديار (جريدة)، بيروت، العدد475، 1943/9/28؛ الاديب، مجمل الاحداث السياسية والحربية في شهر، العدد11، بيروت، 1943/11/1، ص64.

[195] منير تقي الدين، ولادة استقلال، ط2، بيروت، 1997،ص34 ؛ عاطف الموسوي، المصدر السابق، ص356 ؛ العرفان، العرفان في ثلاثة أعوام، مج31، ج5–6، صيدا، 1945، ص203–205.

[196] عبد الحميد كرامي: ولد في طرابلس1893، تولى منصب مفتي طرابلس1918، أصبح حاكماً على طرابلس في أثناء الحكومة الفيصلية، ومن دعاة الوحدة السورية. شارك في مؤتمرات الساحل، انتخب نائباً 1943، أصبح رئيساً لمجلس

غصن، الذي أنيطت به وزارة البرق والبريد والصناعة والتجارة ومنصب نائب رئيس مجلس الوزراء[197]، وسارع سامي الصلح إلى تشكيل وزارته الثانية، في 22 آب عام 1945، وأسندت وزارة الأشغال العامة ومنصب نائب رئيس مجلس الوزراء إلى الأرثوذكسي[198] غبريال المر[199].

حاول الرئيس بشارة الخوري تهدئة الاوضاع السياسية المتوترة، وسعى لإشراك بعض الشخصيات التي يمكن أن يتعامل معها النواب والوزراء بشكل طبيعي، فكلف النائب سعدي المنلا[200] بتأليف الوزارة ، فشكلها الأخير في 22 أيار عام1946[201]، وكان من بين الوزراء في الحكومة، الوزير السابق في المنصب نفسه[202]. فعاد الرئيس بشارة الخوري في 14 كانون الأول عام1946 وكلف رياض الصلح بتشكيل الوزارة، وقد حصل فيها الأرثوذكس على وزارة الأشغال العامة التي تبوأها غبريال المر[203].

الوزراء1945، توفي عام1950. ينظر :–نهاد حشيشو، عبد الحميد كرامي العروبي ورجل الاستقلال تميز بمواقفه الصلبة وطباعه الحادة، معلومات، العدد61، بيروت، 2008، ص18–21.

[197] جان ملحه، مجموعة البيانات الوزارية اللبنانية، بيروت، 1965، ص41 ؛ عاطف الموسوي، المصدر السابق، ص356 ؛ الاديب، مجمل الاحداث السياسية والحربية في شهر، العدد2، بيروت، 1945/2/1، ص64.

[198] المجلس النيابي اللبناني، الدور التشريعي الخامس، العقد الاستثنائي الاول، الجلسة الثانية، 23/9/ 1943 ؛ عاطف الموسوي، المصدر السابق، ص356.

[199] غبريال المر: ولد في بتغرين عام1895، حصل على دبلوم تجارة 1910، من المدرسة الأميركية، انتخب نائباً عن جبل لبنان1943 عن الكتلة الوطنية، ودورتي عام1947–1953، اصبح نائباً لرئيس مجلس الوزراء مرات عدة، ووزيراً خلال مدة نيابته، توفي عام1963. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم النيابي، ص464–465.

[200] سعدي المنلا: مسلم من الطائفة السنية، ولد في طرابلس1890، فاز نائباً عن طرابلس1943، عين وزيراً 1945، وفي العام نفسه أنتخب رئيساً للحكومة. توفي1973. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، نهاد حشيشو، سعدي المنلا: ضاق ذرعاً بالمناورات السياسية فهجر رئاسة الوزارة برضاه، معلومات، العدد61، بيروت، 2008، ص29–30.

[201] المجلس النيابي اللبناني، الدور التشريعي الخامس، العقد العادي الأول، الجلسة الثالثة عشر، 1946/5/25 ؛ ناجي كريم الحلو، المصدر السابق، ص77.

[202] جان ملحه، المصدر السابق، ص53 ؛ ناجي كريم الحلو، المصدر السابق، ص77–78 ؛ عاطف الموسوي، المصدر السابق، ص356 .

[203] روبير ابيلا، لبنان والحياة البرلمانية، بيروت، 1954، ص12 ؛ ناجي كريم الحلو، المصدر السابق، ص78 ؛ النهار (جريدة)، بيروت، العدد3503، 1946/12/16.

ثم شكّل رياض الصلح وزارته الرابعة في اليوم نفسه واستمرت حتى 26 تموز عام 1948، وأناط وزارة الأشغال العامة ومنصب نائب رئيس مجلس الوزراء ليكون ممثلاً عن الطائفة الأرثوذكسية[204]. ومن جانب آخر توجه الأرثوذكس إلى الحصول على المزيد من الامتيازات السياسية فكان لهم ذلك في المجلس النيابي بين عامي1926-1947.

[204] بشارة الخوري، المصدر السابق، ج3، ص128 ؛ جان ملحه، المصدر السابق، ص65 ؛ النهار، العدد3946، 1948/7/27.

# الفصل الخامس

## النواب الأرثوذكس ودورهم في المجلس النيابي1926-1946

## الفصل الخامس

## النواب الأرثوذكس ودورهم في المجلس النيابي1926-1946

تحول أعضاء المجلس التمثيلي الثاني في 23 أيار عام1926 إلى المجلس النيابي وهم: بترو طراد عن بيروت، ونقولا غصن من لبنان الشمالي، وإبراهيم المنذر، وشبل دموس، وأما مجلس الشيوخ فقد مثّل الأرثوذكس كلاً من جبران نحاس[205] ونخلة التويني[206]، في حين أصبح في دورة المجلس (1929-1932) كلاً من: شبل دموس، وبترو طراد، ونقولا غصن[207]، وإلياس فياض[208](نقولا فياض)، وجبرائيل نصار[209]، وعبد الله نوفل[210]، وتابعهم في دورة (1934-1937) التي تم تقليص أعضاء المجلس النيابي فيها إلى (4) أعضاء فقط، وهم شارل دباس، وبترو طراد، وإبراهيم المنذر، ونقولا غصن[211]. وجاء بعدهم في الدورة النيابية (1937-1939): بترو طراد، وخليل كسيب، وإبراهيم المنذر، ونقولا غصن[212]، ونجيب نكد[213]، وسليم تقلا[214]. أما الدورة البرلمانية (1943-1947) كان نقولا غصن، حبيب أبو شهلا، نسيب غبريال[215]، يعقوب الصراف[216] وغبريال المر، ممثلين عن الأرثوذكس[217].

---

(205) جبران نحاس: ولد في طرابلس عام1891، عين محافظا للشمال عام1920، اصبح عضوا في مجلس الشيوخ عام1927، عين نائبا لرئيس الوزرات مرات عدة، توفي عام1968. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم النيابي، ص508–509.

(206) لحد خاطر، المصدر السابق، ص128–133.

(207) المصدر نفسه، ص136–138.

(208) الياس فياض: ولد في بيروت عام1872، سافر الى مصر عام1869، عاد الى بيروت عام1908، وعمل في المحاماة، عين وزيرا للزراعة عام1927، ونائبا عن الشمال عام1929، توفي عام1930. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم النيابي، ص416–417.

(209) جبرائيل نصار: ولد في الشوير1886، انتخب عضواً في نقابة المحامين1921، وأصبح نقيباً للمحامين1945، انتخب نائباً عن جبل لبنان1929، توفي في1957. المصدر نفسه، ص511.

(210) عبد الله نوفل: ولد في طرابلس عام1875، درس في كلية القديس يوسف، عين نائبا عن جبل لبنان 1929، توفي عام1946. المصدر نفسه، ص522–523.

(211) لحد خاطر، المصدر السابق، ص142–144.

(212) المصدر نفسه، ص148–151.

كان للنواب الأرثوذكس دور في جلسات مجلس النواب، إذ أبدوا آراءهم ومقترحاتهم حيال مجمل القضايا التي مرت بها لبنان، وكانت أول الجلسات في 24 حزيران1926، بعد أن تقدم النائب إبراهيم المنذر باقتراح إلى رئيس المجلس، طالب فيه بمنح الحكومة الثقة، كما وجه النائب بتروطراد خطاب كبير في المجلس وضح فيه موقفه تجاه الحكومة، وأكد بأن عدم وجود الأحزاب السياسية، لا يعني من لا يوجد من يدافع عن اللبنانيين، ولكن **"ممثلي الأمة حزب طبيعي قوي يمكننا ان نطلق عليه اسم حزب الدفاع الوطني عن الحقوق العمومية ويلزم ان تعتقد الأمة مع حكومتها التنفيذية انها لا تجد ولن تجد بيننا تحزبات للشخصيات مطلقا وانها سترى دائما في هذا المجلس النيابي تأييدا ثابتا لكل عمل ولكل بيان غايته منفعة هذه الدولة الصغيرة وتحسين ادارتها والجمع بين ابنائها. يلزم على الحكومة التنفيذية ان تسعى في جميع اعمالها وراء غاية اساسية وهي ان يعتقد الشعب قبل كل شيء على اختلاف ملله ان الحكومة هي حكومة الجميع لارائدا لها الا المنفعة العمومية وانها ليست مطلقا حكومة فئة واحدة في هذه الأمة ضد فئة اخرى"**، كما طالب الحكومة بإجراء الإصلاحات على المستويات الاقتصادية والسياسية والأمنية كافة، وتنفيذ المشاريع[218].

تضامن النائب إبراهيم المنذر في جلسة 20 تشرين الأول عام1926 مع المزارعين اللبنانيين فوجه مع مجموعة من النواب[219] الآخرين باستفسار إلى الحكومة طالب فيه منح السلف والقروض للمزارعين للاستمرار في

---

[213] نجيب نكد: ولد في زحلة1887، درس في المدرسة الروسية، انشأ شركة للكهرباء، عين نائبا عن البقاع عام1937، توفي عام1962. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم النيابي، ص520.

[214] سليم تقلا: ولد في كسروان عام1895، درس الحقوق في المعهد الفرنسي ساهم في تأسيس الكتلة الدستورية، انتخب عن جبل لبنان1937–1943، عمل في العديد من الوزارات، توفي عام1945. المصدر نفسه، ص98.

[215] نسيب غبريل: ولد في حاصبيا عام1886، حصل على شهادة الحقوق من إسطنبول، تولى العديد من المسؤوليات في الحكومة الفيصلية، كان من قادة ثورة 1925 في سورية ، انتخب نائبا عن الجنوب عام1943، توفي عام1971. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم النيابي، ص385–386.

[216] يعقوب الصراف: ولد في محافظة الشمال عام1906 ثم دخل المدرسة الفرنسية في بيروت وتخرج طبيبا فيها، انتخب عام1943 عن عكار، اصبح وزيرا للصحة عام1964، توفي عام1988. المصدر نفسه، ص305–306.

[217] لحد خاطر، المصدر السابق، ص159–160.

[218] المجلس النيابي النيابي، الدورة الاستثنائية الاولى، العقد الاول، الجلسة الثانية، 1926/6/24 .

[219] كان النواب هم: صبحي حيدر، ابراهيم المنذر، محمد عمر بيهم، يوسف الخازن. المجلس النيابي النيابي، الدور التشريعي الاول، العقد الأول، الدورة العادية الأولى، الجلسة الثانية، 1926/10/20.

أعمالهم، ومما جاء في الاستفسار"**من المعلوم انه تقرر اعطاء بذار للمزارعين بسبب عطل المواسم في هذه السنة ولقد ابتدأت الحكومة تسلف المزارعين المبالغ اللازمة لهذه الغاية ولكن بلغنا ان مزارعي قرية اللبوة التابعة قد طلبوا سلفة على الاصول فلم تعطهم الحكومة شيئا وعليه فإننا نسأل الحكومة اذا كان هذا صحيحاً فما هي الاسباب الداعية إلى رفض الحكومة اعطاء مزارعي قرية اللبوة البذار اللازم لهم اسوة بغيرهم**"[220].

أشار النائب شبل دموس في جلسة 18 كانون الثاني عام1928 إلى أن بيان الحكومة، وأعترض على مجموعة من فقراته، التي نصت على توجه الحكومة لألغاء الوظائف التي تراها غير مناسبة، أو ليس لها جدوى في الجهاز الإداري اللبناني، وطالبها بإجراء الإصلاحات، والقضاء على الفوضى التي يعاني منها اللبنانيون جميعاً، ومنها عدم تخفيض الضرائب، أو القاء القبض على المختلسين الحكوميين، كما وجه كلمته للحكومة بأنها غير واثقة على تنفيذ برنامجها بالكامل[221].

دفع ذلك رئيس الوزراء إلى التدخل وإجابته قائلاً: "**أما ما قاله الأستاذ شبل دموس من أن الوزارة غير واثقة مما يجب عليها أن تعمله فإذا راجع البيان وجد أننا قلنا إنها في الحالتين لا تخطو خطوة بدون التحقق والتعمق أي أنها لا تلغي وظيفة بمرسوم أو قانون إلا بعد التعمق والدرس وهذا هو الصواب لأنه لا يمكن للوزارة أن تعمل عملاً والاندفاع آخذ مأخذه منها. لأنه كما أن الاقتصاد واجب كذلك الاقتصاد يكون مضراً إذا كان في غير محله وإذا تأتى عنه تعطيل في مصالح العباد وحرم مأمورين أصحاب عائلات من وسائل معيشتهم. هذا ما نشك فيه لا في بروغرامنا الذي هو السير المنتظم والاقتصاد. نتردد في هل هناك ضرورة لإصدار مرسوم أو قانون في إلغاء وظيفة وهذا تردد العاقلين**"[222].

تكلم النائب بتروطراد في الجلسة نفسها، وأشار إلى أن التمعن في التشكيلة الحكومية، قد جاء لمصلحة اللبنانيين جميعاً، وهو ما نص عليها الدستور، وهو وحده يضمن التقدم للأمة والتوازن في الإدارة، ودعا جميع النواب أن يقفوا إلى جانب الحكومة ودعمها لتحقيق برنامجها الحكومي[223].

تابع النائب شبل دموس مداخلاته المستمرة في جلسات المجلس المخصصة لمناقشات البيان الوزاري، ففي جلسة 17 كانون الأول عام1929، أظهر بأن البيان الحكومي، لا يلبي احتياجات وطموحات الشعب اللبناني، لاسيما وأن البرنامج الحكومي نص على أن غرض الحكومة هو توفير الأموال اللازمة في صندوق الحكومة، لأحياء بعض

---

[220] المجلس النيابي النيابي، الدورة العادية الأولى، الجلسة الثانية، 1926/10/20.

[221] يوسف قزما خوري(إعداد)، البيانات الوزارية ومناقشاتها في مجلس النواب 1926–1984، مج1، بيروت ، 1986، ص13.

[222] المجلس النيابي النيابي، العقد العادي الثاني لسنة 1928، الدورة الاستثنائية الأولى لعام1928 الجلسة الأولى، 18 /1/1928.

[223] يوسف قزما خوري، المصدر السابق، ص11.

المشاريع، إلا أنها "**لم تذكرها في البرنامج اي ان يكون هذا التوفير على نفقة الادارة العامة والعدلية وعلى نفقة المعارف والصحة والاسعاف العام**"، وشدد على أن يكون "**توفير المال من...الذين يستطيعون تأدية الضرائب دون ان تمس رفاهيتهم بأذى اعن بهم اصحاب الايرادات التي تعد بألوف الليرات الذهبية لا على نفقة طلاب العلم من الفقراء ولا على نفقة المرضى من البائسين المحتاجين ولا على نفقة عامة الشعب... ولا يجوز ان تختصر الحكومة إلى حد يحرمه من هذه المنافع قصد احياء بعض المشاريع التي ربما لا ينتفع بها الا الموسرون**"، وطالب بضرورة أن تقوم الحكومة بإجراء الإصلاح الضريبي وتوحيد بين فئات الشعب المختلفة[224].

تحدث أيضاً النائب بتروطراد في الجلسة، وأبان بأن الضجة التي قامت حيال البيان الوزاري، أتت من وجهتي نظر، الأولى: تطالب بالاصلاح، والأخرى: تعترض على التخفيض الحكومي بالوظائف، وبما أن البلاد تطلب الاصلاح "**وهذه الوزارة فيها كل قانوني ضليع اخص صديقي الاستاذ إميل اده رئيس الوزارة كان يمكنها أن تأتي بما تريد عمله بصيغة مشروع وتطلب التعجيل بالمصادقة عليه والمجلس مستعد مثلها للاصلاح ولا يتأخر عن موافقتها في ما به خير البلاد**"، طلب من الجميع أن يعطوا الوزارة ثقتهم؛ لأنها "**وها نحن والحمد لله وجدنا وزارة تأخذ على عاتقها المسؤولية وانجاز المشاريع فلتأتنا بالاقتصاد وبالمشاريع المنتجة. نريد ان تبدأ بالمشاريع المنتجة أولاً كصناعة الحرير وهي المورد الاكبر للبلاد مثلاً قرية يبلغ محصولها مئة الف كيلو يجب ان تشجع وتساعد ليبلغ المئتين هذه هي الوزارة التي نطلب منها هذا العمل**"[225].

تابع النائب جبرائيل نصار في كلمته النائبين السابقين، وطالب باصلاح المناطق اللبنانية، التي يمثلها وهي جبل لبنان، "**نحن نواب المناطق يهمنا باول درجة المحافظة على مناطقنا وعلى حقوق منتخبينا التي لا تتعارض مع المصلحة العامة**". واشار في كلمته ايضا إلى "**ان تنازل المجلس عن سلطته خيانة وطنية وخرق للدستور ولكن في مسألة المراسيم الاشتراعية انقسم علماء القانون فئتين فئة ترى ان اعطاء هذا الحق للحكومة لا يختلف مع الدستور وفئة ثانية ترى انه يخالف الدستور فالمسألة مسألة وجدان ورأي**"[226].

ومما تجدر الإشارة إليه، إلى أن الأرثوذكس قد تولوا منصب رئيس المجلس النيابي مرتين، الأولى: في 30 كانون الثاني - 20 تشرين الثاني عام 1934، وكان النائب شارل دباس رئيساً للمجلس، ثم تبعه النائب بتروطراد حتى 22 تشرين الأول عام 1935[227].

بيّن النائب بتروطراد في جلسة 2 شباط عام1937، وسط هياج كبير من قبل النواب، ومن حضر الجلسة؛ نتيجة للكلمة التي ألقاها أحد النواب السنة، وهو أمين المقدم من كتلة طرابلس، والتي طالب فيها بإنفصال طرابلس عن لبنان، وأنضمامها إلى سورية، مما أثار حفيظة أغلب النواب في المجلس[228]، وأشار بتروطراد إلى أن: "**اتعجب كيف انكم لدى برهان قاطع على توحيد القلوب تتعجبون. المسألة بسيطة ان مدينة طرابلس ككل فرد حر في**

---

[224] المجلس النيابي النيابي، الدور التشريعي الثاني، العقد العادي الثاني، الجلسة الخامسة، 17 /1929/12.

[225] يوسف قزما خوري، المصدر السابق، ص50.

[226] يوسف قزما خوري، المصدر السابق، ص50.

[227] راجع محاضر مجلس النواب خلال المدة المذكورة.

[228] المصدر نفسه، ص73-75.

**داره، حر في شعوره، في فرنسا تجدون مقاطعات ليست على رأي الاكثرية... اطلب إلى الرئيس حماية كلامي والمحافظة على النظام، اقول لكم اقول ـ ولا تؤاخذني اذا اعتقدتم غير ذلك ـ اقول لا يكون لكم علم بالامور السياسية... لبنان صغير، في مجلس نواب انكلترا كان في نواب ارلنديون لا يطلبون الالتحاق بانكلترا...اطلب المحافظة على النظام. كانت طرابلس وكنا نحن مختلفين، بالمعاهدة سعينا السعي الجميل لاستمالة قلوب اخوان لنا بلبنان إلى لبنان، واليوم تاتيكم بينة على يد النائب، ان القلوب تجمعت. ان طرابلس تأتي اليوم اليكم وترفضون ذلك. هذا هو الائتلاف الحقيقي. ليس الائتلاف على وزارة، ان الائتلاف هو ائتلاف القلوب"**[229].

عقدت جلسة المجلس النيابي في 17 آذار عام 1937 وتكلم النائب إبراهيم المنذر فيها مطولاً، وأشار إلى اقتضاب البيان الوزاري، وعدم استيفائه لكامل الاحتياجات التي يطالب بها اللبنانيون، وصرح قائلاً :**"وددت لو ان الوزارة الكريمة اخذت بضعة ايام اخرى. وزادت بضعة اسطر على بيانها هذا الموجز. اذاً لكانت الفائدة أعم (ولو كانت كلاماً) لئلا يصح فيها قول الشاعر: زاد في الرقة حتى انقطعا. ولعلها رأت ان الايجاز ابلغ من الاطناب والتطويل او انها آثرت (هذه المرة) ان تقول قليلا وتفعل كثيراً. اذا كان ذلك كذلك فعلى هذه النية الطيبة وتجاه هذا الاتحاد المقدس، لا على هذا البيان الموجز، نوليها الثقة التامة"**[230].

مدح النائب بتروطراد الحكومة في الجلسة نفسها، فذكر: **"ان ابناء لبنان اتفقوا في سبيل لبنان، وهذه الحالة الجديدة تختلج لها صدورنا فرحاً، ونقول للوزارة ... ان هذا المجلس يتطلب منها مشاريع قانونية... ان الشعب يتطلب ان لا تفكر الا بخدمة الوطن والقضايا الاجتماعية وعلى الاخص علاقتنا مع شقيقتنا سوريا. فلبنان لا يقبل ان يعامل شقيقته سوريا الا بالاخوة وهذا ما يطلبه منها. ولنا الامل ان مع مساعدة ووساطة الدولة الافرنسية ستكون علاقاتنا مع سوريا لخير لبنان. وليحيى لبنان"** [231].

أصر النواب الأرثوذكس على حقهم في الكلام في جلسة المجلس التي عقدت في 10 تشرين الثاني عام1938 لمناقشة الأوضاع الداخلية في لبنان، وحقوق بقية الطوائف الأخرى، إذ ركز النائب إبراهيم المنذر على دعم أبناء الطائفة الدرزية في مطالباتهم، وتنفيذ المشاريع الخاصة بهم، قائلاً: **"نحن أيضاً نواب جبل لبنان نؤيد كل كلمة قالها في هذا الموضوع. اننا نحترم الطائفة الدرزية ونعترف بخدماتها ومواقفها المجيدة في سبيل لبنان ونحن بصفتنا نواب عن منطقة جبل لبنان نمثل مثل الأمير مجيد هذه الطائفة وندافع عن حقوقها"**. وطالب بضرورة منح الأموال التي تجبى من المفوضية الفرنسية والمعروفة بالمصالح المشتركة[232]، إذ إن **"المسألة الجوهرية التي كنا نشير إليها في المجالس السابقة هي مسألة المصالح المشتركة. ما كنت أريد أن أقول كلمة بهذا الموضوع لو ان معالي وزير المالية تكلم عنه ولو تلميحاً. أجاب على كل شيء ما عدا هذه النقطة. في أيام وزارة الأحدب صرح**

---

[229] المجلس النيابي النيابي، الدور التشريعي الثالث، العقد الاستثنائي الرابع، الجلسة الاولى،2/2/ 1937.

[230] يوسف قزما خوري، المصدر السابق، ص84.

[231] المجلس النيابي النيابي، الدور التشريعي الثالث، العقد العادي الاول، الجلسة الثانية، 1937/3/17.

[232] يوسف قزما خوري، المصدر السابق، ص104.

**رئيس الوزارة ان واردات المصالح المشتركة لا تقل عن العشرة ملايين ليرة وان نصيب لبنان منها لا يقل عن الثلاثة ملايين. اننا نطلب حصتنا من هذه الأموال، نطلب من الحكومة ان تبين لنا الاسباب التي تحرم لبنان من هذه الحصة، كل مطالب الأستاذ سالم جوهرية وجديرة بالنظر ولكن لو حصلنا على ربع نصيبنا من المصالح المشتركة لكنا وفرنا على المكلفين كثيراً من الضرائب. فليقولوا لنا اقفلوا هذا الباب لا ان يقولوا لنا: هذه السنة نعطي وهذه السنة لا نعطي. الحكومة تغض الطرف ولا تقول لنا كلمة في الموضوع. قبل طرح مسألة الثقة اطلب كلمة بهذا الخصوص"**[233].

تكلم النائب يعقوب الصراف طويلاً في جلسة المجلس النيابي في 11 تموز عام 1944، فقد دعم الحكومة في كلمته، ولكنه أعاب عليها عدم وضوح السياسة الداخلية، وأشار النائب إلى: **"هذا بيان ثاني يلقيه دولة الرئيس ولولا التقاليد الدستورية لكفيناه مؤونة تحضيره وتدبيجه ولقلنا ان بيانك الاول كان كافياً شاملاً يحمل المن والسلوى واستقبل بكثير من التأييد والارتياح لم تعرفهما حكومة قبلها فتنفسنا الصعداء وما زلنا نسجل لها الحسنة تلو الحسنة حتى أصبحت لدينا مجموعة من البركات الوطنية نستطيع ان نقول اننا أصبحنا شعباً مستقلاً وبالرغم من مضي عشرة اشهر لا نزال نقول اننا جياع وعطاشى وسبب ذلك ان داخل البيت اللبناني قد اهمل وتطلب الحقل الخارجي من الجهد اكثر من حدوده"**[234]، ثم أكمل قائلاً: **"واسمحوا لي ان اقول ليست العبرة في الديباجة المنمقة ولا بالوعود المعسولة بل العبرة بالاعمال المجدية السريعة غير المنقوصة...ان الازمة ليست في الحكومة بل في النفوس ايضاً سببته هذه الفوضى في الدوائر فأتت على كل انسجام في الاعمال.ان هذا الجيش من الموظفين الذي حشر حشراً...وهم عالة على الخزينة التي يكون مصيرها الدمار وما قلته عن الموظفين اقول عن هيبة الحكومة...فاطلب من الحكومة ان تعطي الصحف حرية اوسع... واذكركم بالملحقات فيما يختص بالاعاشة فالفلاح يأكل اعاشته باسعار عالية والمدني يأكلها باسعار بخسة"**[235].

تحدث النائب حبيب أبو شهلا حديثاً طويلاً في جلسة مجلس النواب المنعقدة في 3 أيلول عام1945، بعد أن بدأ بالترحيب بأعضاء الحكومة، إلا أنه أعاب عليها بيانها الوزاري، الذي أقتصر على دراسة مشاكل البلاد، ولم يقدم المشاريع الكفيلة بتغيير الواقع الذي يعاني منه اللبنانيون، فذكر قائلاً: **"وقد رأيت في هذا البيان صورة طبق الأصل عن جميع البيانات التي تقدمت بها الحكومات السابقة. لأن القول لم يعد كافياً...لا يكفي أن نقول نشجع الصناعة وأنا كنائب أريد أن أعرف كيف تشجع الصناعة. فإذاً يجب الاختيار بين الطرق والأساليب وأنا عن ثقة بأن الحكومة ستحل ملاحظاتي محلها فتختار لمواجهة المشاكل الطريق الأصلح المنطبقة على النظريات الديمقراطية فتشجع الصناعات بطرق تكفل مصلحة المستهلكين قبل مصلحة الرأسماليين"**[236]، وطالب

---

[233] المجلس النيابي النيابي، الدور التشريعي الرابع، العقد العادي الثاني، الجلسة الثانية، 10/11/ 1938.

[234] يوسف قزما خوري، المصدر السابق، ص145.

[235] المجلس النيابي النيابي، الدور التشريعي الخامس، العقد الاستثنائي الثالث، الجلسة الاولى،11/7/ 1944.

[236] يوسف قزما خوري، المصدر السابق، ص156.

الحكومة بتصفية المصالح الخاصة مع فرنسا، لا سيما دوائر الأمن العام، والمراقبة البريدية، ومراقبة الحدود، ومصفاة طرابلس، والمراقبة على سكك الحديد والمرفأ، وقضية جلاء القوات العسكرية الأجنبية[237]. ومما تجدر الإشارة إليه أن الأرثوذكس تولوا منصب رئاسة مجلس النواب مرتين، الأولى: تولاها النائب بتروطراد في دورة(1937-1938)، والثانية في عام1946 عندما أصبح النائب حبيب أبو شهلا[238].

استطاع النواب الأرثوذكس في تبني العديد من المواقف الكبيرة، في أثناء انعقاد الجلسات النيابية، ودعوا في مطالباتهم المختلفة إلى ضرورة قيام الحكومات بتنفيذ برامجها التي تضعها، وتحقيق مطالب جميع اللبنانيين على حد سواء ومن دون استثناء، وكانوا قوة ضاغطة على الرغم من قلة أعدادهم في بعض الأحيان، إلا أنهم كسبوا ود كثير من رؤساء الحكومات، والعمل على تنفيذ مطالباتهم التي يدلون بها. الأمر الذي انعكست أثاره بشكل كبير على أبناء الطائفة الأرثوذكسية، في تبني القضايا الوطنية، التي مرت بها لبنان لا سيما في أزمة المرسومين عام1943، وما تابعها من أحداث حتى عام1946.

---

[237]المجلس النيابي النيابي، الدور التشريعي الخامس، العقد الاستثنائي الأول، الجلسة الثانية، 3/9/ 1945.

[238] راجع محاضر مجلس النواب خلال المدة المذكورة.

# الفصل السادس

## موقف الأرثوذكس من التطورات السياسية اللبنانية1943-1946

## الفصل السادس

## موقف الأرثوذكس من التطورات السياسية اللبنانية1943-1946

أثارت حكومة أيوب ثابت في 17 حزيران عام 1943 أزمة سياسية كبيرة في لبنان، بعد أن أصدرت المرسومين التشريعيين (49) و(50)[239]، إذ تضمن المرسوم الأول زيادة عدد المقاعد النيابية من (42) مقعداً إلى (54) مقعداً[240]، وأعطي المسيحيين فيه (32) مقعداً، في حين حصل المسلمون على (22) مقعداً، كما تم احتساب المسيحيين المقيمين في الخارج من ضمن المقيمين في الداخل[241]. أمّا المرسوم الثاني فقد وزع المقاعد النيابية حسب المناطق والطوائف، وقد حصل الأرثوذكس في المرسوم على (6) مقاعد فقط بزيادة مقدارها مقعدين عن السابق[242]. وهذا ما يعد مخالفة صريحة للنسبة السكانية التي أقرها إحصاء عام1932، التي على أساسها تم توزيع المناصب الحكومية، ومقاعد مجلس النواب بين الطوائف عملاً بها، فضلاً عن بنود الدستور الأخرى. ولا نستبعد بأن الأزمة السياسية قد خلقتها المفوضية الفرنسية في لبنان ؛ نتيجة للضغوط الكبيرة التي حصلت لها من جراء التدخل البريطاني في الشأن اللبناني، وليس ذلك فحسب، بل انتقال ولاء أغلب القيادات السياسية اللبنانية إلى بريطانيا، مما جعل السلطات الفرنسية تسعى لفرض نفسها بالقوة، لا سيما بعد حالة الضعف والانهيار اللتان مرت بهما جراء الاحتلال الألماني لأراضيها في حزيران عام1940، ومساعدة بريطانيا لها منذ ذلك التاريخ.

تبنى الأرثوذكس في حزيران عام 1943 موقفاً مؤيداً للقرارات التي أصدرتها الحكومة، وسعوا من خلالها إلى أن يفرضوا أنفسهم على الواقع السياسي اللبناني، لا سيما بعد أن حصلوا على دعم السلطات الفرنسية، الأمر الذي دفع جميع القوى السياسية والطوائف اللبنانية، إلى رفض ما قامت به حكومة أيوب ثابت، لذا سارع الأرثوذكس إلى التمسك بالحكومة، عن طريق تولِ بتروطراد الحكومة المؤقتة، التي أخذت على عاتقها إجراء الانتخابات النيابية.

لعل سبب اختيار السلطات الفرنسية للأرثوذكس، هو المقبولية التي يتمتعون بها من قبل الطوائف اللبنانية الأخرى منذ عام1926. وقد استطاع بتروطراد من إعادة الأوضاع السياسية إلى طبيعتها، بالتعاون مع السلطات الفرنسية والبريطانية، وأجريت الانتخابات النيابية، بسهولة تامة بعد امتصاص الأزمة، التي انتهت بإعادة توزيع المقاعد النيابية من جديد، إذ أصبح عدد أعضاء المجلس النيابي (55) مقعداً، توزعت بين المسيحيين جميعهم (30) مقعداً كان للأرثوذكس منها (5) مقاعد، و(25) مقعداً للطوائف الإسلامية جميعها.

---

(239) عدنان اسكندر انطوان، المصدر السابق، ص73.

(240) بدر الدين عباس الخصوصي، القضية اللبنانية في تاريخها الحديث والمعاصر، القاهرة، 1978، ص105.

(241) الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية، بيروت، تحرير المواد 1 و2 و3 من القرار رقم2 بتاريخ12/1/ 1934 بشأن انتخاب نواب الجمهورية اللبنانية، العدد4086، 1943/6/23.

(242) الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية، بيروت، توزيع كراسي مجلس النواب بين المحافظات وتخصيص هذه الكراسي بالطوائف المختلفة، العدد4086، 1943/6/23 ؛ عدنان اسكندر انطوان، المصدر السابق، ص74 ؛ سليمان تقي الدين، المسألة الطائفية في لبنان، بيروت، د.ت، ص295.

وقد توافقت جميع الطوائف على ذلك، وانتهت أزمة المرسومين بتدخل مباشر من قبل الفرنسيين والبريطانيين بوساطة الأرثوذكس. الذين استثمرا ذلك في تبني الاتجاه الاستقلالي الذي تمخض عن هذه الأزمة الطائفية؛ ليكون لهم دور في الحصول على بعض الامتيازات المباشرة من الاتفاق الطائفي الذي عرف بالميثاق الوطني.

### أولا: الميثاق الوطني عام1943

أظهرت أزمة المرسومين الخلافات الكبيرة بين الطوائف اللبنانية، لا سيما بعد أن ظهرت طائفة الأرثوذكس بمظهر المنقذ لجميع اللبنانيين، وهو ما جعل الطائفة المارونية تعمل على إعادة نفوذها من جديد على الطوائف المسيحية، الأمر الذي دفع السياسي الماروني بشارة الخوري، إلى لقاء سياسي ثاني أكبر الطوائف في لبنان، ألا وهو السني رياض الصلح في نهاية شهر آب عام1943، بمنزل الأخير قبل إجراء الانتخابات، ليعلنا بأنهما يمثلان أكبر طائفتين في لبنان من حيث العدد السكاني[243] ، وتمكنا من التوصل إلى صيغة وطنية غير مكتوبة[244] بين المسلمين والمسيحيين في لبنان، وبعد إعلان نتائج الانتخابات في شهر أيلول عام1943، التقيا مرة أخرى في منزل بشارة الخوري[245]، وانضم إليهما السياسي الشيعي صبري حمادة[246]، ممثلاً عن الطائفة الشيعية[247].

تم الاتفاق شفهياً في ما بينهم على المبادئ الأساسية للميثاق وهي: يتخلى المسلمون عن المطالبة بالوحدة السورية، أو الوحدة العربية الشاملة، ويقبلون بلبنان وطناً وكياناً ودولة وهو ذو وجه عربي، ولسان عربي، ولا يقطع علاقاته وصلاته، التي أقامها مع الغرب منذ عهود طويلة[248]، ويتخلى المسيحيون عن الحماية الفرنسية، ويتضامنون مع المسلمين في إنشاء الوطن المستقل والدولة المستقلة؛ لأن لبنان دولة مستقلة استقلالاً تاماً وكاملاً[249].

---

[243]نجلاء عطية، التصور التاريخي للأزمة اللبنانية، آفاق عربية (مجلة)، دار الشؤون الثقافية، بغداد، العدد7، السنة9، 1984، ص69.

[244] حسان حلاق، الجذور التاريخية للميثاق الوطني اللبناني مع دراسة للاتجاهات الوحدوية والانفصالية، بيروت، د.ت، ص34 .

[245] عبد الامير محسن الاسدي، الشيخ بشارة الخوري من الرئاسة الى الاعتقال – دراسة في الازمة اللبنانية الفرنسية عام1943م، السياسية الدولية (مجلة)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد1، 2005، ص34-35.

[246] صبري حمادة: ولد في الهرمل عام1905، دخل الى المدرسة عام1911، رحل جمال باشا السفاح عائلته الى خارج لبنان، قام الفرنسيون بتكبير عمره ليشارك في الانتخابات النيابية عام1925 ، إذ كان من الموالين لهم، توفي عام1976. صقر يوسف صقر، صبري حمادة: عروبي آمن بلبنانيته وطالب بإلغاء الطائفية السياسية، معلومات، العدد67، بيروت، 2009.

[247] للمزيد عن دور الشيعة ينظر:-حسين عبد الحسين عباس الزهيري، الشيعة ص233-234؛ مصطفى بكري، أبعاد اللعبة الطائفية في لبنان، السياسة الدولية (مجلة)، القاهرة، العدد76، 1984، ص126.

[248]عصام كمال خليفة، من الميثاق الوطني اللبناني إلى الجلاء1938-1946، بيروت، 1998، ص15 ؛ باسم الجسر، الميثاق الوطني لعام1943: مقدماته، ولادته، مضمونه، تطبيقه (لبنان في تاريخه وتراثه)، بيروت، 1993، ص679.

[249] فؤاد عمون، سياسة لبنان الخارجية: دراسة سياسية مركزة عن سياسة لبنان الخارجية، بيروت، 1959، ص36-37.

يتم توزيع المناصب الرئيسة في الدولة بين الطوائف توزيعاً عادلاً، فضلاً عن توزيع الوظائف العامة بين الطوائف، حسب النسب المقررة، وفقاً لأهمية كل طائفة، وكفاءة أبنائها[250]، لذا فقد عدّ الميثاق الوطني اللبناني، جزءاً مركزياً من السياسية اللبنانية، واتخذ شكل العرف الدستوري الذي طغت صيغته من حيث الأهمية على نصوص الدستور المكتوب[251].

اتفق زعماء الطوائف اللبنانية، بشارة الخوري، وسامي الصلح، وصبري حمادة، على توزيع الوظائف الرئيسة في الدولة حسب التوزيع السكاني الطائفي، وحددوا أن تكون رئاسة الجمهورية للطائفة المسيحية المارونية حصراً[252]، في حين تكون رئاسة الوزراء للمسلمين السنة، وأما رئاسة المجلس النيابي للمسلمين الشيعة[253]، ونائب رئيس الوزراء، ونائب رئيس المجلس النيابي للأرثوذكس[254]، ووزير الدفاع للمسلمين الدروز، ووزير الخارجية للكاثوليك[255]، والقائد العام للجيش من المسيحيين الموارنة[256]، في حين يكون رئيس أركان الجيش من المسلمين الدروز[257].

ولعدم إجراء تغييرات في المجلس النيابي، تستمر نسبة التمثيل الطائفي، والتفوق المسيحي سارية في المجلس النيابي، وفقاً للمعادلة (6) مقاعد للمسيحيين، مقابل (5) للمسلمين[258].

وفيما يبدو أن إعلانه بالصيغة التي تم الاتفاق عليها جعل الأرثوذكس يوافقون عليها من دون اعتراض يذكر ؛ لأنها قد ثبتت لهم حقوقهم في الدولة اللبنانية، وامتيازاتهم من دون المساس بها مستقبلاً. وهو ما دفعهم إلى المشاركة في أزمة اعتقال الحكومة من قبل الفرنسيين والتي عرفت بأزمة الاستقلال، أو أزمة تشرين1943.

---

(250) يحيى الجمل، الميثاق الوطني والنظام الدستوري في لبنان، القاهرة، 1978، ص334.

(251) حسن خ. غريب، نحو تاريخ فكري– سياسي لشيعة لبنان: أوضاع واتجاهات منذ العام1943–000م، ج2، بيروت، 2001، ص38–40 ؛ عدنان طرابلسي، الاستقلال والصيغة والوفاق الوطني الجديد، الحياة النيابية، مج9، بيروت، 1993، ص10–11.

(252) د.ع. و، لبنان نظام الحكم: السلطة التنفيذية والتقسيم الإداري، ل–1101.

(253) سامي الصلح، لبنان العبث السياسي والمصير المجهول، بيروت، 1968، ص92 .

(254)وحيد عبد المجيد،الأزمةاللبنانيةسيناريوهات المستقبل،السياسة الدولية،العدد78،القاهرة،1984، ص20

(255) نيقولاي هوفها نسيان، النضال التحرري في لبنان1939–1958، تعريب بسام اندوبان، بيروت، 1974، ص73 .

(256) روبرت فيسك، روبرت فيسك، ويلات وطن: صراعات الشرق الاوسط وحرب لبنان، ط17، بيروت، 2005، ص99.

(257)هيلينا كوبان، لبنان400 سنة من الطائفية، تعريب سمير عطا الله، لندن، 1985، ص63.

(258) كميل شمعون، مذكراتي، ج1، بيروت، 1969، ص33.

### ثانيا: أزمة الاستقلال عام1943

توجه زعماء الطوائف اللبنانية إلى تنفيذ ما اتفقوا عليه في الميثاق الوطني، وتضمين ذلك في البيان الوزاري للجمهورية اللبنانية، في الأول من تشرين الأول عام1943، في سبيل عرضه على أعضاء المجلس النيابي للموافقة عليه في جلسة 7 تشرين الأول عام 1943[259]. تضمن البيان الوزاري تأكيدات على إعلان الاستقلال الكامل للبنان، فضلاً عن إجراء التعديلات الدستورية التي تتماشى مع الاستقلال المعلن وتعديل بعض الفقرات الدستورية[260]، وأهم تلك المواد هي المادة (الأولى) التي تخص الحدود اللبنانية داخلياً وخارجياً[261] والمادة (الحادية عشرة) التي تخص موضوع اللغة الوطنية، والمادة (الثانية والخمسون) التي تهتم بالشؤون الخارجية[262] ، والمادة (الخامسة والتسعون) الخاصة بتنظيم الطوائف اللبنانية، والمادة (الثانية بعد المائة) التي ألغت المواد المخالفة للمواد المعدلة[263]، وأمّا المواد الانتدابية الأخرى هي: (التسعون) التي منحت حقوقاً وواجبات للسلطات الفرنسية ، والمادة (الحادية والتسعون)[264] ، والمادة (الثانية والتسعون) ، والمادة (الثالثة والتسعون) ، والمادة (الرابعة والتسعون)، فتلغى من الدستور اللبناني[265].

رفض مساعد المندوب السامي الفرنسي غولميه Golmei، البيان الحكومي، وبيّن اعتراضه الشديد على إجراء التعديلات الدستورية، وتوجه إلى الصحفيين في 5 تشرين الثاني عام 1943، وأبلغهم معارضة حكومته للبيان الوزاري، تحدث رئيس الحكومة رياض الصلح أمام أعضاء المجلس النيابي في جلسة 7 تشرين الثاني عام1943، المخصصة لمناقشة البيان الحكومي، بأن هذه المواد المعدلة والملغاة تصب في مصلحة لبنان وشعبه[266].

سارعت الحكومة اللبنانية إلى امتصاص النقمة الفرنسية، فردت في اليوم نفسه على التصريحات الفرنسية، بأن عقدت اجتماعاً لها في مجلس الوزراء، برئاسة رياض الصلح، ووافق الوزراء بالإجماع على تعديل الدستور، الذي عدوه حقاً من حقوق السلطات الدستورية اللبنانية، وقدمت مشروعاً إلى المجلس النيابي لتعديل

---

(259) شيماء فاضل مخيبر العميري، سياسة حكومة فرنسا الحرة تجاه سوريا ولبنان خلال الحرب العالمية الثانية 1939–1945، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2000، ص121.

(260) هدى رزق، صناعة النخب صناعة النخب السياسية في لبنان1992–2009، بيروت، 2011، ص54.

(261) صلاح عبوشي، تاريخ لبنان الحديث– من خلال10 رؤساء حكومة، بيروت، 1989، ص26.

(262) خالد ملكي، الوثائق الدستورية اللبنانية منذ سنة1860، بيروت، د.ت، ص379 ؛ الحياة النيابية، مجلس النواب اللبناني تحرير الدستور من سلطة الانتداب، مج25، بيروت، 1997، ص94.

(263) احمد زين، المصدر السابق، ص230 ؛ ?? (جريدة)، بيروت، العدد1، 1943/11/10.

(264) الحياة النيابية، تحرير الدستور، ص96–97 ؛ ??، العدد1، 1943/11/10.

(265) احمد زين، المصدر السابق، ص230–231 ؛ الحياة النيابية، تحرير الدستور، ص98–99 .

(266) ??، العدد1، 1943/11/10 .

بعض المواد الدستورية التي تتعارض مع الاستقلال اللبناني(267)، فعقد المجلس النيابي جلسته في 8 تشرين الثاني عام1943؛ إذ حضر غالبية النواب ومن مختلف الطوائف الجلسة المقررة للنظر في التعديلات الدستورية(268).

تجمهر الآلاف من المواطنين الذين جاءوا من مختلف المدن اللبنانية أمام مبنى المجلس، وهم ينشدون القصائد الوطنية الحماسية، والتف رجال الشرطة حول مبنى المجلس النيابي، حفاظاً على الأمن، والنظام(269).

افتتح رئيس المجلس النيابي الشيعي صبري حمادة الجلسة النيابية، بحضور رئيس الحكومة وأعضائها، وحضر جلسة المجلس (52) نائباً، من أصل (55) نائباً، وغاب عن الجلسة (3) نواب(270)، كما أصدروا قراراً ألغوا فيه جميع القوانين الانتدابية، وكل ما يتعلق بالانتداب وعصبة الأمم على اعتبار أنها انتهت مع بداية الحرب العالمية الثانية(271)، وبعدها صوّت أعضاء المجلس النيابي على التعديل الدستوري بأكثرية (48) صوتاً من الحاضرين من أصل (52) صوتاً(272).

تبلّغت الحكومة اللبنانية فور انتهاء الجلسة، بقرار المجلس على التعديل، وبعد توقيع رئيس الجمهورية بشارة الخوري لقرار التعديل، نشر في الجريدة الرسمية في 9 تشرين الثاني عام 1943، من أجل منع الفرنسيين الاعتراض عليه(273).

خطب النائب الأرثوذكسي يعقوب الصراف في جلسة مجلس النواب اللبناني 8 من تشرين الثاني عام 1943 خطاباً مسهباً ، وأكد على استقلال لبنان الكامل والتام، ودعا إلى ضرورة أن يأخذ النواب دورهم الكامل في الوقوف إلى جانب اللبنانيين، وممّا جاء في كلمته :**"اسمحوا لي قبل أن أدخل في صلب الموضوع بتوطئة لا بد لي منها: سمعت وفهمت أن هناك تشويش فكري فسأفسر هذا التشويش وأبين مصدره. لقد علمنا أن بياناً صدر عن مجلس العموم الإنكليزي وآخر عن لجنة التحرير الفرنسية وآخر من الحكومة اللبنانية. فهذه البيانات أحدثت شيئاً من التشويش وبصفتي أحد الممثلين للأمة أستفسر عن مسبب هذا التشويش أهي الحكومة الفرنسية أم حالة الانتداب؟ الحكومة الفرنسية... لا. أما الانتداب فحالة شاذة وقد طال أمده وهو أشبه بحجر الرحى يطحن حتى**

---

(267) منير تقي الدين، ولادة استقلال، ص46-47.

(268) الحياة النيابية، "سابقة" فصل نائب من النيابة، مج10، بيروت، 1994، ص74.

(269) منير تقي الدين، الجلاء: وثائق خطيرة تنشر لاول مرة، ط2، بيروت، 1997، ص10.

(270)المجلس النيابي النيابي، الدور التشريعي الخامس، العقد العادي الثاني، الجلسة الثالثة، 28/11/ 1943.

(271) صقر يوسف صقر، صبري حمادة، ص60.

(272) كميل شمعون، المصدر السابق، ص27 ؛ ??، العدد1، 10/11/ 1943.

(273)بشارة الخوري، المصدر السابق، ج2، ص28 ؛ كمال الصليبي، المصدر السابق، ص235 .

**يأتي على نفسه. والحالة هذه فما ذنب الحكومة اللبنانية؟ فقد أعطيت الاستقلال وهو ما ننشده جميعاً ونُعلل به النفس من مدة عشرين عاماً لأنه صوت الحق"**[274].

أكمل كلمته التي أشار فيها إلى: **"أيها السادة، نحن ممثلي الأمة لا يمكن ولا بوجه من الوجوه أن نأكل ونشرب إلاّ هنيئاً مريئاً ولا أن نُعلل بوعود براقة أشبه عندي بطبخة بحص. وفي الوقت ذاته، لا يسعني أن أعتقد أن الحكومة الفرنسية التي تربطنا بها صداقات تاريخية تستطيع أن تضرب بتلك الصداقات عرض الحائط ولا ترضى أن تذهب دماء شهدائنا الأبطال اللبنانيين العرب سدىً وقد بُذلت مرةً ثانية في بئر حكيم وشتى الميادين"**[275].

ولم يكتف بذلك بل أشار إلى السلطات الفرنسية وضرورة التعامل معها بحكمة والحفاظ على صداقة الفرنسيين: **"إذن أعتقد أن الحالة ليست كما صورها بعض الاخوان وبعض الوطنيين وأريد أن أعتقد أن كل الزملاء مدفوعون بعامل هو عامل الاستقلال ونريد من حكومتنا أن تعرف أننا نحافظ على صداقاتنا التقليدية. أيتها الحكومة، عندما أتيت إلى الحكم أتيت ببرنامج قوي اللهجة مشبع بروح الوطنية وعندما تقدمت به إلى المجلس زودك بألذ ما يملك ألا وهي ثقته الغالية وعاهدته أن تصارحيه الحقيقة كما هي في أي وقت يشاء. إن المجلس يحافظ على صداقاته ويبذل كل غالٍ ورخيص للمحافظة على تلك الصداقات فإذا كان الدخول في مفاوضات يعجل استقلالنا فاستحلفك بهذا الاستقلال أن تفعلي وأن يكون صدرك رحباً للملاحظات التي تأتيك من النواب. إن المجلس مدعو لأكلة لذيذة ألا وهو الاستقلال فعليكم أن تعملوا إلى ما فيه زيادة هذه اللذة. وأن تضعوا نصب أعينكم دهاء معاوية القائل. «لو كان بيني وبين الناس قيد شعرة لما قطعت فإذا شد ارخيت وإذا أرخى شددت» والسلام"**[276].

رفضت المندوبية الفرنسية في 9 تشرين الثاني عام1943 إجراءات المجلس النيابي اللبناني، وأجتمع رئيس حكومة فرنسا الحرة بالجزائر[277] الجنرال شارل ديغول[278] Charles de Gaulle بمساعديه[279]، وتباحثوا الوضع في

---

[274] الدور التشريعي الخامس، الجلسة الثالثة، 1943/11/8.

[275] المصدر نفسه.

[276] الدور التشريعي الخامس، الجلسة الثالثة، 1943/11/8.

[277] حكومة فرنسا الحرة: تشكلت في الحرب العالمية الثانية بعد هزيمة فرنسا امام الالمان في حزيران عام1940 في لندن في الثامن عشر من كانون الثاني1941 وتراسها الجنرال ديغول، وأصبحت في حزيران عام1944 تسمى بالحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية، حصلت على الدعم الأمريكي والبريطاني لها للوقوف بوجه الالمان. للمزيد من التفاصيل ينظر:–محمد رضيوي فجر الحميداوي، المصدر السابق، ص162.

[278] شارل ديغول: ولد في مدينة ليل الفرنسية، تخرج في مدرسة سان سير العسكرية1912 من سلاح المشاة. عين جنرال فرقة، ونائبا لكاتب الدولة للدفاع الوطني، في كانون الثاني عام1940 قاد مقاومة بلاده في الحرب العالمية

لبنان، وعدّوا قرار الحكومة اللبنانية والمجلس النيابي تحدياً للجمهورية الفرنسية، ويقتضي الرد عليه[280]. كما أصدرت السلطات الفرنسية ممثلة بالجنرال جان هيللو[281] Jean Hellua في لبنان، قرارين في 10 تشرين الثاني عام1943، تضمن القرار الأول: المرقم (464) إلى إيقاف العمل بالدستور، وحلّ المجلس النيابي والحكومة اللبنانية، وعُدّ التعديل الدستوري غير شرعي، ونقل السلطتين التشريعية والتنفيذية في لبنان إلى رئيس الدولة بصورة مؤقتة[282]. أمّا القرار الثاني: المرقم (465)، فقد نصّ على تعيين إميل إدة رئيساً للجمهورية ورئيساً للحكومة في آن واحد[283].

وجّه المندوب الفرنسي هيللو قوة عسكرية من الجيش الفرنسي في 11 تشرين الثاني عام1943[284]، كانت مهمتها اعتقال رئيس الجمهورية بشارة الخوري، ورئيس الوزراء رياض الصلح، وعدد من الوزراء، ولم يكن من بين المعتقلين الوزير الأرثوذكسي حبيب أبو شهلا[285]، وإرسالهم إلى قلعة راشيا[286]، في ضواحي لبنان، التي أصبحت

---

الثانية وترأس حكومة فرنسا الحرة في لندن، وفي عام1943 ترأس اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني والتي أصبحت في حزيران1944 تسمى بالحكومة (المؤقتة للجمهورية الفرنسية). وهو أول رئيس للجمهورية الفرنسية الخامسة . توفي1970.
ar.wikipedia.org

[279] التضامن (مجلة)، لندن، من خزانة الخارجية البريطانية: أوراق الاستقلال اللبناني، العدد278، 1988، ص25.

[280] انور الخطيب، الدولة والنظم السياسية: دستور لبنان، القسم الثاني، ج3، بيروت، 1970، ص327-334.

[281] جان هيللو : جنرال فرنسي تم تعيينه مفوضاً سامياً على لبنان خلفاً للجنرال كاترو الذي نقل إلى الجزائر في الثالث من حزيران عام1943. ترك هيللو وظيفته الدبلوماسية في أنقره والتحق بالجنرال ديغول، إذ تولى منصب السكرتير العام للمفوضية الفرنسية في الجزائر. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، معجم حكام، ص105-106.

[282] الحياة النيابية، سابقة، ص74.

[283] كميل شمعون، مراحل الاستقلال، بيروت، 1949، ص9-10 ؛ منير تقي الدين، ولادة استقلال، ص71.

[284] محمد رجائي ريان، أزمة تشرين الثاني(نوفمبر) السياسية في لبنان عام1943 وموقف بريطانيا منها، أبحاث اليرموك (مجلة)، جامعة اليرموك، عمان، مج8 ، العدد3، 1992، ص121.

[285] تقي الدين، ولادة استقلال، ص71-73 ؛ صلاح عبوشي، المصدر السابق، ص27-28.

[286] روبرت فيسك، المصدر السابق، ص98.

سجناً لهم[287]، وقام الرئيس المعين إميل إدة بتشكيل حكومته، لتقوم بإدارة شؤون البلاد من (7) مديرين كان بينهم الأرثوذكسي أندريه التويني مدير التموين[288].

رفض أعضاء الحكومة السابقة حكومة المديرين وأعلن الأرثوذكسي حبيب أبو شهلا بعد أن انتقل إلى قرية بشامون، في 11 تشرين الثاني عام1943، بأنه يمثل الحكومة الشرعية للبلاد، ذلك عملاً بأحكام المادة (62) من الدستور اللبناني، التي تنص: **"في حال خلو سدة الرئاسة لأية علة كانت، تناط السلطة الإجرائية وكالة بمجلس الوزراء"**[289].

شكل حبيب أبو شهلا حكومة عرفت بحكومة بشامون، التي أصدرت مراسيم عدة في اليوم نفسه، دعت فيها الشعب اللبناني إلى مواصلة الإضراب العام، احتجاجاً على الإجراءات الفرنسية، التي اتخذتها السلطات الفرنسية بحق أعضاء الحكومة اللبنانية[290].

صوّت إلى جانب هذه الحكومة وأعطاها الشرعية النواب اللبنانيون بما فيهم النواب الأرثوذكس، الذين بقوا مستمرين في عقد جلسات المجلس النيابي، وصوتوا على تغيير العلم اللبناني، الذي كان عبارة عن العلم الفرنسي في وسطه أرزة، ليصبح ذا لونين أحمرين أفقيين توسطهما اللون الأبيض، وبداخله أرزة خضراء بعد أن وقعوا عليه بأنفسهم، وهو العلم الذي رفعه المتظاهرون[291].

دعا رئيس المجلس النيابي جميع النواب في 11 تشرين الثاني عام 1943، إلى عقد جلسة طارئة لبحث مسألة الاعتداء على الدستور اللبناني ورجال الدولة[292]، ولم يتمكن من دخول قاعة المجلس النيابي، إلا رئيس المجلس و(6) نواب أخرين[293]، اجتمعوا داخل المجلس، ووضعوا مذكرة شديدة اللهجة، وقعوا عليها وأشارت إلى أن النواب الموقعين عليها إنما تمكنوا من الوصول إلى المجلس، على الرغم من منع الجنود الفرنسيين الذين طوقوا المجلس النيابي بأسلحتهم، وهم يؤكدون باسم المجلس الذي أنتخب رئيس الجمهورية بالإجماع، ومنح الحكومة الثقة وعدّل

---

[287] بشارة الخوري، المصدر السابق، ج2، ص33–36 ؛ محمد رجائي ريان، الأزمة السياسية اللبنانية عام1943 في ضوء الوثائق البريطانية، المؤرخ العربي، العدد40، بغداد، 1989، ص85.

[288] سليمان تقي الدين، ولادة استقلال، ص80–84.

[289] حسين عبد الحسين عباس الزهيري، المصدر السابق، ص236–237.

[290] كان معه وزير الدفاع مجيد ارسلان. محمد رضيوي فجر محمد الحميداوي، الازمة السياسية اللبنانية عام1943 والموقف الدولي منها، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة ذي قار، 2010، ص103–104 .

[291] صلاح عبوشي، المصدر السابق، ص29.

[292] سليمان تقي الدين، المصدر السابق، ص85–86.

[293] اسعد سعدون عبد العالي، موقف العراق من حركتي الاستقلال والجلاء في لبنان (1943–1946)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب والعلوم الانسانية، الجامعة الاسلامية في لبنان، خلدة، 2012، ص93 .

الدستور بما يتفق مع كرامة الأمة بالإجماع[294]، وأن هؤلاء النواب المجتمعين **"وهم إذ يحتجون بشدة وعنف على هذا التدخل الفاضح من قبل الجنود الفرنسية"**، وأنهم يعدّون **"الدستور قائم"**، وأن المجلس النيابي يمثله تمثيلاً شرعياً، **"ويستنكرون بالاستفضاع والتقبيح الأعمال التي قامت بها السلطات الفرنسية والجنود المسلحون، ويرسلون هذه المذكرة إلى الدول العظمى والبلدان العربية الشقيقة التي اعترفت باستقلال لبنان"**[295].

باشر أعضاء المجلس النيابي اللبناني في11 تشرين الثاني عام1943، بتغيير العلم اللبناني، واستبدال العلم القديم بآخر جديد، يرمز إلى استقلال لبنان، كما عقد النواب اللبنانيون جلساتهم في12 تشرين الثاني في منزل رئيس المجلس، واتخذ فيها القرارات الآتية[296]:

1. عدّ الدستور اللبناني قائماً بتعديلاته، التي أجراها النواب قبل 11 تشرين الثاني عام 1943.
2. منح الثقة للحكومة المؤلفة من حبيب أبو شهلا ومجيد أرسلان[297]، واعتبارهما يؤلفان مجلس الوزراء، وتقوم مقام رئيس الجمهورية، عملاً بأحكام الدستور اللبناني.
3. إن الحكومة التي يرأسها إميل إدة باطلة، وكل قرار أو قانون أو إجراء يتخذ يُعد باطلاً ولا يُعمل به ، لأنها لا تمثل الشعب اللبناني.
4. إعطاء الحكومة اللبنانية الجديدة تفويضاً مطلقاً باتخاذ جميع التدابير، والقيام بجميع المساعي والاتصالات في سبيل إعادة الحياة الدستورية الشرعية، وإطلاق سراح الوزراء المعتقلين.

خرجت التظاهرات في جميع المناطق اللبنانية ومن بينهم الأرثوذكس في 13 تشرين الثاني عام 1943، فجابهتها القوات الفرنسية بقوة الرصاص والمدافع والدبابات، فجرح (60) شخصاً بينهم الأطفال والنساء، ودهست الدبابات الفرنسية امرأة وطفلين[298]، الأمر الذي تطور إلى إحراق سيارات الفرنسيين وتمزيق صور الرئيس الفرنسي شارل ديغول، وصور إميل إدة، التي كانت معلقة في بعض الأماكن على الرغم من حالة منع التجول، والإفراط في القسوة، التي جوبهت بها تلك التظاهرات[299].

---

[294] صلاح عبوشي، المصدر السابق، ص29.

[295] اسعد سعدون عبد العالي، المصدر السابق، ص93

[296] ??، العدد4، 1943/11/14. ظهرت جريدة علامة الاستفهام أثناء الازمة وكانت لسان حال الحركة الوطنية اللبنانية ضد السلطات الفرنسية التي قامت بتزويرها، وصدرت بعد الازمة باسم جريدة الاقدام. حسين عبد الحسين عباس الزهيري، المصدر السابق، ص244.

[297]مجيد أرسلان: ولد في الشويفات عام1911، انتخب نائبا عن بيروت عام1931 خلفا لوالده ، وبقي في النيابة حتى وفاته عام1982، تولى الكثير من الوزارات، شارك في ازمة تشرين الثاني عام1943 بقوة كبيرة جدا. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم النيابي، ص37–39.

[298] ??، العدد4، 1943/11/14 ؛ ??، بيروت، العدد6، 1943/11/18.

[299] ??، العدد3، 1943/11/12.

سارع الأرثوذكسي حبيب أبو شهلا الممثل الرسمي للحكومة المعتقلة مع مجيد أرسلان، ورئيس مجلس النواب صبري حمادة، في 13 تشرين الثاني عام 1943، إلى لقاء رئيس البعثة البريطانية أدوارد سبيرس[300] Edward Spears في السفارة البريطانية، والوزير المفوض العراقي تحسين قدري[301]، لاستجلاء موقفهما تجاه الإجراءات الفرنسية، والحصول على الدعم لمواجهة السلطات الفرنسية، وقدم الوفد إلى السفيرين البريطاني والعراقي، قرارات المجلس النيابي، المتخذة في يومي 11 و12 تشرين الثاني عام 1943، وطالبهما بالوقوف إلى جانب حكومة بشارة الخوري، وقد عرض السفير البريطاني على الوفد طائرة بريطانية، للهرب بها إلى مصر، ومتابعة المقاومة من القاهرة، إلا أن صبري حمادة ومن معه رفضوا ذلك، وأصروا على مواجهة السلطات الفرنسية[302]. ومن الغريب أن يعرض السفير البريطاني، على رجال الحكومة اللبنانية ذلك الطلب!، إذ كان من المفترض به دعمهم بشكل مباشر لا أن يقوم بمحاولة تهريبهم للخارج، وربما أراد من ذلك زيادة الضغط على الفرنسيين، عن طريق جعل الأزمة اللبنانية قضية دولية. إلا أن ما تجدر الإشارة إليه بأن الموقف البريطاني، كان حاسماً مع الفرنسيين، وفرض عليهم حل الأزمة سياسياً، وفي حال الرفض فإن القوات البريطانية، تنزل إلى لبنان وتعيد الحكومة الى عملها، وهو ما جعل الفرنسيون يتراجعون عن موقفهم[303].

قررت حكومة فرنسا الحرة في الجزائر في 22 تشرين الثاني عام 1943 ، الإفراج عن رئيس الجمهورية، ورفاقه المعتقلين وإعادتهم إلى مناصبهم الحكومية، وإعادة الحياة الدستورية إلى البلاد[304] ، والغاء جميع القوانين التي صدرت في أثناء الأزمة[305].

قوبلت عودة الحكومة باستقبال شعبي كبير في 23و24 تشرين الثاني عام 1943، إذ سارت تظاهرات كبيرة من مختلف المناطق اللبنانية والطوائف، بما فيهم الأرثوذكس إلى مقر المجلس النيابي، إذ اقتحمت المبنى وأنزلت العلم القديم، ورفعت العلم الاستقلالي الجديد فوق مبنى المجلس والمباني الحكومية[306]. ونتيجة للموقف البطولي الذي

---

[300] أدورد سبيرس: ولد في لندن1887، اكمل دراسته في المدرسة العسكرية البريطانية1903، عائلته من الاستقراطيين البريطانيين، ترأس بعثة بلاده إلى باريس بين عامي(1917–1920)، كان في الحرب العالمية الثانية تحت أمرة الجيش الفرنسي، شغل منصب المنسق العام بين الجيش البريطاني، والجيش الفرنسي 194، أصبح رئيس البعثة البريطانية في سورية ولبنان1941.عدنان اسكندر انطوان، المصدر السابق، ص68.

[301] اسعد سعدون عبد العال، المصدر السابق، ص93.

[302] احمد زين الدين، المصدر السابق، ص142–143.

[303] للمزيد من التفاصيل عن الموقف البريطاني من الازمة ينظر :–نوار مجيد ناصر الشيميساوي، السياسة البريطانية تجاه لبنان1920–1946، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب، جامعة ذي قار ، 2021.

[304]الحياة النيابية، سابقة، ص74 ؛ ??، العدد11، 1943/11/23 .

[305]محمد رضيوي فجر محمد الحميداوي، الازمة السياسية، ص129–131.

[306] منير تقي الدين، لبنان ماذا دهاك ؟، بيروت، 1979، ص133–134 .

قاموا به الساسة الأرثوذكس عملوا على زيادة نشاطهم السياسي مع بقية الطوائف الاخرى لاسيما في مسألة جلاء القوات الأجنبية عن لبنان.

## ثالثا: الانسحاب الأجنبي عن لبنان1945-1946

شرعت الحكومة اللبنانية برئاسة عبد الحميد كرامي الدخول في مفاوضات مع السلطات الفرنسية، لعقد معاهدة صداقة بين البلدين على أسس المساواة والاحترام[307]. ونتيجة لذلك سافر السفير الفرنسي الجنرال انطون فرانس بينه Anton France Beynet إلى باريس في الأول من آذار عام 1945، لإجراء مفاوضات مع حكومته حول هذا الموضوع والظروف المحيطة به، وعاد إلى بيروت في بداية أيار من العام نفسه، حاملاً تعليمات حكومته الجديدة لفتح باب المفاوضات مع الحكومة اللبنانية[308].

ردت الحكومة اللبنانية ببيان أصدرته في 21 حزيران عام 1945 مثّل رؤيتها بعدم منح أية دولة امتيازات خاصة في لبنان، وأكدت على المضي بحزم وقوة في سياستها الاستقلالية[309].

أشار النائب الأرثوذكس حبيب أبو شهلا، نيابة عن زملائه الآخرين، إلى قضية جلاء القوات الأجنبية عن لبنان، في جلسة المجلس التي عقدت في 3 ايلول عام 1945، وتكلم باسهاب كبير؛ إذ تحدث قائلاً: **"نحن باسم الأمة اللبنانية نطلب ونلح بأن يتم جلاء جميع الجيوش الأجنبية بدون استثناء هذا ما طلبته سابقاً وأكرره الآن. وهذا لا يعني بأننا لا نسلم بصراحة بأن ليس هناك فوارق بين جيش وجيش ونعترف ونقر أن هناك جيوشاً لم تأت إلى بلادنا إلا في زمن الحرب ولحماية هذا البلد وهذه الجيوش لم تكن خصماً بل كانت مساعدة له في جهوده لصون كرامته وسلامته. وذكريات الماضي لم تزل عالقة بأذهان اللبنانيين كما نحن نعلم بأن هناك جيوش كانت موجودة قبل الحرب في بلادنا وأتت باسم الانتداب بل باسم الاستعمار بالرغم من هذه القوانين التي تعترف بها وتقرها. إن مصلحة لبنان هي فوق كل مصلحة ويجب أن تجلو جميع هذه الجيوش مهما كان نوعها ومصدرها"** [310].

عقدت الحكومتان البريطانية والفرنسية في 13 كانون الأول عام 1945 اتفاقية تتعلق بجلاء قواتهما(اتفاقية الجلاء)[311] عن لبنان، وكان أهم ما نصت عليه الاتفاقية[312]:

---

[307] جوزيف صقر، المصدر السابق، ص67.

[308] بشارة الخوري، المصدر السابق، ج2، ص205 .

[309] مسعود الخوند، لبنان المعاصر مشهد تاريخي وسياسي عام،ج16، بيروت، 2001، ص187.

[310]المجلس النيابي النيابي، الدور التشريعي الخامس، العقد الاستثنائي الأول، الجلسة الثانية، 3/9/ 1945.

[311] حسان حلاق، مفاوضات جلاء القوات الأجنبية عن لبنان1945–1946، الموقف (مجلة)، بيروت، العدد8، 1984، ص75.

[312] منير تقي الدين، الجلاء، ص109.

1- عقد اجتماع للجنة الخبراء من الجانبين البريطاني والفرنسي، للاتفاق على إعادة تجميع القوات، التي تروم الدولتان سحبها على مراحل.
2- أن يكون جلاء هذه القوات بوقت واحد عن لبنان.
3- يحق لفرنسا الاحتفاظ ببعض قواتها في لبنان، لحين نظر هيأة الأمم المتحدة في القضية اللبنانية .

خرج أبناء طائفة الأرثوذكس كبقية الطوائف الأخرى، في تظاهرة كبيرة في 18 كانون الأول عام1945، على أثر البيان الفرنسي–البريطاني المشترك، طافت الشوارع اللبنانية[313].

شكلت حكومة سامي الصلح الثانية وفداً لبنانياً[314] سافر إلى باريس في 28 شباط عام 1946، وبدأ مفاوضاته مع الممثلين الفرنسيين والبريطانيين بين 2-6 آذار من العام نفسه[315]، وأسفرت تلك المفاوضات عن اتفاق يقضي بجلاء القوات البريطانية عن لبنان، خلال مدة لا تتجاوز 30 حزيران عام 1946، وأن قيادة القوات الفرنسية، ومعظم الجنود الفرنسيين سينقلون إلى طرابلس، ليغادروا منها خلال مدة لا تتجاوز31 آب عام 1946[316].

تم انسحاب القوات الأجنبية في موعدها المحدد، وتم الجلاء عن لبنان، في 31  كانون الأول عام 1946، وعدت الحكومة اللبنانية برئاسة سعدي المنلا، يوم الجلاء عيداً وطنياً للبلاد يحتفل به سنوياً، وتعطل فيه دوائر الدولة وتقام الاحتفالات[317].

تابع أبناء الأرثوذكس الخروج في مناطقهم بالتظاهرات، التي طافت في الشوارع اللبنانية، بعد جلاء الجيوش البريطانية، والفرنسية عن الأراضي اللبنانية، في 31 كانون الاول عام 1946[318].

ومما تقدم اتضح لنا بأن الموقف الأرثوذكسي من جلاء القوات الأجنبية عن لبنان كان مسايرا لسائر القوى الوطنية والطوائف اللبنانية، ولم يبتعد عنها كثيرا، وربما كان ذلك بفعل الشعور الوطني الذي انتاب الجميع من دون استثناء في تبني تلك الاتجاهات الوطنية. الأمر الذي اسهم في تبني الأرثوذكس مواقفا اكثر ثباتا في التطورات السياسية بعد عام1946.

(313) حسان حلاق، مفاوضات الجلاء، ص75.

(314) الاديب، انباء العالم في شهر، العدد2، بيروت، 1946/2/1، ص64.

(315) حسان حلاق، مفاوضات الجلاء، ص72–73.

(316) الاديب، انباء العالم في شهر، العدد4، بيروت، 1946/4/1، ص64.

(317) بشارة الخوري، المصدر السابق، ج2، ص227 ؛ الاديب، انباء العالم في شهر، العدد2، بيروت، 1/2/ 1947، ص80.

(318) العرفان، عيد الجلاء في لبنان، مج33، ج3، صيدا، 1946، ص245.

# الخاتـــمة

## الخاتمة

ممّا تقدم اتضح لنا بأن الأرثوذكس قد وجدوا في لبنان منذ البدايات الأولى لانتشار المسيحية بين العرب، ثم مروا بمرحلة الانشقاقات الطائفية والمذهبية كما حصل في أوربا، الأمر الذي دفعهم للتمسك بالكنيسة الأرثوذكسية في موسكو؛ لتكون المرجع الديني إليهم، وانتقالهم إلى السكنى في جبل لبنان، والمناطق الساحلية في طرابلس أو بيروت؛ بوصفهما المتنفس الأول لهم، واتخاذهما مكاناً للهروب من حالات الاضطهاد الديني، التي تعرضوا لها عبر العصور، كل ذلك أسهم في ظهور دور سياسي للأرثوذكسي في لبنان، أرتكز في أساسه على الاعتماد الخارجي، وتحديداً من روسيا القيصيرية طوال القرن التاسع، ثم الحصول على الدعم الفرنسي المباشر، لا سيما في بداية تأسيس الدولة اللبنانية في عام1920، وتشبث الأرثوذكس بالفرنسيين بصورة كبيرة جداً، إلا أن تشبثهم فيما بعد وحصولهم على المكاسب وبروز أجيال جديدة قد أسهمت بتغيير النظرة نوعاً ما تجاه موطنهم الجديد وتمسكهم بوطنيتهم أكثر من طائفتهم وتحديداً بعد غياب الجيل الأول منهم، ومحاولة التأقلم بما حصلوا عليه من مكاسب جعلتهم يحافظون عليها، ومنها تفردهم برئاسة الحكومة والمجلس النيابي إلى عام1926، وتولي رئاسة الجمهورية بعد التناقضات الكبيرة التي حصلت بين الطوائف الأخرى ومنهم الموارنة الذين حاولوا بناء لبنان المسيحية بالطابع الماروني فقط، مما جعل بقية الطوائف تتسابق للعمل مع الأرثوذكس للوقوف بوجه المخطط الفرنسي- الماروني حتى عام1934، إلا أن ذلك لم يمنعهم من المساهمة مع بقية الطوائف الأخرى في بناء الدولة اللبنانية والمشاركة في تثبيت الحكم الوطني بعد الميثاق الوطني والانسحاب الفرنسي بين عامي1943-1946.

# الملاحـــق

## ملحق رقم (1)

## شخصيات تم ذكرها



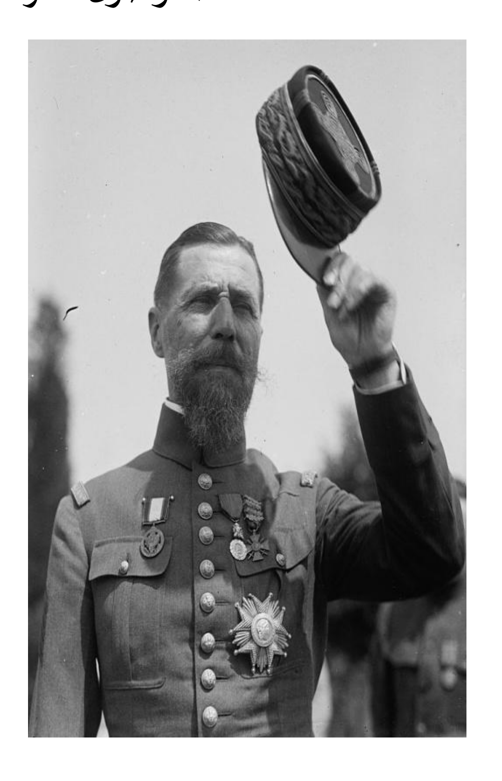

إلياس الحويك



بترو طراد

## ملحق رقم (2)

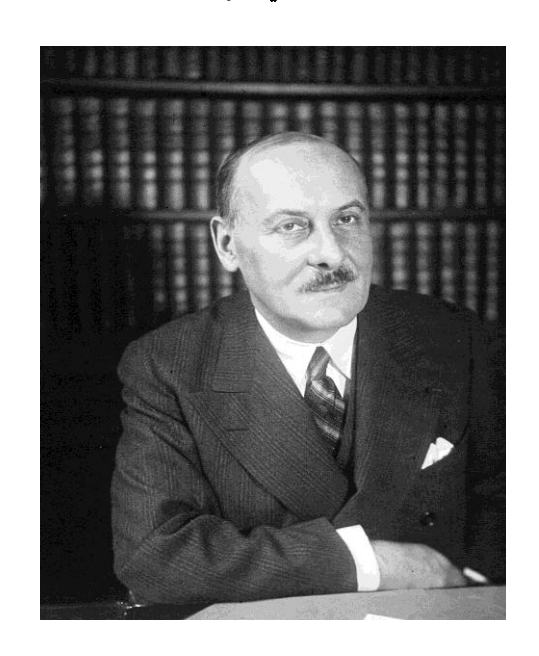
### المفوضون الفرنسيون1920-1943



هنري غورو



مكسيم ويغان



**هنري جوفنيل**



**موريس ساراي**

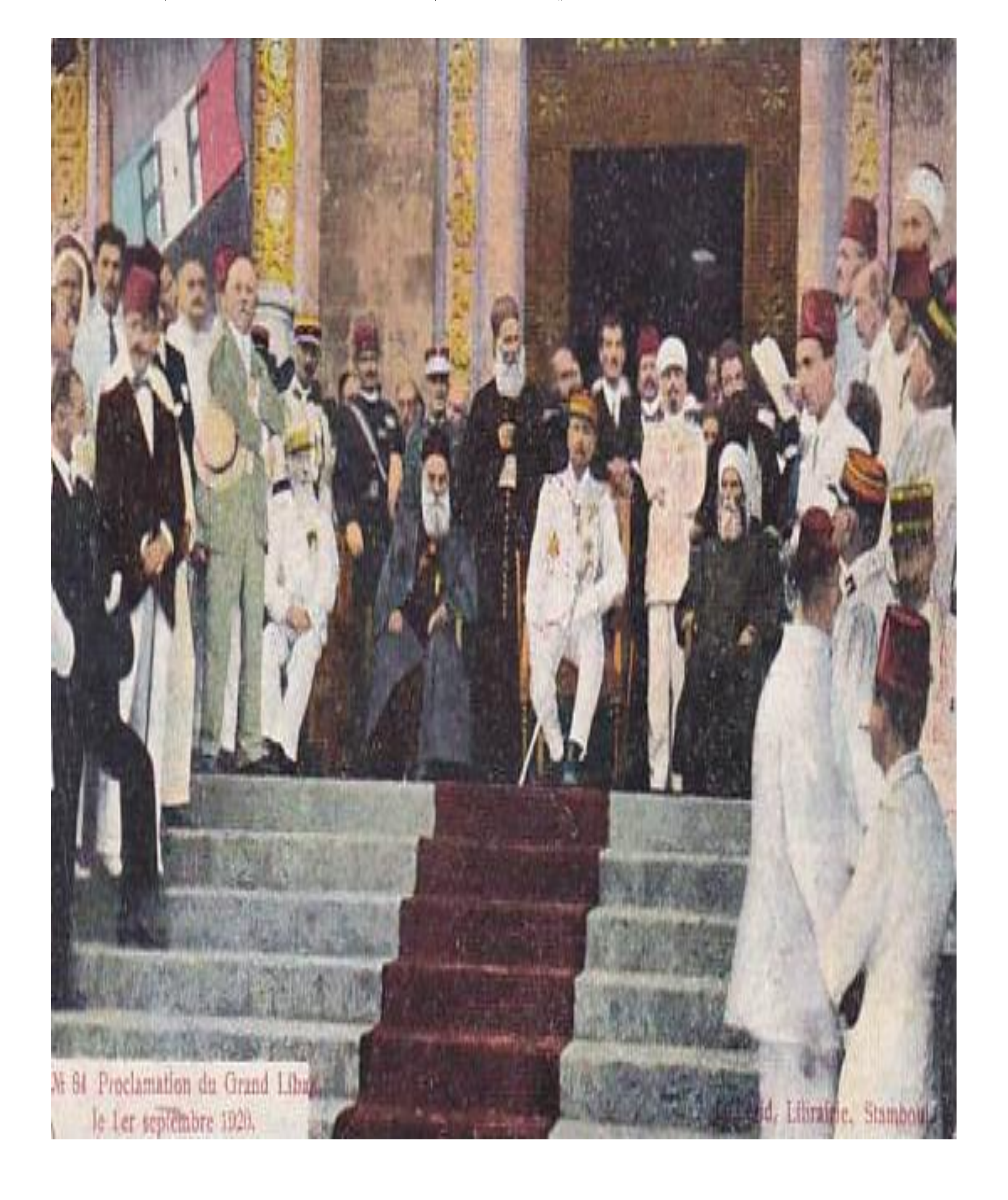
## ملحق رقم (3)

## العلم الذي رفعه اللبنانيون عام1918



## ملحق رقم(4)

### صورة لحضور الشخيات اللبنانية التي حضرت يوم اعلان دولة لبنان الكبير عام1920



## ملحق رقم(5)

## العلم اللبناني بين عامي1920-1943



**ملحق رقم(6)**

**العلم الذي وقعه النواب في 11 تشرين الثاني1943**



# قائـــمة المصـــادر

# قائمة المصادر

- الوثائق العربية والأجنبية:

اولا: العربية


- وثائق البطريرك الحويك السياسية، جمعت من قبل الخوري اسطفإن ابراهيم الخوري، تقديم الخور اسقف سعيد الياس سعيد، بيروت، 2013.
- د.ع.و، لبنان نظام الحكم: السلطة التنفيذية والتقسيم الإداري، ل–1101.
- محاضر مجلس النواب اللبناني

1- اللجنة الإدارية ، العقد العادي الاول 1920، الجلسة الاولى، 1920/10/4.
2- اللجنة الإدارية ، العقد العادي الاول 1920، الجلسة الثانية، 1920/10/5.
3- اللجنة الإدارية ، العقد العادي الاول 1921، الجلسة الثامنة، 3 /1921/5.
4- اللجنة الإدارية ، العقد العادي الاول 1921، الجلسة التاسعة، 7 /1921/5.
5- اللجنة الإدارية ، العقد العادي الاول 1921، الجلسة الخامسة عشرة، 1922/3/6.
6- اللجنة الإدارية ، العقد العادي الاول 1921، الجلسة الخامسة، 1923/3/6.
7- المجلس النيابي اللبناني، العقد الثاني، الدورة الاستثنائية الاولى، الجلسة الاولى، 1925/7/16.
8- المجلس النيابي اللبناني، الدورة الثانية، العقد النيابي الثاني، الدورة الثانية-الجلسة الاولى، 12/10/ 1925.
9- المجلس النيابي النيابي، العقد الثاني، الدورة الاستثنائية الثانية، الجلسة الأولى، 1926/5/19.
10- المجلس النيابي النيابي، العقد الثاني، الدورة الاستثنائية الثانية، الجلسة الثانية، 1926/5/20.
11- المجلس النيابي النيابي، العقد الثاني، الدورة الاستثنائية الثانية، الجلسة الثالثة، 1926/5/20.
12- المجلس النيابي النيابي، العقد الثاني، الدورة الاستثنائية الثانية، الجلسة الرابعة، 1926/5/20.
13- المجلس النيابي النيابي، العقد الثاني، الدورة الاستثنائية الثانية، الجلسة الخامسة، 1926/5/21.
14- المجلس النيابي النيابي، العقد الثاني، الدورة الاستثنائية الثانية، الجلسة السادسة، 1926/5/21.
15- المجلس النيابي النيابي، العقد الثاني، الدورة الاستثنائية الثانية، الجلسة السابعة، 1926/5/22.
16- المجلس النيابي النيابي، الدورة الاستثنائية الاولى، العقد الاول، الجلسة الثانية، 6/24/ 1926.
17- المجلس النيابي النيابي، الدور التشريعي الاول، العقد الأول، الدورة العادية الأولى، الجلسة الثانية، 1926/10/20.
18- المجلس النيابي النيابي، العقد العادي الثاني لسنة1928، الدورة الاستثنائية الأولى لعام 1928، الجلسة الأولى، 18 /1928/1.
19- المجلس النيابي النيابي، الدور التشريعي الثاني، العقد العادي الثاني، الجلسة الخامسة، 17 /1929/12.
20- المجلس النيابي النيابي، الدور التشريعي الثالث، العقد الاستثنائي الرابع، الجلسة الاولى،2/2/ 1937.
21- المجلس النيابي النيابي، الدور التشريعي الثالث، العقد العادي الاول، الجلسة الثانية، 1937/3/17.
22- المجلس النيابي اللبناني، الدور التشريعي الرابع، العقد الاستثنائي الاول، الجلسة الثانية، 1938/1/18.
23- المجلس النيابي اللبناني، الدور التشريعي الرابع، العقد العادي الاول، الجلسة الاولى، 1938/3/25.

24- المجلس النيابي النيابي، الدور التشريعي الرابع، العقد العادي الثاني، الجلسة الثانية، 1938/11/10.
25- المجلس النيابي اللبناني، الدور التشريعي الخامس، العقد الاستثنائي الاول، الجلسة الثانية، 1943/9/23.
26- المجلس النيابي النيابي، الدور التشريعي الخامس، العقد العادي الثاني، الجلسة الثالثة، 1943/11/28.
27- المجلس النيابي النيابي، الدور التشريعي الخامس، العقد الاستثنائي الثالث، الجلسة الاولى، 1944/7/11.
28- المجلس النيابي النيابي، الدور التشريعي الخامس، العقد الاستثنائي الأول، الجلسة الثانية، 1945/9/3.
29- المجلس النيابي اللبناني، الدور التشريعي الخامس، العقد العادي الأول، الجلسة الثالثة عشر، 1946/5/25.

- الجريدة الرسمية اللبنانية

1- الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية، بيروت، العدد2718 ، 1932/10/5.
2- الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية، بيروت، العدد3462، 1937/7/14.
3- الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية، بيروت، العدد4086، 1943/6/23.

ثانيا: الأجنبية:

1- M.A.E, Levant 40, Vol.224 CNF, le president du conseil minister des affairs etrangurs a monsieur le general Sarrail haut-commissairede la republiaue Francaise en Syrie et an Grand Liban, 25 Janvier 1926.

2- M.A.E, Levant 40, Vol.224 CNF, le president du conseil minister des affairs etrangurs a monsieur le general Sarrail haut-commissairede la republiaue Francaise en Syrie et an Grand Liban, 3 Juillet 1926.

- الرسائل والاطاريح الجامعية:

1- اديب أمين فرج، دور البطريرك الحويك في الاستقلال اللبناني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، الجامعة اللبنانية، 1970.
2- اسعد سعدون عبد العالي، موقف العراق من حركتي الاستقلال والجلاء في لبنان (1943-1946)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب والعلوم الانسانية، الجامعة الاسلامية في لبنان، خلدة، 2012.
3- اياد ابراهيم عبد الله، شارل دباس ودوره السياسي والاداري في لبنان 1885-1935، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ديالى، 2014.
4- بشرى ابراهيم سلمان العنزي، موقف اللبنانيين من اعلان دولة لبنان الكبير والجمهورية اللبنانية 1920-1946، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2017.
5- حسان الاشمر، دور الطوائف في النظام السياسي اللبناني "النشأة والتطور والافاق". اطروحة دكتوراه غير منشورة، المعهد العالي للدكتوراه في الحقوق والعلوم السياسية والإدارية والاقتصادية، الجامعة اللبنانية، بيروت، 2011.

6- حسين عبد الحسين عباس الزهيري، الشيعة ودورهم السياسي في لبنان1920-1958، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة واسط، 2016.

7- رائد عباس فاضل الشمري، السياسة الفرنسية تجاه سورية ولبنان1920-1946، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2006.

8- شيماء فاضل مخيبر العميري، سياسة حكومة فرنسا الحرة تجاه سوريا ولبنان خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد ، 2000.

9- عدنان اسكندر انطوان، الشيخ بشارة الخوري ودوره في تاريخ لبنان حتى عام1952، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، 2005.

10- علي حسين نعيم الوائلي، مجلس النواب اللبناني وموقفه من التطورات السياسية في لبنان1958-1975، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2014.

11- ماجد حمدان بهير، متصرفية جبل لبنان 1861-1914، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2006.

12- محمد حسين زبون الساعدي، الدروز والتطورات السياسية في لبنان1943–1989، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2006.

13- محمد رضيوي فجر محمد الحميداوي، الازمة السياسية اللبنانية عام1943 والموقف الدولي منها، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة ذي قار، 2010.

14- ـــــــــ، الموارنة ودورهم في الحياة السياسية اللبنانية 1919-1958، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2015.

15- نوار مجيد ناصر الشيميساوي، السياسة البريطانية تجاه لبنان1920-1946، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب، جامعة ذي قار، 2021.

- الكتب العربية والمعربة:

1- أحمد الزين (إعداد)، محاضر مناقشات الدستور اللبناني وتعديلاته 1926-1990، المجلس النيابي اللبناني، بيروت، 1993.

2- احمد سرحال، النظم السياسية والدستورية في لبنان والدول العربية، دار الفكر العربي، بيروت، 1990.

3- احمد طربين، ازمة الحكم في لبنان منذ سقوط الاسرة الشهابية حتى ابتداء عهد المتصرفية (1842-1861) دراسة في التاريخ السياسي والاجتماعي، دمشق، 1966.

4- ادمون رباط، التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري، ج2، ترجمة حسن قبيسي، دائرة منشورات في الجامعة اللبنانية، بيروت، 2002.

5- اسطفان الدويهي، تاريخ الطائفة المارونية، بيروت، 1890.

6- اسكندر الرياشي، رؤساء لبنان كما عرفتهم، بيروت، 1961.

7- إسكندر بن يعقوب ابكاريوس، نوادر الزمان في وقائع جبل لبنان، بيروت، 1987.

8- الياس الديري، من يصنع الرئيس؟، بيروت، 1982.

9- انور الخطيب، الدولة والنظم السياسية: دستور لبنان، القسم الثاني، ج3، بيروت، 1970.

10- باتريك سيل، رياض الصلح والنضال من أجل الاستقلال العربي، تعريب عمر سعيد الايوبي، بيروت، 2010 .

11- باسم الجسر، ميثاق 1943... لماذا كان وهل سقط؟، بيروت، 1973.

12- بدر الدين عباس الخصوصي، القضية اللبنانية في تاريخها الحديث والمعاصر، القاهرة، 1978.

13- بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج1-ج3 بيروت، 1960.

14- بيير روندو، الطوائف في الدولة اللبنانية، تعريب مفيد ابو مراد، دار الكتاب الحديث، بيروت، 1984.

15- تشالز تشرشل، جبل لبنان عشر سنوات اقامة1842-1852، ترجمة فندي الشعار، دار المروج، بيروت، 1985.

16- جان ملحه، مجموعة البيانات الوزارية اللبنانية، بيروت، 1965.

17- جورج عارج سعادة، تاريخ الانتخابات في لبنان، بيروت،1964.

18- جوزيف صقر، قصة وتاريخ الحضارات العربية: لبنان، ج3-ج4، بيروت، 1998.

19- حارث يوسف غنيمة، البروتستانت والانجيليون في العراق، بغداد، 1998.

20- حسان حلاق، الاتجاهات الطائفية في لبنان 1918-1943 بحث وثائقي لفهم المشكلات اللبنانية المعاصرة ، بيروت، 1979.

21- حسان حلاق، الجذور التاريخية للميثاق الوطني اللبناني مع دراسة للاتجاهات الوحدوية والانفصالية، بيروت، د.ت.

22- ــــــ، موسوعة العائلات البيروتية، بيروت،2010.

23- حسن خ. غريب، نحو تاريخ فكري–سياسي لشيعة لبنان: أوضاع واتجاهات منذ العام 1943-000م، ج2، بيروت، 2001.

24- حسن محمد سعد، جبل عامل بين الاتراك والفرنسيين1914-1920، بيروت، 1980.

25- خالد ملكي، الوثائق الدستورية اللبنانية منذ سنة1860، بيروت، د.ت.

26- خليل ارزوني، الطوائف والطائفية متى، لماذا، وكيف؟ دراسة في تاريخ لبنان الاجتماعي، الدار الانسانية، بيروت، 2012.

27- خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق، ط2، بيروت، 1982.

28- روبرت فيسك، روبرت فيسك، ويلات وطن: صراعات الشرق الاوسط وحرب لبنان، ط17، بيروت، 2005.

29- روبير ابيلا، لبنان والحياة البرلمانية، بيروت، 1954.

30- رياض الصمد ، العلاقات الدولية في القرن العشرين، بيروت، د.ت .

31- ريمون هاشم، جوانب من تاريخ جبل لبنان بين عامي1918-1920، ج2، بيروت، 2007.

32- سامي الصلح، لبنان العبث السياسي والمصير المجهول، بيروت، 1968.

33- سليم حسن هشي، تاريخ الأمراء الشهابيين بقلم أحد أمرائهم، بيروت، 1971.

34- سليمان تقي الدين، المسألة الطائفية في لبنان، بيروت، د.ت.

35- سمير صباغ، الدستور اللبناني من التعديل إلى التبديل، بيروت، 2000.

36- سمير عبده، الطوائف المسيحية في سوريا نشأتها تطورها تعدادها، دار حسن ملص، دمشق، 2003.

37- شادي خليل ابو عيسى، رؤساء الجمهورية اللبنانية: خفايا، وقائع، وثائق، صور، بيروت، 2008.

38- شارل جنيبير، المسيحية نشأتها وتطورها، ترجمة عبد الحليم محمود، بيروت، د.ت.

39- صقر يوسف صقر، عائلات حكمت لبنان، بيروت، 2008.

40 - صلاح عبوشي، تاريخ لبنان الحديث- من خلال10 رؤساء حكومة، بيروت، 1989.

41 - عاطف الموسوي، النخبة السياسية الشيعية في لبنان خلال القرن العشرين، بيروت، 2013.

42 -عبد الرحيم ابو حسين، لبنان والامارة الدرزية في العهد العثماني، بيروت، 2005.

43 -عبد العزيز سالم، تاريخ مدينة صيدا في العصر الاسلامي، الاسكندرية، 1986.

44 -عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج4، الموسوعة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، 1985.

45 -عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم النيابي اللبناني1861-2006، بيروت، 2007.

46 -ـــــــ، المعجم الوزاري اللبناني سيرة وتراجم وزراء لبنان 1922-2008، بيروت، 2008.

47 -ـــــــ، معجم حكام لبنان والرؤساء1840-2008، بيروت، 2012.

48 -عصام كمال خليفة، من الميثاق الوطني اللبناني إلى الجلاء1938–1946، بيروت، 1998.

49 -ـــــ، شخصيات بارزة في تاريخ لبنان المعاصر، ج2، بيروت، 2002.

50 -علي ابراهيم درويش، جبل عامل بين1516-1697 الحياة السياسية والثقافية، بيروت، 1993.

51 -علي راغب حيدر احمد، المسلمون الشيعة في كسروان وجبيل: سياسيا- تاريخيا- اجتماعيا بالوثائق والصور 1842-2002، بيروت، 2007.

52 -علي فاعور، بيروت 1975-1990، بيروت، 1990.

53 -علي محمد الاغا، الاتجاهات السياسية في لبنان1920-1982، بيروت، 1991.

54 -علي معطي، تاريخ لبنان السياسي والاجتماعي دراسة في العلاقات العربية التركية 1908-1918، بيروت، 1992.

55 -فارس سعادة، موسوعة الحياة النيابية في لبنان خفايا ومواقف، ج5، بيروت، 1996.

56 -فرج الله صالح ديب، المسيحية والمسيحيون العرب واحوال الموارنة، بيروت، 1966.

57 -فؤاد عمون، سياسة لبنان الخارجية: دراسة سياسية مركزة عن سياسة لبنان الخارجية، بيروت، 1959.

58 -فواز طرابلسي، صلات بلا وصل ميشال شيحا والأيديولوجية اللبنانية، بيروت، 1999.

59 -فيليب حتي، تاريخ لبنان وسوريا وفلسطين، ج1، بيروت، 1957.

60 -كاظم ياسين العاملي، تاريخ علاقات الموارنة بجيرانهم من الفتح الإسلامي إلى الحرب الاهلية، بيروت، 1994.

61 -كميل شمعون، مراحل الاستقلال، بيروت، 1949.

62 -ـــــــ، مذكراتي، ج1، بيروت، 1969.

63 -كوركيس متي، تاريخ الكنيسة المسيحية، ج1، د.ت، د.م.

64 -لبيب عبد الساتر، تاريخ لبنان المعاصر، ط4، بيروت، 1986.

65 لجنة الدراسات الأرثوذكسية ، أعلام أرثوذكس في لبنان ، إشراف هنري أبو فاضل ولولو صيبعة ، بيروت ، 1995.

66 -لحد خاطر، الانتخابات النيابية في تاريخ لبنان، تقديم وتحقيق عبد الله الملاح، بيروت، 1996.

67 -ماجد خليل ماجد، تاريخ الحكومات اللبنانية 1926-1996التاليف–الثقة-الاستقالة، بيروت، 1997.

68 -ماهر يونان عبد الله، الطوائف المسيحية في مصر والعالم، تقديم جرجس صبحي، المركز المصري، القاهرة، 2000.

69 -مجموعة مؤلفين، لبنان في تاريخه وتراثه، بيروت، 1993.

70- مجموعة مؤلفين، دولة لبنان الكبير1920-1996 75 سنة من التاريخ والمنجزات، بيروت، 1999.
71- محسن خليل النظم السياسية والدستور اللبناني، بيروت، 1979.
72- محمد جابر ال صفا، محمد جابر ال صفا، تاريخ جبل عامل، بيروت، 2004.
73- محمد كاظم مكي، الحركة الفكرية والأدبية في جبل عامل، بيروت، 1963.
74- محمد محمد صالح واخرون، الدول الكبرى بين الحربين العالميتين 1914-1945، الموصل ، 1984 .
75- مسعود الخوند، لبنان المعاصر مشهد تاريخي وسياسي عام،ج16، بيروت، 2001.
76- مسعود ضاهر، تاريخ لبنان الاجتماعي1914-1926، دار الفارابي، بيروت، 1974.
77- ملحم قربان، تاريخ لبنان السياسي الحديث،ج1، بيروت، 1981.
78- منير الخوري، صيدا عبر حقب التاريخ: من 2800ق.ب إلى 1966م، بيروت، 1966.
79- منير تقي الدين، لبنان ماذا دهاك ؟، بيروت، 1979.
80- ـــــــ، الجلاء: وثائق خطيرة تنشر لاول مرة، ط2، بيروت، 1997.
81- ـــــــ، ولادة استقلال، ط2، بيروت، 1997.
82- موسوعة أحداث وأعلام، مج1، ج1، بيروت، 1981، ص37-38.
83- ميشيل يتيم واغناطيوس ديك، تاريخ الكنيسة الشرقية، بيروت،1999.
84- ناجي كريم الحلو، حكام لبنان1920-1980، بيروت، 1980.
85- ناجي نعمان، استقلال العالم العربي، بيروت، 1996.
86- نهدي صبحي الحمصي، تاريخ طرابلس من خلال وثائق المحكمة الشرعية في النصف الثاني من القرن السابع عشر الميلادي ، دار الايمان للطباعة ، طرابلس، 1986.
87- نيقولاي هوفها نسيان، النضال التحرري في لبنان1939-1958، تعريب بسام اندوبان، بيروت، 1974.
88- هدى رزق، صناعة النخب صناعة النخب السياسية في لبنان1992-2009: ظروف، قوانين، ونتائج، بيروت، 2011.
89- هيلينا كوبان، لبنان400 سنة من الطائفية، تعريب سمير عطا الله، لندن، 1985.
90- وسام اللحام، المبسط في الدستور اللبناني، بيروت، 2010.
91- وليد عوض، أصحاب الفخامة رؤساء لبنان، بيروت، 1977.
92- يحيى الجمل، الميثاق الوطني والنظام الدستوري في لبنان، القاهرة، 1978.
93- يوحنا لورنس فإن موسهيم، تاريخ الكنيسة المسيحية القديمة والحديثة في ست كتب، الكتاب الأول، المطبعة الاميركانية، بيروت، 1875.
94- يوسف قزما خوري(إعداد)، البيانات الوزارية ومناقشاتها في مجلس النواب 1926-1984، مج1، بيروت ، 1986.

- الكتب الأجنبية:

1- Charles Winslow , Charles Winslow , Lebanon war and politics in A fragmented Soceity , Routledge , London and New York , 1996.
2- Fawwaz Traboulsi, A history of Modern Lebanon, Pluto Press, London, 2007.
3- Nicola A. Ziadeh, Syria and Lebanon , Lebanon, 1965.

- البحوث والدراسات

1- احمد زين الدين، أصول الفساد وجذوره في لبنان (1840-2010)، مجلة معلومات، العدد111، بيروت، 2013.

2- احمد ناجي وعلي حسين نعيم الوائلي، الحياة النيابية اللبنانية (1943-1958)، مجلة جامعة كربلاء العلمية، جامعة كربلاء، مج12، العدد4، 2014.

3- اسراء شريف الكعود، الامير فخر الدين المعني الثاني ودوره في تاريخ لبنان الحديث(1590-1635)، كلية التربية للبنات (مجلة)، جامعة بغداد، مج24، العدد1، 2013.

4- حسان حلاق، الأزمة اللبنانية بين مؤتمر فرساي ولجنة التحقيق الدولية 1919، تاريخ العرب والعالم (مجلة)، بيروت، العدد184، 1984.

5- ـــــــــ، مفاوضات جلاء القوات الأجنبية عن لبنان1945-1946، الموقف (مجلة)، بيروت، العدد8، 1984.

6- حسين عبد الحسين عباس الزهيري، حبيب أبو شهلا دراسة في مواقفه السياسية في لبنان1937-1957، كلية التربية(مجلة)، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة واسط، مج46، العدد1، 2022.

7- خليل حسين، الدستور ونظام الحكم في لبنان: دراسة مقارنة لعهدي الجمهوريتين، الحياة النيابية (مجلة)، بيروت، مج8، 1993.

8- صباح كريم رياح الفتلاوي وايمان نصيف جاسم، مقررات مؤتمر الصلح للامبراطورية الألمانية عام1919 دراسة تحليلية، مركز دراسات الكوفة (مجلة)، مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، مج1، العدد6، 2007.

9- صقر يوسف صقر، سامي الصلح أول رئيس حكومة رفض أن يكون باشكاتب عند أي رئيس جمهورية، معلومات، بيروت، العدد61، 2008.

10- ـــــــــ، عبد الله اليافي: رئيس نظيف الكف عف اللسان لم تمتد يده إلى المال العام ومات فقيراً، معلومات، بيروت، العدد61، 2008.

11- ـــــــــ، إميل إدة: دفع غاليا ثمن غلطه الشنيع عام1943، معلومات، العدد67، بيروت، 2009.

12- ـــــــــ، حبيب أبو شهلا: هاجسه الاستقلال وقضية فلسطين، معلومات، العدد67، بيروت، 2009.

13- ـــــــــ، صبري حمادة: عروبي آمن بلبنانيته وطالب بإلغاء الطائفية السياسية، معلومات، بيروت، العدد 67، 2009.

14- عبد الامير محسن الاسدي، الشيخ بشارة الخوري من الرئاسة إلى الاعتقال – دراسة في الازمة اللبنانية الفرنسية عام1943م، السياسية الدولية (مجلة)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد1، 2005.

15- عدنان طرابلسي، الاستقلال والصيغة والوفاق الوطني الجديد، الحياة النيابية، بيروت، مج9، 1993.

16- عمار خالد رمضان الربيعي، الانقسام الوطني اللبناني في عهد الانتداب الفرنسي 1920-1943، دراسات تاريخية (مجلة)، كلية الاداب، جامعة البصرة، العدد16، 2014.

17- محمد رجائي ريان، الأزمة السياسية اللبنانية عام1943 في ضوء الوثائق البريطانية، المؤرخ العربي (مجلة)، بغداد، العدد40، 1989.

18- ــــــــــ، أزمة تشرين الثاني(نوفمبر) السياسية في لبنان عام1943 وموقف بريطانيا منها، مجلة أبحاث اليرموك، جامعة اليرموك، عمان، مج8 ، العدد3، 1992.

19- مسعود ضاهر، تاريخ رجل وقضية: رياض الصلح 1894-1951، الفكر العربي (مجلة)، بيروت، العدد84، 1996.

20- مصطفى بكري، أبعاد اللعبة الطائفية في لبنان، السياسة الدولية، القاهرة، العدد76، 1984.

21- منير اسماعيل، التحولات السياسية في مجتمع الامارة الشهابية1697-1842، الحداثة (مجلة)، بيروت، العددان7-8، 1995.

22- ــــــــــ، مجلس الادارة الكبير في عهد المتصرفية اول تجربة انتخابية وادارية في تاريخ العرب الحديث، الحياة النيابية، بيروت، مج47، 2003.

23- نجلاء عطية، التصور التاريخي للأزمة اللبنانية، آفاق عربية، دار الشؤون الثقافية، بغداد، العدد7، 1984.

24- نهاد حشيشو، احمد الداعوق: رجل الاعمال ذو المكانة الاجتماعية والوطنية الذي انجز أنزه انتخابات في تاريخ لبنان، معلومات، بيروت، العدد61، 2008.

25- ــــــــــ، حبيب باشا السعد، معلومات، بيروت، العدد67، 2009.

26- ــــــــــ، رياض الصلح الميثاقي الذي قضى اغتيالاً تعاهد مع بشارة الخوري على استقلال لبنان ووجهه العربي، معلومات، العدد61، بيروت، 2008.

27- ــــــــــ، سعدي المنلا: ضاق ذرعاً بالمناورات السياسية فهجر رئاسة الوزارة برضاه، معلومات، بيروت، العدد61، 2008.

28- ــــــــــ، شارل دباس: فرنسي الهوى... نزيه ومثقف، معلومات، العدد 67، 2009.

29- ــــــــــ، عبد الحميد كرامي العروبي ورجل الاستقلال تميز بمواقفه الصلبة وطباعه الحادة، معلومات، العدد61، بيروت، 2008.

30- ــــــــــ، محمد الجسر: رئيس مجلسي النواب والشيوخ ومرشح لرئاسة الجمهورية، معلومات، العدد67، بيروت، 2009.

31- ــــــــــ، موسى نمور: حيادي بين كتلتين، معلومات، العدد67، 2009.

32- وحيد عبد المجيد، الأزمة اللبنانية سيناريوهات المستقبل، السياسة الدولية، القاهرة، العدد78، 1984.

- المجلات

1- الاديب (مجلة)، مجمل الاحداث السياسية والحربية في شهر، العدد11، 1/11/ 1943.

2- الاديب مجمل الاحداث السياسية والحربية في شهر، العدد2، 1945/2/1.

3- الاديب، انباء العالم في شهر، العدد2، 1946/2/1.

4- الاديب، انباء العالم في شهر، العدد4، 1946/4/1.

5- الاديب، انباء العالم في شهر، العدد2، 1947/2/1.

6- التضامن (مجلة)، من خزانة الخارجية البريطانية: أوراق الاستقلال اللبناني، العدد278، لندن، 1988.

7- الحياة النيابية(مجلة)، بيروت، "سابقة" فصل نائب من النيابة، مج10، 1994.

8- الحياة النيابية،مجلس النواب اللبناني تحرير الدستور من سلطة الانتداب، مج25، 1997.

9- العرفان، أهم الاخبار والاراء: المجلس النيابي والقانون الأساسي، مج11، ج4، 1925.

10- العرفان، خلاصة الانباء، مج31، ج3-4، 1942.
11- العرفان، العرفان في ثلاثة أعوام، مج31، ج5-6، 1945.
12- العرفان، عيد الجلاء في لبنان، مج33، ج3، 1946.
13- المعرض (مجلة)، بيروت، الازمة المالية وطرق معالجتها، العدد39، 1934.
14- المعرض، مهمة المسيو برونو، العدد12، 1925.
15- ميشال زكور، تعطيل الدستور وحل المجلس، المعرض، العدد36، 1932.
16- ـــــ، المسؤولية الضائعة، المعرض، العدد37، 1934.
17- ـــــ، حول تجديد الرئاسة، المعرض، العدد40، 1934.
18- سليمان ظاهر، جبل عامل وقلعة الشقيف(ج2)، العرفان، مج6، ج3-4، 1920.

- الصحف

4- جريدة بيروت، بيروت.
5- جريدة ?? ، بيروت.
6- جريدة الديار، بيروت.
7- جريدة الرائد، بيروت.
8- جريدة النهار، بيروت.

- مواقع الانترنيت

1- راشيا: https://ar.wikipedia.org
2- شارل ديغول: http://ar.wikipedia.org
3- صور: https://ar.wikipedia.or




**المركز الديمقراطي العربي**

**للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية**

**ألمانيا/برلين**

**Democratic Arab Center**

**For Strategic, Political & Economic Studies**

**Berlin / Germany**



المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسيةوالاقتصاديةألمانيا/برلين

البريدالإلكتروني *book@democraticac.de*




المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

الكتاب : مسيحيو لبنان الأرثوذكس من الاحتلال حتى الجلاء 1918 – 1946

تأليف : الأستاذ المساعد الدكتور : حسين عبد الحسين عباس الزهيري

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

مدير النشر: د. ربيعة تمار

تنسيق : د. ليلى شيباني

رقم تسجيل الكتاب: VR . 3383 – 6763. B

الطبعة الأولى

2023م

**DEMOCRATIC ARAB CENTER**
**Germany: Berlin**



ORTHODOX CHRISTIANS IN LEBANON

A STUDY OF THEIR POLITICAL POSITIONS UNTIL 1918-1946



*VR . 3383 - 6763. B*

**DEMOCRATIC ARAB CENTER**
**Germany: Berlin**
**http://democraticac.de**